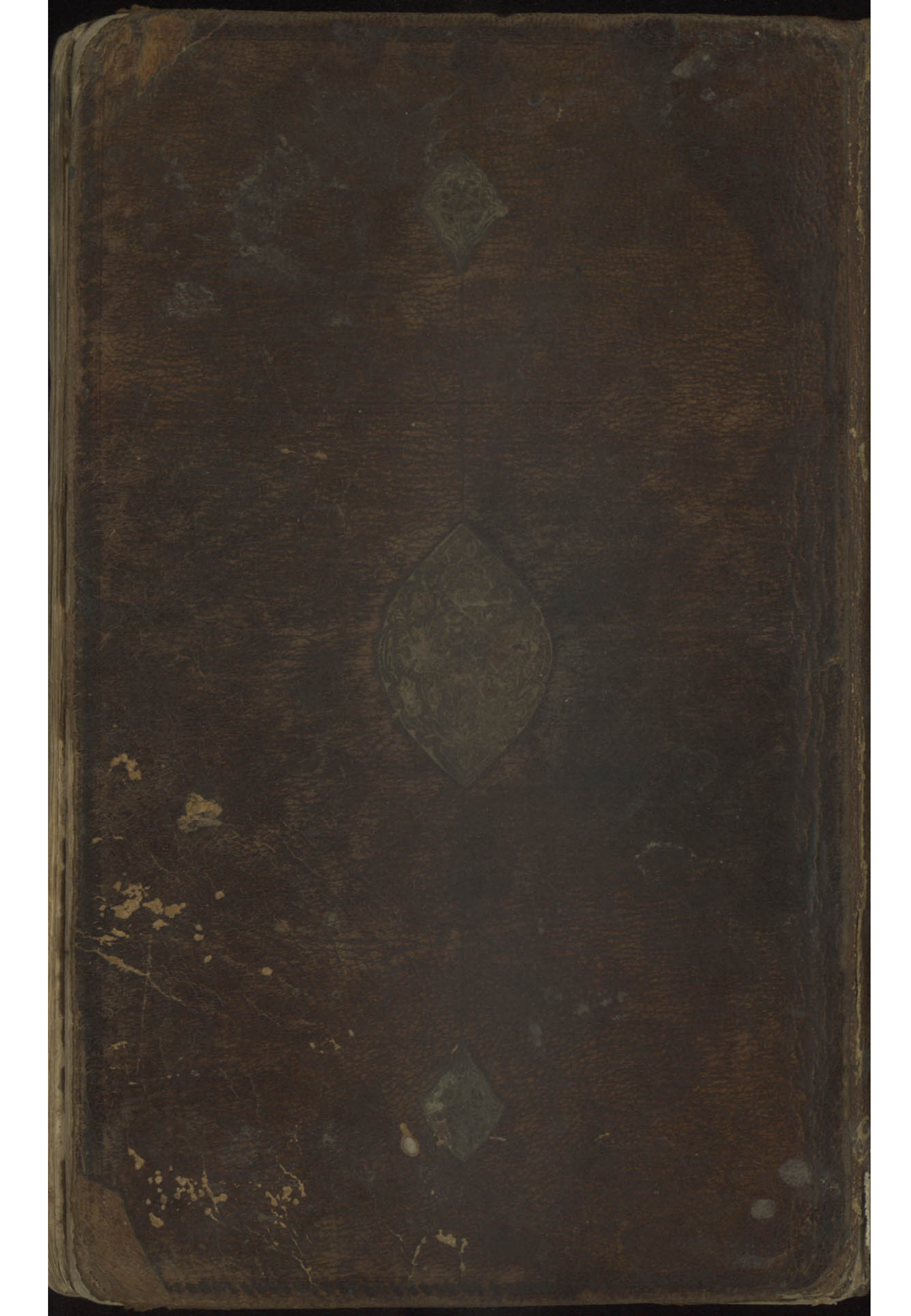
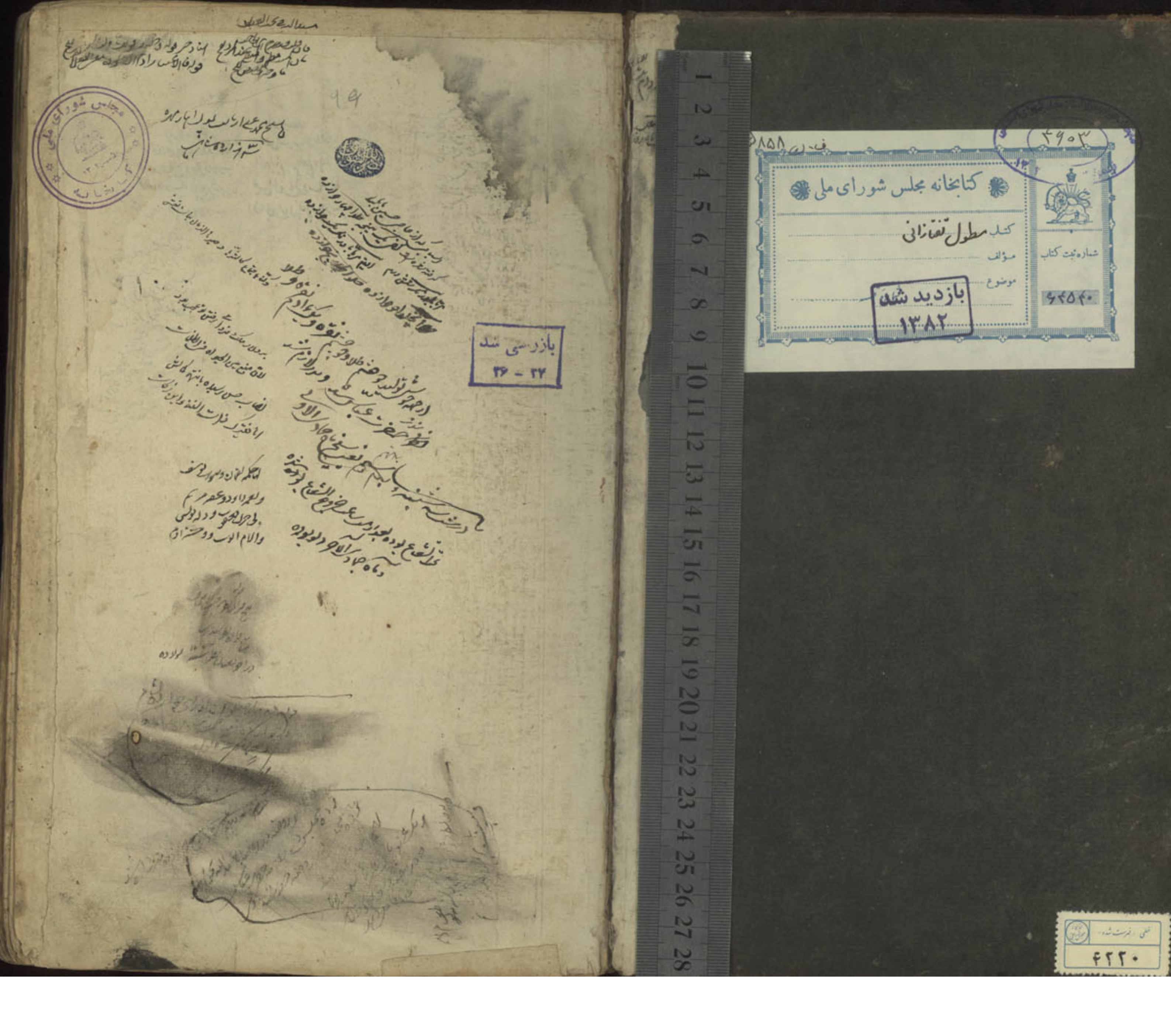
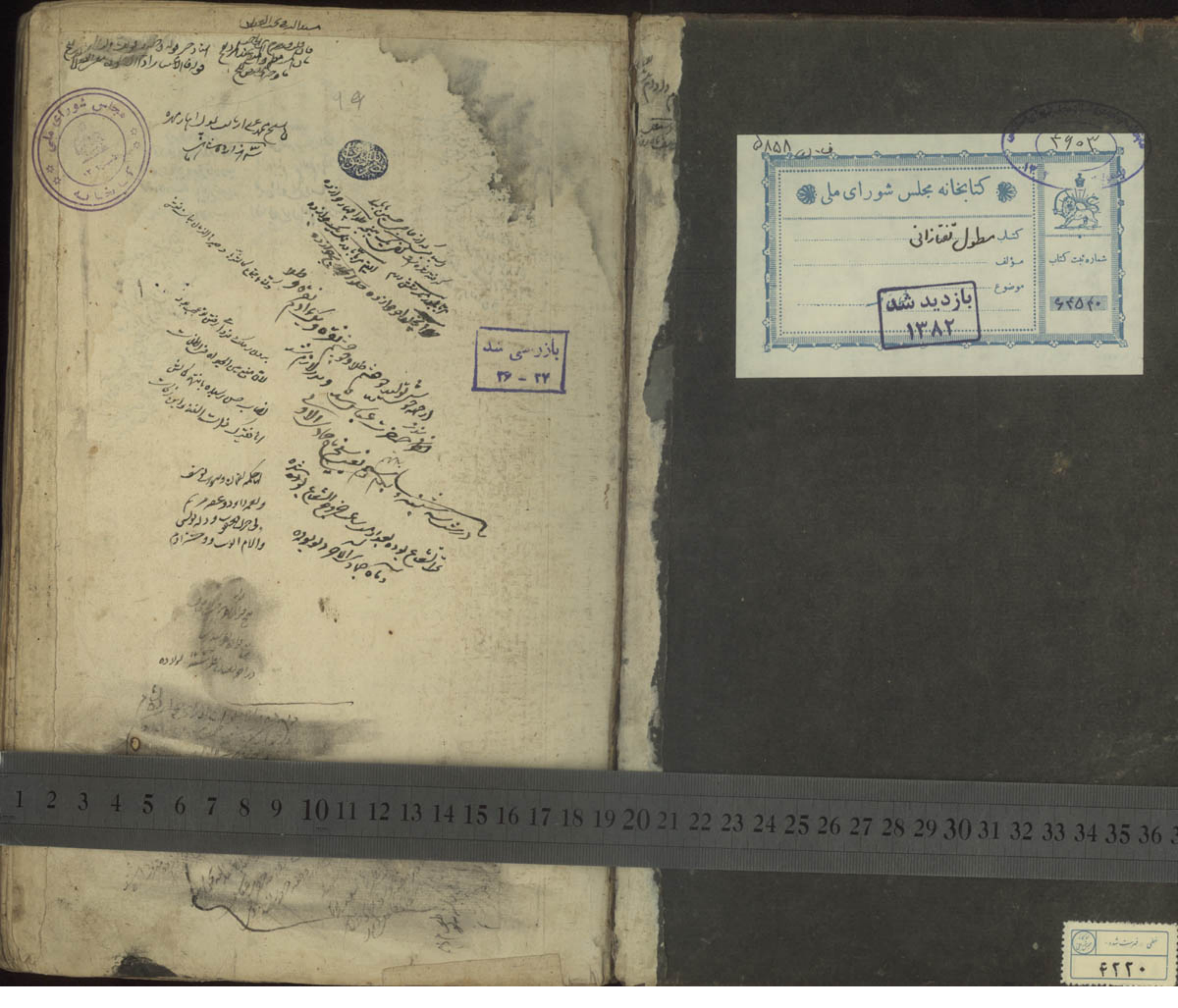
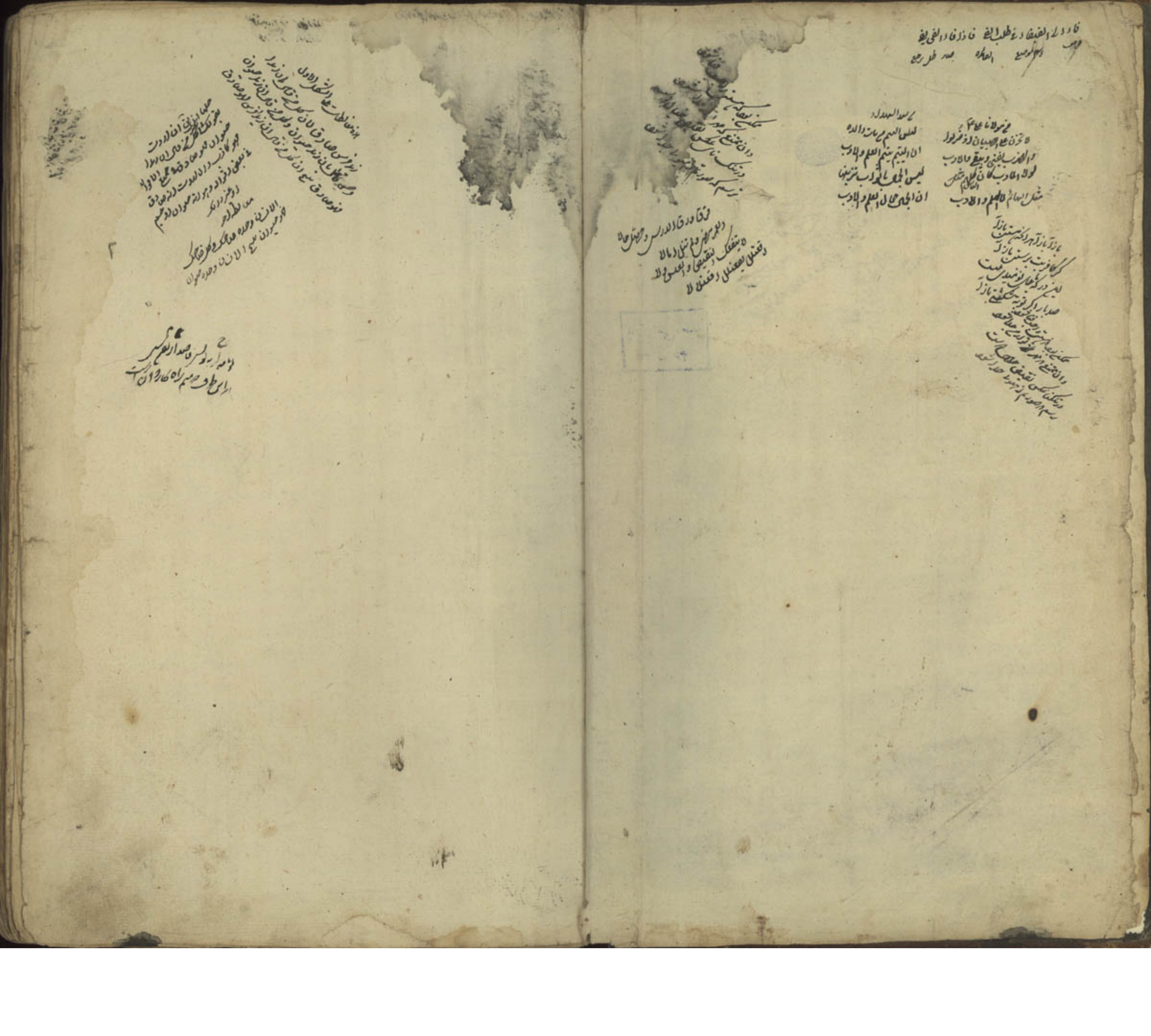


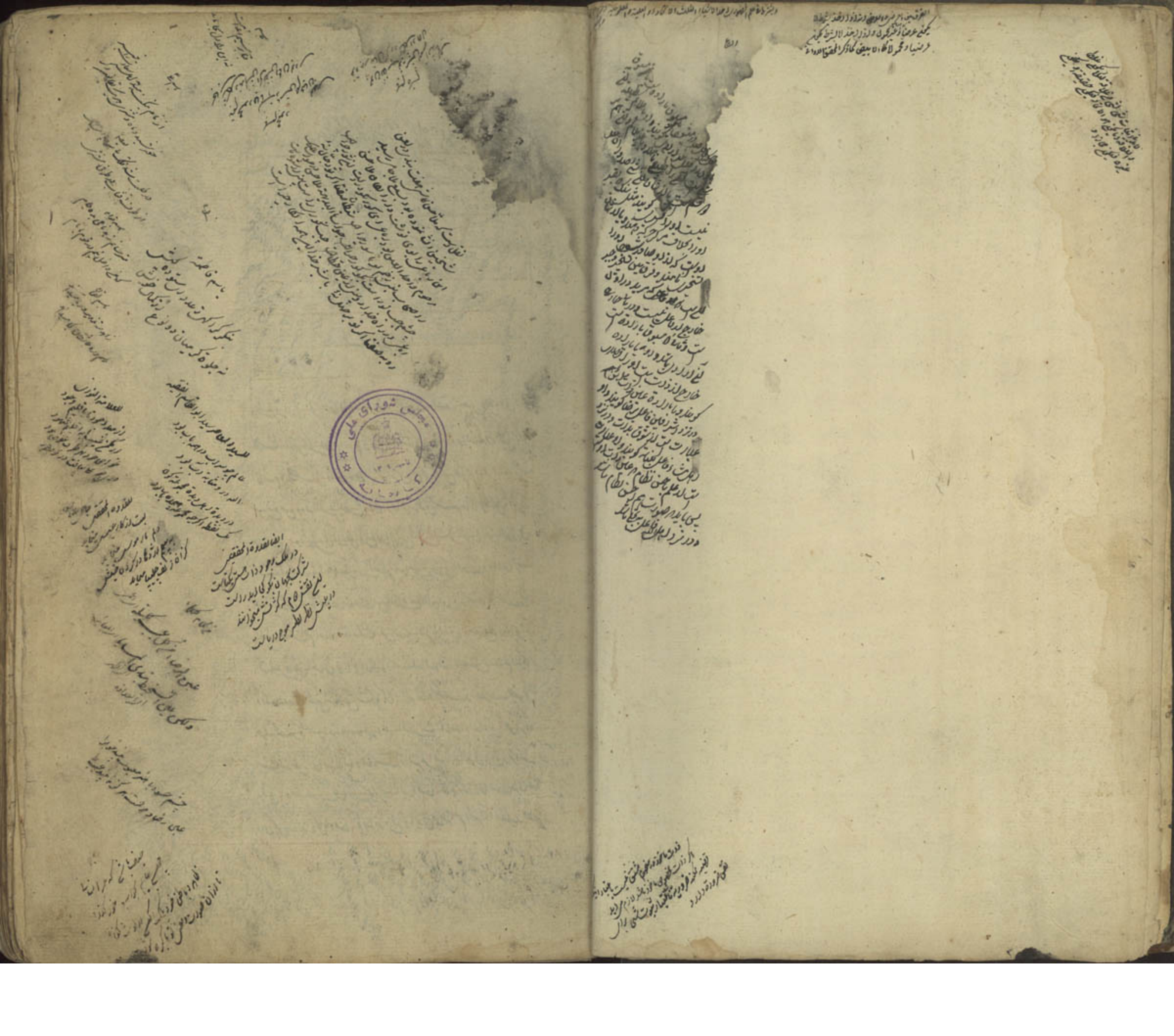


کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب مطول تفتازانی
مؤلف
موضوع
شماره ثبت کتاب
۶۲۵۴۰
بازدید شد
۱۳۸۲
بازرسی شد
۳۲ - ۳۶


کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب مطول تفتازانی
مؤلف
موضوع
شماره ثبت کتاب
۶۲۵۴۰
بازدید شد
۱۳۸۲
بازرسی شد
۳۲ - ۳۶
۶۲۲۰






مجلس شورای ملی

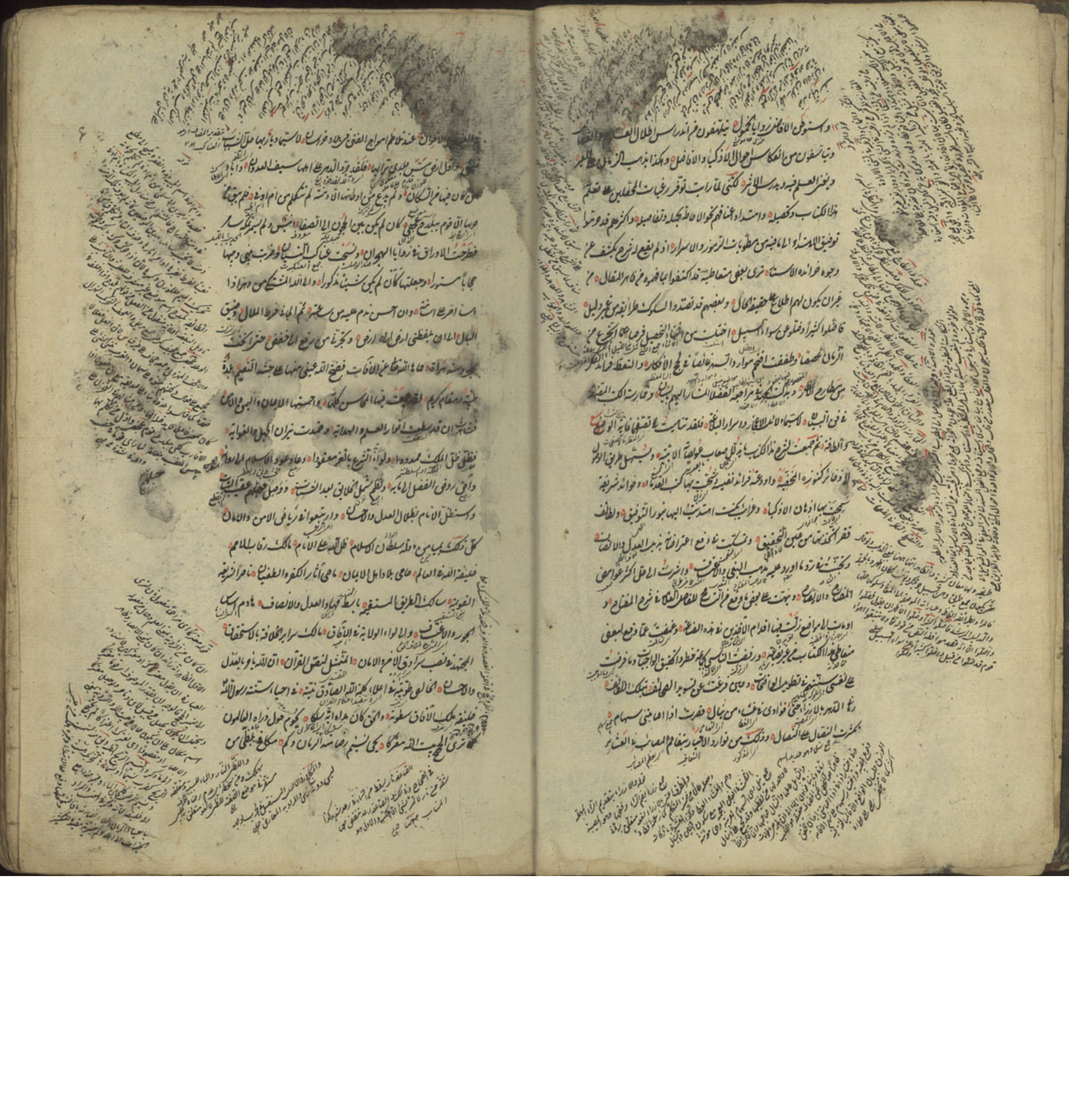


بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي الهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان ، وخصنا ببدائع الايادي وروائع
الاحسان ، اتقن بحكمته نظام العالم على ادق منهج وازين فرق الانام بفرائد
الانعام والافضال ، والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من شفتي الكرم والتهى ، واشرف
من نبع من دوحة الكرم والفضل ، وعلى آله واصحابه الذين هم نجوم الاعزة الهدى واشرق
وجه الدين ، وانمحق دجى الباطل ولمع نور اليقين ، **وبعد** فان احق الفضائل
بالتقديم ، واسبقها استيجاب التعظيم ، هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف
والتصدي للاحاطة بالصناعات من النكت واللطائف ، لا سيما علم البيان
المطلع على نكت نظم القرآن ، فانه كشاف عن حقائق التنزيل سرائر ، مفتاح لدقائق
التأويل فائق ، تبيان لدلائل الاعجاز واسرار البلاغة ، ايضاح لمعالم الايجاز
وآثار الفصاحة ، تحقيق لعوائق مشكل كتاب الله لفظا ومعنى ، تقريب للغوص على
فرائد مجمله ومفصله ، قواعده كافية في ضوء المصباح ، الا الاوائل وبل موارده
شافية عن التهاب الاكباد ، واسرار التنزيل ضوء به ظهر لباب اسرار تراكيبه
وصفي ، ومنه عذب عباب بحار اساليبه وصفا ، لا يدرك الواصف المطري خصائصه
وان يكن سابقا في كل مادة ومقام ، ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التقليد فطفقوا

٥

... من غير تدبر ولا روية ، يكونون في بحور بضاعته حول القيل والقال
ويقصرون من تقرير لطائفه على ذكر المقام والحال ، لا يخرج عن ربقة التقليد اعناقهم
حتى تسرح في رياض التحقيق احداقهم ، ولا يرتفع عن وجه التعصب نقابهم ، حتى
يطلع على دقائق التعقل في مدارسهم ، كل انصافهم اللجاج والعناد ، وقبل منهم الاعراض
عن منهج الرشاد ، ومهمات التنبيه للرموز الدقيقة الشأن ، او التفطن للملح الخفية المكان
واني بعدما قضيت من بعض الفنون وطري ، والتقطت من سنبلات اسراره قداح
نظري ، لعنيني صدق التهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال ، وفرط التعطش في مدارك العلم
من افواه الرجال ، على ان الزمان لما جرى على حد عادته في محو رجال الافاضل ، وحجب ارباب
الفضائل ، صرف الله عنها بوائق الزمان ، وحرسها عن طوارق الحدثان ، فشمرت
عن ساق الجد الى اقتناء العلوم والمعارف ، واقتباس الانس من مجالس
اللطائف ، وصرفت شطرا من الزمان الى الفحص عن دقائق علم البيان ، اراجع
التنبيه الذين طاروا وقصبات السبق في مضماره ، والحذاق الذين غاصوا
على غرر الفوائد في بحاره ، وكثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح
المنسوب الى الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الامام افضل المتأخرين
اكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق
افاض الله عليه سجال الغفران واسكنه فراديس الجنان ، اذ قد وجدته مختصرا
جامعا لغرر اصول هذا الفن وفوائده ، حاويا لنكت مسائله وعوائده ، محتويا على حقائق
من لباب آراء المتقدمين ، منطويا على دقائق من نتائج افكار المتأخرين ، ما بلغ
غاية الاطناب ونهاية الايجاز ، لا يكاد عليه يحكم السحر ودلائل الاعجاز ، فيقع كل لفظ
منه روض من المنى ، وكل سطر منه عقد من الدرر ، وكان يعوقني عن ذلك انا
في زمان ارى العلم قد عفت اطلال مشاهده ومعاهده ، وسدت مصادره وموارده
وخلت دياره ومراسمه ، وعفت اطلاله ومعالمه ، حتى انشقت شموس الفضل على الافول







لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم
وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك
الاعجاز هو الذوق ليس الا ونفس الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا منع كلامه
انه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه
بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب به لا بغيره من العلوم وليس الحصر
حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا
في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال لا وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة
لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع آخر لا علم بعد علم الاصول اكشف
للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته
لا اتساع الا بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا بد من كنه في القرآن الا الكشف عليه
كما ذكر في المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة
بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز
بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار
ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل اسما
للكلام المنزل على النبي صلى الله عليه وآله ونظمه تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات
على حسب ما يقتضيه العقل لا توالي البهائم في النطق وضم بعضها الى بعض كيف اتفق بخلاف
نظم الحروف فانه توالي البهائم في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه العقل حتى لو قيل مكان ضرب
ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان [illegible] العلمين مدخل فيه
لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ فلهذا اختار النظم ولان فيه استعارة لطيفة واشارة
الى ان كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة
سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف
فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما صنف نفعا

[illegible] النظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة
من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة مثلا مراتب بعضها اليق بها
من بعض فوضعها فيه احسن وان [illegible] صدق [illegible] المعاني فعليك بكتب
الشيخ عبد القاهر تراها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لآليه ولكونه اتمها تحريرا وهو
تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد وهو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا
لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل مؤول بان مع الفعل وهو موصول
ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كالجزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه
هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه فان [illegible] قلما يلتزم معه الشيء ولا
[illegible] في الكلام والتقدير تكلف وليس كل ما اول بشيء
حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شأنا ليس لغيره لتنزله
من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع
في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو الزائد
المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق
بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا ينبو على الذهن
تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا
خبر آخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه
من الحشو ألفت مختصرا جواب لما اي كان ما تقدم سببا لتأليف مختصر
يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق
على جزئياته ليتعرف احكامها منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده فانه
ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى منكر بان
يقال هذا الكلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل
على ما يحتاج اليه لا ما يستغنى عنه ليكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات التي يذكر



لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي جزئيات يؤتى
بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص
من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد
بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى
مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي
لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه
اي تنقيحه ورتبته اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل مد اليد
الى الشيء ليؤخذ من ترتيبه اي ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة للمصدر
الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه
معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله و
طلبا لتسهيل فهمه على طالبه ولم يأول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكرنا به لكان
المعنى ان المبالغة في الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني
على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام
فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك القيد وان يقع له خصوصا مثلا اذا
قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى
الشك فيه ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا
وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث
وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد
كما في القسم الثالث واضفت اليه ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوائد
عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد لم
اظفر اي لم افز في كلام احد من القوم بالتصريح بها اي بالزوائد ولا الاشارة
اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها

10

بل يفهم من فحواها نفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضات الشارح على المفتاح وغيره فلقد عثرت
في بعض ملتقطات كتب الائمة على فوائد ومخترعات خاطره زوائد وسميته تلخيص
المفتاح وانا اسأل الله لا غيره لتقديم المسند اليه ههنا حسن اذ لا
يقتضي للتخصيص ولا للتقوي فكأنه قصد جعل الواو للحال فانه بالجملة الاسمية
من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح
او القسم الثالث منه انه اي الله ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي
لا اسأل غيره فعلى هذا كان الانسب القول والله اسأل بتقديم المفعول و
نعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد
فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الجملة الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي
وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في نحو
زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل
كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على رأي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء
على الاخبار وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول رتب المصنف المختصر على مقدمة
وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن اولا
الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المراد
فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو
الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر
يدفع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان الشيء ان توقف
على المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما سيأتي
ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلثة
صار كل منها معهودا فعرفه بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها ولا اشارة اليها
فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال **مقدمة** اي هذه مقدمة في بيان معنى





اما الوقوع في البيت السابق مستشزرات فمستشزرات اي مرتفعات ان روي بكسر الزاء على لفظ اسم
الفاعل او مرفوعات ان روي بالفتح يقال استشزره رفعه واستشزر ارتفع يتعدى ولا
يتعدى الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل يغيب والعقاص جمع
عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى يعني
ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى
ومرسل والاول يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان
منشأ الثقل في مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة
الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة
ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة
فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة
قال ابن الاثير وليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدهما الى
الاخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدهما الى الاخر كالمشي في القيد
لانك تجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيدة
ما هو كالمتنافر كملع بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الخروج من الحلق الى الشفة ايسر
من الدخول من الشفة الى الحلق لانا نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوقي
فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او
بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه
فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف
المتقاربة المخارج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة
غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان اتصاف
الجزء ووصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب اتصاف وصف الكل وهذا غلط فاحش
لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة

12

غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف
لها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع
ولو سلم فالمعنى انه عربي الاسلوب في النظم ولو سلم فباعتبار الاعم
الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط
في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم
انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول
باشتمال القران على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل
او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية
غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث
عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط
عن الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني
اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال
قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون
ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم وقال ما لكم تتكأكأون علي كما تتكأكأون
على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه
ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا
مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي
في الدقة والاستواء وسريج اسم قين تنسب اليه السيوف او كالسراج في البريق
واللمعان وهذا اقرب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي
بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعرفوا بعد الاستعمال
او ان يكون هذا مولدا مستحدثا من السراج على انه لم يبعد ان يقال ان سرج الله [illegible]



وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرّح الله وجهه اى حسّنه
وبهجه ثم انشد هذا البيت فالغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة
الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي تحسن في قوم دون قوم والوحشية هي
المشتملة على تركيب يتنفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون
عذبا فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية
غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح
مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار استعير
للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب
الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك
مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث
والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون
مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا
وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت واشباه ذلك وقولنا غير ظاهر
المعنى ولا مأنوسة الاستعمال تفسير للوحشية فمع كونه مخلا بالفصاحة المتبادر الى
الفهم منهم ظاهر الفساد فان اردت بالفصاحة معنى آخر زعمت ان شيئا من التنافر
والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا نزاع والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف القانون
المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب
الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف
واما نحو ابى يأبى وعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ
الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع
فهي في حكم المستثناة فكأنه قال القياس كذا الا في هذه الصور والمخالفة ما لا يكون

١٣

لا يكون على وفق ما ثبت من الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله
العلي الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة
في السمع بان تمجه الاسماع كما تتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان
اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما
تستكرهه نحو الجرشى في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة مبارك
الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك
لموافقته اسم امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام واللقب مشهور
بين الناس وهو الاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه
نظر لانها داخلة في الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى انما هو من قبيل تكاكأتم
وافرنقعوا واطلخم وقد ذكر ههنا وجوه اخر الاول انها ان ادت
الى الثقل فقد دخل تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القائل
في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت
بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان
الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادى بنغم
غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادى بنغم متناسبة
وصوت طيب وهو ليس بشيء للقطع باستكراه الجرشى دون النفس مع قطع
النظر عن النغم سواء ادى بصوت حسن او غيره وكذا جفخت وفخرت
وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك
وفيه بحث لانه قد تعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع التشبيه فيصير اللفظ
فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجيء
ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التأليف



وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اى خلوصه مما ذكر مع
فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان
يكون حالا من الكلمات لان تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل
على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت كلماته ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه
خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تأليف اجزاء
الكلام على خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور
كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه
الصورة اعنى ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة
اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله ولما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل
صاعا بصاع ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اى رب الجزاء واصحاب
العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اى العدل واما قوله جزى بنوه ابا
الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن
قومه زهيرا على ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون
الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر
حرب وهو اسم رجل قبر صدره وقبر حرب بمكان قفر اى خال من الماء
والكلا ومنه ما دون ذلك مثل قوله اى قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه
والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي والورى مبتدا خبره معي والواو للحال
اى لا يشاركني احد في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال
اذا والفعل الماضي هنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق شيء
منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم والهجاء مما عابه

عليه الصاحب فان المصنف قال في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب ولعله اراد
ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه امدحه ان في تضاعف ذلك الثقل وحصل
التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو
فسبحه والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن وصرح بذلك ابن
العميد وهو اول من عاب في البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه
امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال في كل
التنافر ولو قال ان في تكرير امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق آخر وهو ان
منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم
بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل
ومسجد بالنسبة الى الحمام وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو اما مخل
بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اى كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبني
للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع
اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم
او تأخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان
ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور
كل منها شايع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا بكل
منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التأليف لا يكون
مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام
ابن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس
الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اى ليس مثله في الناس حي يقاربه
اى احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اعطى المال والملك اعني هشاما



ابو امه اى ام ذلك الملك ابوه اى ابراهيم الممدوح والجملة
مملكا اى لا يماثله احد الا ابن اخته الذى هو هشام ففيه فصل بين المبتدا
والخبر اعنى ابو امه ابوه بالاجنبى الذى هو حى وبين الموصوف والصفة اعنى
حى يقاربه بالاجنبى الذى هو ابوه وتقديم المستثنى اعنى مملكا على المستثنى منه
اعنى حى ولهذا نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم شايع الاستعمال
لكنه اوجب زيادة فى التعقيد قيل مثله مبتدا وحى خبره وما عبر عائد على اللفظ
التمييز وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا
فى المعنى يظهر بالتامل فى قول ليس مماثله فى الناس حيا يقاربه او ليس حى
يقاربه مماثله فى الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفى الناس خبره وحى يقاربه
بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما فى الانتقال اى لا يكون ظاهر
الدلالة على المراد لخلل فى انتقال الذهن المخاطب من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة
الى الثانى المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط
الكثيرة مع خفاء القراين الدالة على المقصود كقول الاخر وهو عباس بن الاحنف
سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب اى تصب بالرفع وهو الرواية
الصحيحة التى عليها كلام الشيخ فى دلايل الاعجاز والنصب توهم عيناى الدموع
لتجمدا اجعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة
والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكانى الدهر اى احزنى
ومنه قال الحماسى ابكانى الدهر ويا ربما اضحكنى الدهر بما يرضى ولكنه
اخطأ فى الكناية عما يوجبه دوام التلاقى والوصال من الفرح والسرور بجمود العين
فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهى حالة الحزن
على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقات الاصدقاء

الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال فى الدعاء لا زالت عينك جامدة
كما يصح لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها
كانهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسى الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك
بجارى دمعها لجمود فان قيل تستعمل الجمود فى مطلق خلو العين من الدمع
مجازا من باب استعمال المقيد فى المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازما لها
عادة قلنا هذا انما يخل بفصاحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد المعنوى
لظهور ان الذهن لا ينتقل الا بهذا السهولة والكلام الخالى عن التعقيد المعنوى
ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثانى ظاهرا حتى يخيل الى السامع
انه فهمه من حاق اللفظ واما الذى يسهل فيه ثان فهو بمنزلة الساقط
درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه فى بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت
ان عادة الزمان والاخوان الا يأتان بنقيض المطلوب الجاريان على عكس المقصود
وانا الان كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد
هذا اطلب البعد والفراق ليحصل الوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح
والسرور وهذا ان نصب تسكب بتقدير ان ليكون عطفا على بعد الدار
وان رفعه كما هو الصواب فالمعنى ابكى واحزن الان ليحصل فى المستقبل السرور
والفرح بالقرب والوصال وقع لابد فى سكب سكب الدموع من الطلب
لكنه اكتفى عليه ولازمه ملازمة الامر المطلوب لمن يظن الدهر انه مطلوبه فيأتيه
بضده هذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التعسف
والتكلف ومنشأه عدم التعمق فى المعانى وقلة التتبع لكلام المهرة والصحيح انه
اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب
والمعنى انا اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان

والاشواق والتجرع غصصها والتحمل لاجلها فرب ما يفيض الدمع من عيني
لا انسبب في ذلك انا وصل يدوم ويسرة لا تزول فاتى الصبر مفتاح الفرج
كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلايل الاعجاز وعلى هذا
فالتبس في سا طلب التجرد التأكيد على ما ذكره صاحب الكشف في قوله
سنكب ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة
التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد
وتتابع الاضافات وكثرة التكرار كقوله اي كقول ابا الطيب وتسعدني
غمرة بعد غمرة الغمرة الكثرة من الماء والمراد الشدة سبوح فعول
بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث
والمراد بها فرس انحسن الجري لا يتعب راكبها كانها تجري في الماء لها منها
سبوح منها حال من شواهد وعليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف
اغني لها لاعتماده على الموصوف والضماير كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها
علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي ابن بابك
حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي ففيه اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات
رمل مستوية لا تنبت شيئا وجرعى تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة
جرعى الى حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة الى جندل وهي ارض ذات حجارة
والسجع هدير الحمامة ونحوه وحمامة منادى بحذف حرف النداء وسجع اي كثيرة
زراك سعاد وتسمع صوتك اي فاني بمرأى منها ومسمع اي بحيث اراها واسمع
قوله كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات
ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا
يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وآله الكريم ابن الكريم ابن

ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قال الشيخ عبد
القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها
تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في خيارة
قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف
كقوله فظلت تدير الكاس ايدي جاذر عتاق ودنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد
المذكور في علم البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب وما اورده المصنف
في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون
مترتبة لا يقع بين المضافين شيء غير مضاف كما في البيتين وغير مترتبة كما في
الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانه
اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يخفى ان ما اشترطه ذلك اراد تتابع الاضافات
المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا
لانا نقول على ان ابقاء ان اوجب ثقلا وبشاعة فذاك والا فلا جهة لاخلالها بالفصاحة
كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله مثل دأب قوم نوح وقوله ذكر رحمة
ربك عبده زكريا وقوله ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها والفصاحة في
المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا
تقتضي قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض
يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج
بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث
باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة
بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتاخرين وهو انه عرض لا يتوقف
تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الملكة





يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما اشبه ذلك ومقام

تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تأخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام

حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه

مقام اى خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل

لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة

على معرفة الفصل والوصل والثانى انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام

الايجاز يباين مقام خلافه اى الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بالجملة او نحوها

ولانه باب عظيم كثير المباحث وقد اشار فى المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز

والاطناب بقوله ولكل حد منتهى اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب

لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الآخر

وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغبى فان مقام الاول يباين مقام الثانى فان

الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعانى الخفية ما لا يناسب الغبى

وكان الانسب ان يذكر مع الغبى الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة

لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيؤها لتصور ما يرد عليها

الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه ان يكون فطنا فمقابل الغبى

هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اى مع كلمة اخرى [illegible] معها مقام ليس

مع ما يشارك تلك الصاحبة فى اصل المعنى مثلا الفعل الذى قصد اقترانه

بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الآخر ولكل من ادوات

الشرط مثلا مع الماضى مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والنفى

كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة

الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام آخر والمراد بالصاحبة الكلمة

18

الكلمة الحقيقية او ما هو فى حكمها والفعل له مع المسند اليه مقام ومع الفعل مقام

آخر الى غير ذلك هكذا ينبغى ان يتصور هذا المقام فجميع ما ذكر من التقديم والتأخير

والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة وارتفاع شان الكلام فى

الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اى انحطاط شانه بعدمها

اى بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذى اعتبره

المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشئ

اى نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر فى المعنى اولا وبالذات وفى اللفظ

ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع

لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتى الداخل فى البلاغة دون العرضى الخارج لان الكلام

قد يرتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو

الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتأكيد والاطلاق وغيرهما على ما حققناه وبه يصرح

لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق والفاء فى قوله فمقتضى الحال يدل على انه

تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام

الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما تقول ضربى

زيدا فى الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهى مطابقة الكلام الفصيح

لمقتضى الحال فحصل ان مقتضى الحال لان ارتفاعه الا بمطابقة للاعتبار

المناسب والا بمطابقة لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد

بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه

نظر وهذا اعنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذى يسميه الشيخ عبد

القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخى معانى النحو فيما بين الكلم على حسب

الاغراض التى يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد ذكر فى مواضع من كتابه



ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه
مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق
زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط
والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك
وكذا الحال مثل جاء زيد مسرعا او يسرع او هو مسرع او وهو يسرع او قد اسرع
الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ما ينبغي له وتنظر في الحروف
التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في
خاص معناه نحو ان تجيء بما في نفي الحال وبلا في نفي الاستقبال وبان فيما يتر
دد بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي
تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي موضع الوصل موضع الواو من
الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير
والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله
على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم
والتأخير راجعة الى الالفاظ انفسها من حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني
والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها
مع بعض فرب تنكير مثلا له مزية في لفظ اخر في غاية القبح بل في هذه اللفظة منكرة
في بيت اخر قبيحة والى هذا اشار المصنف بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ
لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى يعني الغرض المصوغ له الكلام
بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح
لمقتضى الحال فظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار
افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق فمراده ان هذا المعنى

هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما يسمى
على الظرف لانه من صفة الاحيان وما تاكيد لمعنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكره
الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي في كثير من الاحيان يسمى ذلك الوصف
المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم
في كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى
المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام
للفظ لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي
والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ
دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما مر به
وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار
افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات
الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وح لا تناقض لتغاير
محلي النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المصنف وكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز
حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة
تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني
وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه تطلق البراعة والبلاغة والبيان
وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ
فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشا هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام
المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع
به التفاضل هو الذي تدل بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى
المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول

بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الألفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصورة
والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بأن الفصاحة من الأوصاف
الراجعة إليها وأن الفضيلة التي بها استحق الكلام أن يوصف بالفصاحة والبلاغة
والبراعة وما شاكل ذلك عائدة فيها لا في الألفاظ المنطوقة التي هي الأصوات
والحروف ولا في المعاني اللغوية التي هي الأغراض التي يريد المتكلم إثباتها أو نفيها
فحيث ثبت أنها من صفات الألفاظ أو المعاني يريد بها تلك المعاني الأول وجب ينبغي
أن يكون غرضهم صفاتها يريد بالألفاظ الألفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي
جعلت مطارحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة وثبت أنا أحمل كلام
على هذا لم يصرح به مرارا كأنه لما كانت المعاني تتبين بالألفاظ ولم يكن لترتيب
المعاني سبيل إلا ترتيب الألفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب
الألفاظ ثم بالألفاظ بحذف الترتيب وإذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا
اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب أنهم لو
جعلوها أوصافا للمعاني لما فهم أنها صفات للمعاني الأول المفهومة من اللغة أعني
الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم أن يقولوا اللفظ
وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى الأول والخاصية التي تجددت فيه وقولنا
الصورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بأبصارنا فكما أن
تبيين آحاد الأجناس يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذاك كذلك نجد بين المعنى
في بيت وبينه في بيت آخر فرقا فعبرنا عن ذلك الفرق بأن قلنا للمعنى في هذا
صورة غير صورته في ذلك وليس هذا مما ابتدعناه بل هو مشهور في كلامهم وكفاك
قول الجاحظ وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا ملخص مما ذكره الشيخ ثم
أنه شدد النكير على من زعم أن الفصاحة من صفات الألفاظ المنطوقة وبلغ في

وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء
في نفسه وبين ما هو وصف له من أجل أمر عرض في معناه فلم يعلموا أنا نعني بالفصاحة
أن نجعل للفظ لا من أجل شيء يدخل في النطق بل من أجل لطائف تدرك بالفهم بعد
سلامته من اللحن في الإعراب والخطأ في الألفاظ ثم إنا لا ننكر أن يكون مذاقة الحروف
وسلامتها مما يوجب الفضيلة ويؤكد أمر الإعجاز وإنما ننكر أن يكون الإعجاز به ويكون
هو الأصل والعمدة ومما أوقعهم في الشبهة أنه لم يسمع من عاقل أن يقول معنى فصيح والجواب
أن مرادنا أن الفضيلة التي بها استحق اللفظ أن يوصف بالفصاحة إنما تكون في المعنى
دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف إذا كان عليه دل على تلك
الفضيلة فيمتنع أن يوصف بها المعنى كما يمتنع أن يوصف بأنه دال ولها أي للبلاغة
في الكلام طرفان أعلى إليه تنتهي البلاغة كذا في الإيضاح وهو حد الإعجاز وهو
أن يرتقي الكلام في بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فإن
قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل
بتمام هذين الأمرين فمن أتقنه وأحاط به لم لا يجوز أن يراعيهما حق الرعاية فيأتي
بكلام هو في الطرف الأعلى من البلاغة ولو بمقدار أقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا
العلم إلا أن هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا وأما الاطلاع على كمية
الأحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فأمر آخر ولو سلم فالإحاطة
بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما ترى كثيرا من مهرة هذا الفن
تراه لا يقدر على تأليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الأعلى وما يقرب منه
ظاهر هذه العبارة أن الطرف الأعلى هو حد الإعجاز وما يقرب من حد الإعجاز وهو
فاسد لأن ما يقرب منه إنما هو من المراتب العلية ولا يجعله من الطرف
الأعلى الذي تنتهي البلاغة إذ المناسب أن يؤخذ ذلك حقيقيا كالنهاية لو



او نوعًا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز نوع كلام غير البشر وما
يقرب منه نوع كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنهم
ان يجاوزوه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما حد الاعجاز
قلت اما الاول ففيه انه لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث
هو من غير نظر الى كونه كلام البشر او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد على ان الحق هو
ان حد الاعجاز يعني مرتبة اي مرتبة للبلاغة ودرجة هي الاعجاز والاضافة للبيان
يؤيده قول صاحب الكشف في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير
منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه
يمكن معارضته وتمام البحث بين القوم والبقطة ان قوله وما يقرب منه عطف على
هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه
في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة
تتزايد الى ان يبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى
فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده وكذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات
اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا في امتناع معارضته وفي نهاية الاعجاز ان
الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز واسفل وهو ما اي طرف للبلاغة اذا غير
الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل التحق الكلام وان
كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب
ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي بين
الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات
ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اي بلاغة الكلام
وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج

الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي
خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة
بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها
ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف
الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ
تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار
مقاصد الكتاب في الفنون الثلثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل
البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف
والنحو فعلم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما
فصيح لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اي ليس كل
فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها وهو ما يجب ان
يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع
ولا طباقه اي ما به يتحققان ويتحصلان الى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد
والا لربما ادى المعنى بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من
تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق
لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون بليغا ايضا لما سبق من ان البلاغة عبارة
عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات
الفصيحة من غيرها لتوقفها عليها فان قلت قد تقرر مرجع البلاغة بالنقطة الغائية
لها والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة تأليف
الكلام على ما صرح به المصنف بدل المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى
الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى وتمييز الكلام الفصيح من غيره



وفساده واتجه وكذا ان حمل كلامه على خلاف مراده وارد بلاغة المتكلم لان غاية
ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين او يتوقف عليهما ولم يعلم
انهما غرض منهما وغاية لها فالرجوع الى الحق خير فالحاصل ان البلاغة يرجع الى هذين
الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر يحصل
ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فيرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعاً
لا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح من غيره يعني
معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب اجزاؤه تمييز السالم من
الغرابة من غيره اي معرفة ان هذا الكلام سالم من الغرابة دون ذاك ليحترز
عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة
ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يتبين في علم متن اللغة اذ به يعرف ان في تكأكأتم
ومسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني
المفردات المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج وهو غير سالم من الغرابة
او لقصد ما تبين الاشياء وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يتبين في
علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا
البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح عن غيره منه ما يتبين اي يوضح في علم متن اللغة
كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة يعني معرفة
اوضاع المفردات لان اللغة قد يطلق على جميع اقسام العربية او في علم التصريف
كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي او يدرك
بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر
الكلمات وهو اي ما يتبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد
المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي

٢٢

المعنوي عن غيره والتوقف من هذا الكلام لتبيين ما يتبين في العلوم المذكورة او
او يدرك بالحس وعلم انها لما لم يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع اليه
البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في التادية وتمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره ليحترز
عن التعقيد فمست الحاجة الى علم به يحترز عن التعقيد المعنوي ليتم امر البلاغة ويستولي
ذلك على المعاني والبيان وسميا علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها واليه
هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطأ في التادية علم المعاني فالمراد بالاول
اول الامرين الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي
هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطأ لا نفس الخطأ وما يحترز به عن
التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان
وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتأمل في هذا المقام
فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم
البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر
في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة وكثير من الناس يسمي
الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين اي البيان والبديع
علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة وقدم المعاني

الفن الاول علم المعاني

على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد
المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ففيه زيادة اعتبار
ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعاً وقبل الشروع في مقاصد العلم
اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالاً ليكون الطالب فيهما زيادة البصيرة ولان
كل علم فهي مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة تعليه ان يلاحظها باعتبارها يفيد
علماً واحداً يفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة



الاسناد الخاص من احوال اللفظ العربي باعتبار ان يكون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة
اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما
وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم
المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره
ليحترز بالوقوف عليها عن الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين
الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به والثاني
انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة
عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث
هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم
في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز
والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر
فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة
كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم منبها على انه معرفة حاصلة من تتبع
تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك ليست بسليقة لا تسمى علم المعاني وتعريفات
الادباء مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم ولاء الكلام اشكالا على انه فسر التراكيب
تراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف
على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرا القيس
مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل
احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم
بالاحكام الشرعية الفرعية مكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول لا نفهم من
قوله توفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب

في المورد الذي يطبق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا
كان المخاطب عالما كما حكما متعرضا بالصواب والخطا لان خاصيته ان زيدا قائم ان يكون لنفي
الشك ورد الانكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون للحصر والتخصيص الى غير ذلك فمعنى توفيتها
حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما هو مناسب له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى
الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب
في معرفة تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني
وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك
المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية على ما ينبغي علما هو حقه وليس المعنى على انه يورد
تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب في التفتف
وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة
المتكلم تراكيب البلغاء فوقع الشيء بنفسه ومعاشه فلتتامل مما يفتق عن الانظار
بها النظار البتة ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام
العربي لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه
لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب وكل هذا الكلام يشعر بان العلم
عبارة عن نفس القواعد على ما مر في تعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الاول
خارجة عن المقصود احوال الاسناد الخبري احوال المسند اليه احوال المسند احوال
متعلقات الفعل القصر الانشاء الفصل والوصل الايجاز والاطناب والمساواة
وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين
الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسير بوقوع النسبة ولا وقوعها او بايقاع النسبة
وانتزاعها خطاء في هذا المقام لانه لا يشتمل نسبة الانشائية فلا يصح التفسير بالنسبة
ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا



او غيرها مما فيه انشاء فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة اي
يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة
ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والاخر
سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيزداد
هذا وضوحا في اول القسم الثاني والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له
متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو
ذلك وهذا الحصر بالنظر الى الاكثر اذ لا بد له مما ذكره وقد يكون المسند
ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى
اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به
عن التطويل على ما سيجيء ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه
لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل
تحته لان جميع ما ذكر من القصر والوصل والفصل والايجاز ومقابليه انما هي من
احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يتجه ان يتبين سبب افراد هذه الاحوال
عما سبق وجعل كل منها بابا برأسه والا فنقول كل من المسند اليه والمسند
مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل من هذه الاحوال
بابا على حدة ومن رام تقريره بالترديد بين النفي والاثبات فقد تكلف وكلامه اكثر
والاظهر فالاقرب منه ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول
والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل هذه الاحوال
الثلثة ابوابا ثلثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه والمسند ثم لما كان من
هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا
خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف وعلم به زيادة اهتمام وهو الفصل

والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو من احوال الجملة والا لم تقبل احوال
القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص بمفرد ولا جملة بل يجري فيهما
وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال تشترك فيها
الخبر والانشاء ولما كان هنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا
فانحصر في ثمانية ابواب **تنبيه** وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه
ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة
الثلثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا يفيد الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل
للصدق والكذب وقد يقع بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو
به بدليل تعديته بعن وللاول والثاني الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم
والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء
بانه كذا لا توصيف لما هو صفة المتكلم فلا ورود واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب
خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المص
بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان المرجع في الصدق والكذب الى الحكم اولا
وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري
وكذبه عدمها اي عدم مطابقتها للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة
بين شيئين اما بالثبوت اي هذا ذاك او بالنفي بان ليس ذاك مع
قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه
اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة
من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان تكونا ثبوتيين او سلبيين صدق وعدمها
كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع قاصدا
وارادت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد



مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل يحصل
الخارج بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة في الامور
الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول
القيام له امر متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه
فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق
الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع
وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل
السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو في
قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني
الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور
وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد
والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك
فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما
من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا فثبت الواسطة اللهم الا ان يقال
اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال الشاك
ليس بمخبر لكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح
ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة
او لا وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية
وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس
في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا
جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد

ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى سجل عليهم بانهم كاذبون في قولهم
انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع
لما صح ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في شهادتهم وادعائهم فيها المواطأة
فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه
من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق
للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع
الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لظهور انه ليس بخبر بل انشاء
او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطأة
مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا
لان تسمية شيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطأة في مطلق الشهادة
ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا
بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير تسليم ما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى
انهم لكاذبون في المشهود به في زعمهم قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم
الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا
عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فليتامل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف
بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين بون
بعيد فظهر بما ذكرناه فاندفع ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا
الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجها
آخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم
لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري
عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي ابن سلول يقول

لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلى الله عليه وآله الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الا ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الى النبي صلى الله عليه وسلم فقرأ علي فقال ان الله قد صدقك يا زيد الى الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها معه اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد ح وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب وكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وهو نقول رد مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب او المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه

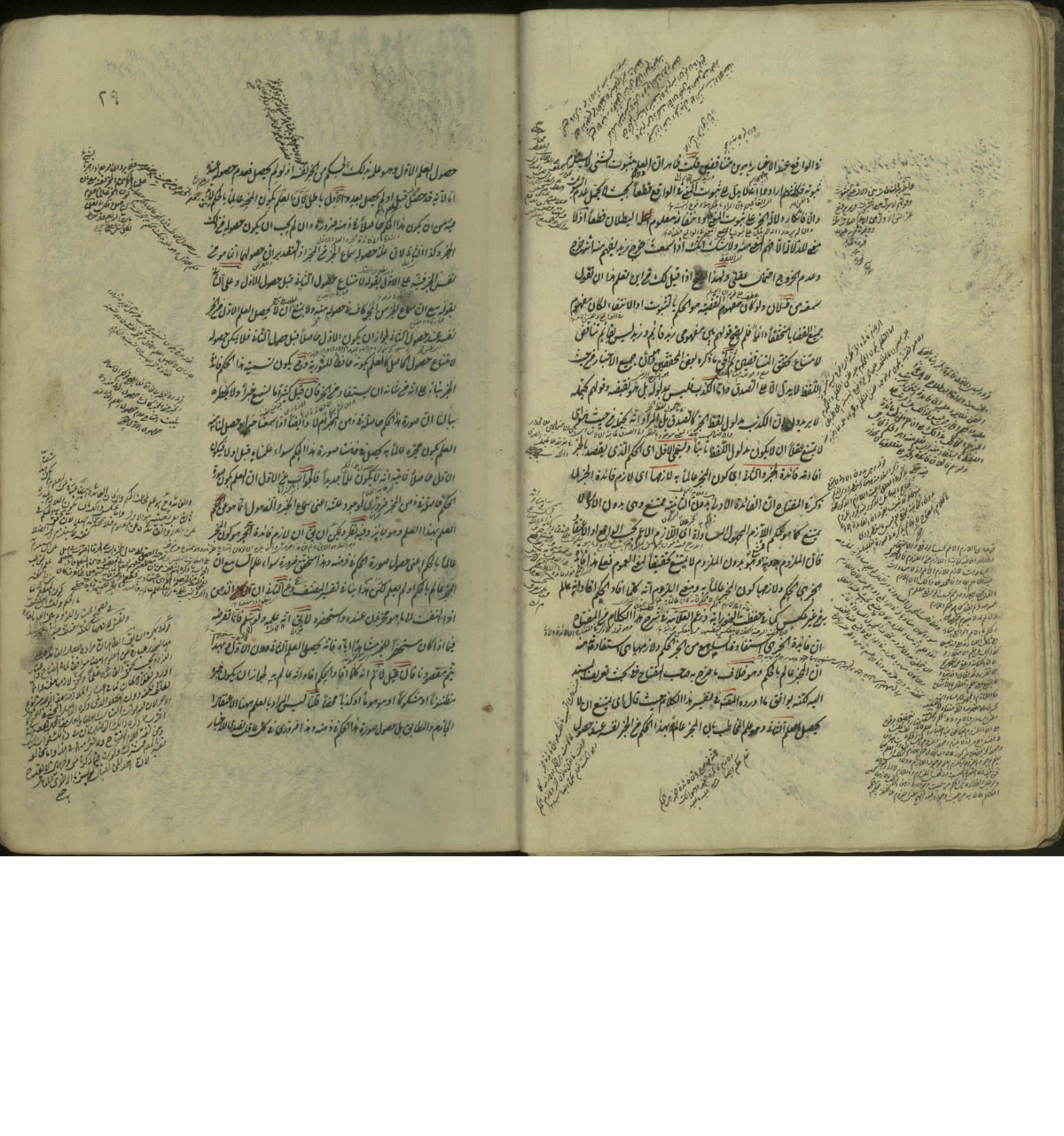
لم يعتقدوه اي الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بزاعمهم غير اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر فالمراد ولانه لغولاهم به جنة على انهم منعوا ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوزون ان يعبر عنه به فمرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب مطلقا فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يخبر بل به جنة وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا في التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب لا نم ان للقصد والشعور دخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه

لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبّر عنه بكلام تام يسمى خبرا او تقييدا
كقولك زيد انسان او فرس الآتي يسمى مركبا تقييديا وتصورا كما في قولك يا زيد الانسان
او الفرس واياما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون
كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفرس الفاضل
محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الا
خباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد
العلم بها اوصاف فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان
الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلّم فا
طلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو العمدة في
تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة

الباب الاول احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى
بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وانما
اولى من تعريفه بان الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت للمفهوم الاخرى له
او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف
الالفاظ في عرفهم وانما ابتدأ بالكلام الخبري لكونه اعظم شأنا واعم فائدة لانه
هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه تقع الصناعات العجيبة وبه تقع غالبا المزايا
التي بها التفاضل في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه بالاشتقاق كالامر والنهي
او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والتمني
وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه
والمسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن
احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما

في

يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد اللفظين الى الآخر لم يصر احدهما مسندا
اليه والآخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها
لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة
الخبرية فانه كثيرا ما تورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى
حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها و
عكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى
حكاية عن زكريا عليه السلام رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله تعالى
لا يستوي القاعدون من المؤمنين الآية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتأنف
القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية
الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى وكفاك شاهدا على ما ذكرت قول الامام
المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي فاذا رميت يصيبني سهمي هذا
الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكن اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده
بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر
عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التورية لمن حفظها والمراد بالحكم هاهنا وقوع النسبة
مثلا لا ايقاعها والظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه قد اوقع النسبة او انه عالم
بانه اوقعها وايضا لو اريد هذا لكان لا انكار الحكم معنى لامتناع ان يقع انه لم
يوقع النسبة فان قلت هذا ينفي القول بان مدلول الخبر انما هو الحكم بوجود
المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه في الواقع
والا لما وقع شك في سامع في خبر سمعه من مسلم بثبوته او انتفائه ولما في افتراء
لا منع للدلالة الا افادة العلم بذلك الشيء وما قيل ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب
لئلا يلزم اخلاء الخطاب عن معناه الذي وضع له وحينئذ لا يتحقق الكذب ولا يلزم انتفاء



في الواقع عند الاخبار به من متناقضين قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشي لا يستلزم ثبوته فكلامهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت النسبة في الواقع قطعا لجواز ان يحصل عدم الثبوت وان فالانكار ولان الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم الفساد البطلان قطعا اذ لا منع للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد يفهم منه ثبوت خروج وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك قرابن نعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين من ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية ممتنع وهي بدون الاولى لا يمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم يمتنع وجوده بدون اللازم لا يمتنع تحققه لنفي العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظ التورية وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده المصنف في تقرير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول

حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله منه اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصوله منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه حافظا للتورية وقد يكون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا فيكون الاول حاصلا فانتبه انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري لوجود علته اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا بناء على تفسير المصنف وعن الثاني ان الخبر الذهني اذا انتفت لا ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال انه علمه ولئن سلم فانا نفرضه فيما اذا كان مستحضرا للخبر سابقا اياه فانه يحصل العلم الثاني من دون الاول وبهذا يتم مقصودنا فان قيل لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون الخبر مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم والمطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار



وقد ينزل المخاطب العالم بها اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر
وان كان عالما بالفائدة لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم
هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم
العمل به وللسائل العارف بما بيدك ما هو هو كتاب لان موجب العلم ترك
السؤال ومثله هي عصاي في جواب ما تلك بيمينك ونظائره كثيرة وبحث كثرة مجيئه
العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه
ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره
يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا
بعلمهم يعني ان نكتة ان نعرف ان العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة
الجاهل به لاعتبارات خطابية لان الآية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها
منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشراء
لامتنعوا منه اي ليس لهم علم به فلا يمتنعوا وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا الكلام
يلوح عليه اثر الاجمال او على ان قوله ولقد علموا الآية خبر القي اليهم مع علمهم به لان
هذا الخطاب لمحمد صلعم واصحابه فلا دليل على كونهم عالمين وهو ظاهر على ان شيئا من الخبر
لا يوافق ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجود الشيء سواء كان هو العلم
او غيره ينزل منزلة عدمه لنكات ونظيره في النفي والاثبات اي في نفي الشيء واثباته
وما رميت اذ رميت واذا كان قصد المخبر بخبره افادة المخاطب ينبغي ان يقتصر من التركيب على
قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن
من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان
النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى
قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه ضرورة ان التردد في

ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا
في الدار لمن تردد في انه هل هو فيها ام لا ولا يحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم
الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان استغنى على لفظ المبني للمفعول عن
مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التاكيد واما الشرطية
وحروف التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له
حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء
هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف انت تجيبه فاما
ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح
في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار
وهذا مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي
الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى
حكاية عن رسل عيسى عم اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية
الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية
الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من
شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم انهم
ادعوا رسالة من الله بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولهذا قال اذ ارسلنا
اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا
ما انتم الا بشر زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية في اعتقادهم
انما ينافي الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلثة مبني
على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للثالث لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب
في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اثنين اي الى اهل القرية وهم

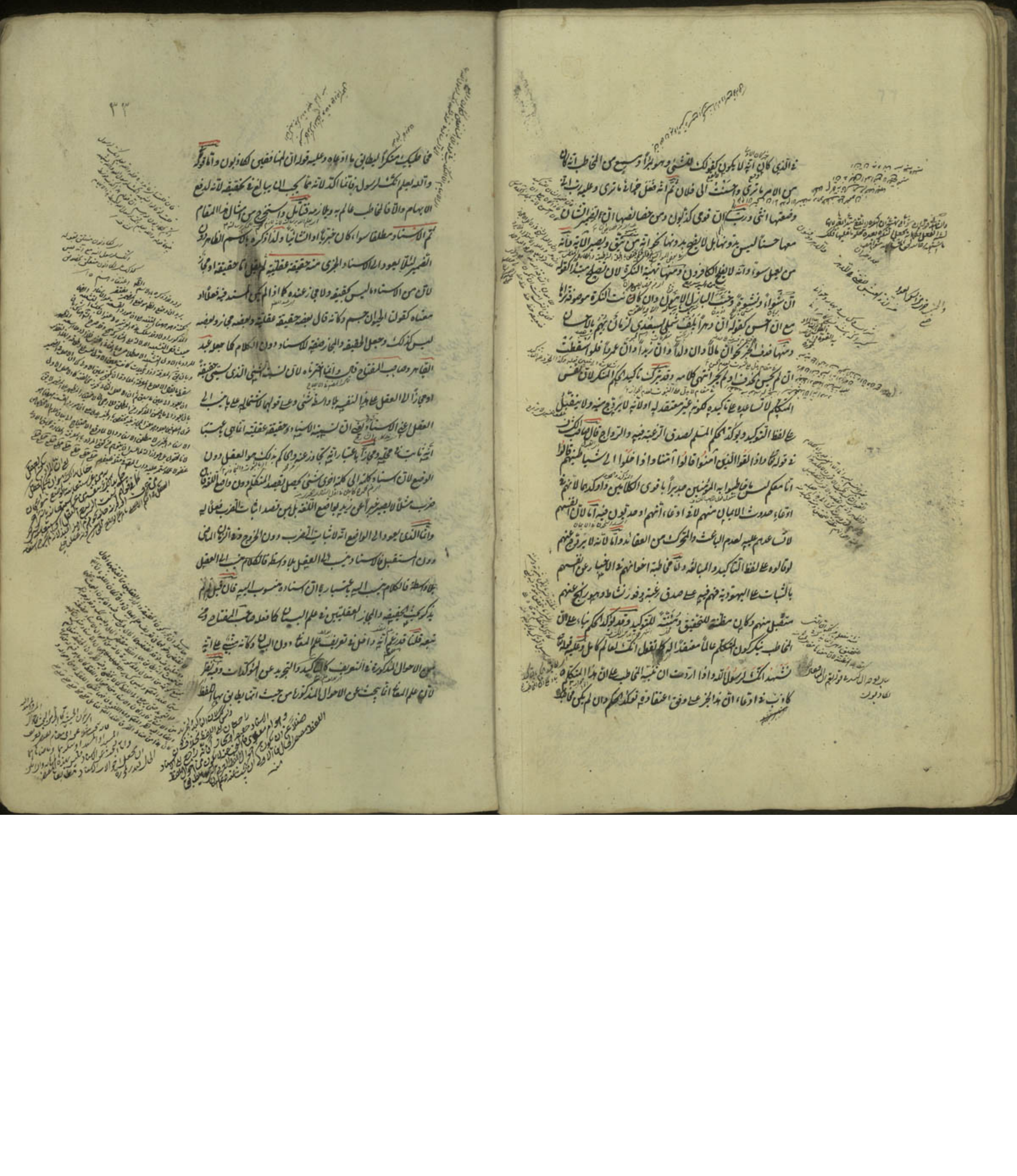


اهل انطاكية اثنين وهما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي فقويناهما برسول
ثالث وهو يونس او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا
والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو
عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار
في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه
مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور الاخراج
لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام
وقلت ان زيدا القائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد ليس
على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ
فيكون بينهما عموم من وجه لا مطلقا قلنا لا نم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان
المقتضي لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف
مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء
العام على انه لا منع لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار
الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما ينصب على الظرف او المصدر اي حينا
كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر فيجعل
غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير السائل بالخبر
اي بجنس الخبر فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا
رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد
الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شان قومك
واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا الكلام يلوح بالخبر مع ما سبق من
قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا

صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون
مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المتقدم يشير اشارة ما الى جنس
الخبر حتى ان النفس الزكية والفهم الشارع يكاد يتردد فيه ويطلبه لانه يشير
الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم
ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير
ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر
ان في هذه المقامات تصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه
ويغني غناء الفاء وجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر
شيء من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه
اي واضعا على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان
في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضع الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة
انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب
خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا ومثله ثم انكم بعد ذلك
لميتون مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض
عن العمل لما بعده من امارات الانكار وجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر
ما ان تامله اي شيء من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن
عن الانكار ومعنى كونه معه ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما يقال لمنكر
الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد عم لكنه لا يتاملها
ليرتدع عن الانكار وقد يذكر نحو لفظ الكتاب مما وجوه متعسفة لا فائدة
في ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهره التمثيل لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به
لا يكاد يصح لعصمتين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم بكثرة

المرتابين فضلا عن ان يؤكد الثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب
تأكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالنكر نحو زيد قائم ويكون على مقتضى
الظاهر بل مقصود المصنف انه قد يجعل الانكار كالمنكر كلا انكاره تعويلا على ما يزيله فيترك
التأكيد كما جعل الريب منا على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة
المرتابين فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب
عن الاول انه لما نفي الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا له
تأويلين احدهما ما ذكره السائل وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله
فح لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفي
الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب
لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه
قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب فيه في انه من عند الله وهذا الحكم صحيح لكن ينكره
كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك تأكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما
معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تأملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل
على نبوته المعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل والوصل
انه بمنزلة التأكيد المعنوي ووزانه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه ودفعا لتوهم السهو
السهو والتجوز فلا يكون من قبيل المنكر لكن المذكور في دلائل الاعجاز يؤكد السؤال
وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة
تثبيت له وهو بمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده
مرة ثانية لتثبته فان قلت [illegible] المفتاح ان اخراج الكلام لا على
مقتضى الظاهر يستتبع علم البيان [illegible] في ذكر لازم الشيء لينتقل منه الى ملزومه
فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام على خلاف مقتضى الظاهر كناية

كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المتحقق منزلة المقام والحال الذي
يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان
هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على وجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك للمنكر
الاسلام الاسلام حق مجردا عن التأكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار
ونزلته منزلة من هو خالي الذهن تعويلا على ما يزيله الا المنكر لان سوق الكلام مع
المنكر مسوق مع خالي الذهن مما ينتقل منه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره
صاحب اللباب في شرح قوله في المهد ينطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع
البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستأنفة جوابا عن سؤال
كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد ففي هذه الجملة
اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن
ان هذا الغرابة وندوره مما لا يلوح صدقه للب سمع في بادي الرأي ويحوجه
الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فسيق الكلام معه مساق الكلام مع
السائل المستشرف الى كيفيته بيانه المشرئب الى ساطع برهانه وقس على هذا
البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى
قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات
النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتداء وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلب
ووجوب التأكيد بحسب الانكار في الانكاري وان شئت ظاهرة وكذا تخريج الكلام
فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم وههنا بحث لا بد من التنبيه عليه
وهو انه لا ينحصر فائدة ان في تأكيد الحكم نفيا للشك او رد الانكار ولا يجب في
كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا التجرد عن التأكيد
قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في



في الذي كان انه لا يكون كقولك لشيء وهو براء وسمع من المخاطب انه كان
من الامر ما ترى وجئت الى فلان ثم انه فعل جهارا ما ترى وعليه رب انى
وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون ومن خصائصها ان ضمير الشأن
معها حسن ليس بدونها بل لا يصح بدونها نحو انه من يتق ويصبر الآية فانه
من يعمل سوءا وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان تصلح مبتدأ كقوله
ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون وان كانت النكرة موصوفة قبلها
مع ان احسن كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدى لزمان يهم بالاحسان
ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا فلو اسقطت
ان لم يحسن الحذف او لم يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس
المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل
على لفظ التوكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا
انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين وآكدهما لانهم في
ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم
لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم
لو قالوه على لفظ التاكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم
بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم
متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان
المخاطب ينكر كون المتكلم عالما معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى
نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم
كاذب في ادعائه ان هذا الخبر على وفق اعتقاده فتؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك

في طلبك منكرا لبطلان ما ادعاه وعليه قوله ان المنافقين لكاذبون وأما قوله
والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع
الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتأمل واستخرج من امثال هذا المقام
ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون
الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة او مجاز
لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فيه فعلا او
معناه كقولنا الحيوان جسم وكأنه قال بعضه حقيقة عقلية وبعضه مجاز وبعضه
ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفتي الاسناد دون الكلام كما جعلهما عبد
القاهر وصاحب المفتاح قال وانما اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة
او مجازا الى العقل على هذا لنفسه بلا واسطة شيء وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب الى
العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار
انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز عنه والحاكم بذلك هو العقل دون
الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة اخرى شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان
ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له
وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وانه في الزمان الماضي
دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب الى العقل
بواسطة ان الكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم
يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن
تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان وكأنه شيء على انه
من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر
لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ

مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين كانا او لغويين ليس من
هذه الحيثية فلا يكون داخلاً في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من
احوال المسند اليه او المسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه
كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز
بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلاً او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اي شيء
هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرواً
او المفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف
نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وهذا
ليدخل فيه ما يطابق به الاعتقاد دون الواقع لكن يبقى خارجاً عنه ما لا يطابق
الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق
بالظرف المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر
كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له
في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء
كان مخلوقاً لله تعالى او لغيره وسواء كان صادراً عنه باختياره كضرب اولا كمرض
ومات فلا يشترط فيه صدوره عنه والاوجه ان يكون المسند فيه مصدراً فقد دخل فيه
ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد
فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي
لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد
خلق الافعال الى الله تعالى اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن
كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئاً منهما نحو
قولك جاء زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب

دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الفعل الى ما هو له عنده في الظاهر لان الكاذب
لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احترازاً
عما اذا كان المخاطب ايضا عالماً بانه لم يجئ فانه ح لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم
الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالماً بان المتكلم يعلم
انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالماً به والاول لا يكون اسناداً الى ما هو له عند
المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية
بل ان كان لملابسة يكون مجازاً والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة
ولا في المجاز بحسب فابله الا ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب
لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عند المتكلم
بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة
العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعل الحقيقة
صفة للكلام والمصنف جعلها صفة للاسناد والثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس
المسند فيه فعلاً او معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازاً و
جوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكذلك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة
وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف
المصنف غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع او
لا لانه ترك التقييد بقوله في الظاهر والاعتذار عنه بانه انما تركه مع كونه مراداً
اعتماداً على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز او لانه لا يمتنف اليه في التعريفات
بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكره فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم
من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل ولانه على الثاني اظهر لعدم
الاطلاع على السرائر والقائل ان يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول





الهموم محزونة لقوتية اضافة التسلية اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلي
ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف وقولنا في التعريف بتأول يخرج نحو ما
مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان
كان الى غير ما هو له لكن لا تأول فيه لانه مراده ويعتقده وكذا شفى الطبيب المريض
ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانها
لا تأول فيها فان قلت اي حاجة الى بيان فائدة هذا القيد وليس هذا في امثاله في
هذا الكتاب ثم اي حاجة الى التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة
وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي
بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم فيه لضرب من التأويل افادة للخلاف
لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع
طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسى الخليفة الكعبة
اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت لضرب من التأويل
ليحترز به عن الكذب واعترض المصنف عليه بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله
لضرب من التأويل ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل
خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحضر عنده
ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار ههنا الى ان
التأول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول
الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل والقائل ان يقول ان مفهوم
قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان حصول
الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه ثم بعد دفع الاعتراض الاول ايضا او لا امتناع
في ان يشمل التعريف على قيدين يفيد كل واحد منهما الفائدة فافهم مع

مع اشتراكهما في فائدة اخرى يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا و
لا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند
المتكلم ولضرب من التأول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق
في الذكر والمقصود بالثاني اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول
ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد
وضوح المقصود ليست من دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير
كلام المصنف يشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس الامر وهو يرد عليه
نحو قول الجاهل او المعتزلي لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق
الله الافعال كلها وافنى الكافر بلا تأول والقصد الى انه اسناد الى السبب
لانه اسناد الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له في نفس الامر
فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره
في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في
الظاهر وصار قوله بتأول ضايعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا
قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له ما يفهم من الظاهر الاعم اعني ما يصدق
عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني المغايرة في الواقع او عند المتكلم في
الحقيقة او في الظاهر ودخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون
الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع ودخل المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند
المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتأول وبقي التعريف سالما فخرج عنه ما لا تأول
فيه ودخل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الافعال
كلها بالتأول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت
الربيع البقل بتأول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو



اذا تليت عليهم آياته زادتهم تصديقاً بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيراً والمقصود
ان اسناد زادتهم الى ضمير الآيات مجاز لانها فعل الله تعالى والآيات سبب لها
يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذي هو فعل جيشه لانه سبب آمر
ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم عليه السلام وحوا وهو فعل الله
تعالى حقيقة الى ابليس عليه اللعنة لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته
ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوماً نصب على انه مفعول به لتتقون
اي كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوماً يجعل الولدان شيباً
نسب الفعل الى الزمان وهو فعل الله تعالى حقيقة وهذا كناية عن شدته
وكثرة الهموم والاحزان فيه لان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع
ثقل وهو متاع البيت اي ما لانه تشاع عند تفاقم الشدائد والاحزان ان يسيب
او على طريق فرض ان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها
جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج
الى مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز
في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو
يا هامان ابن لي صرحاً وقوله تعالى فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة
وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله تعالى وابليس سبب ومثله فلينبت
الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند
فيه الامر والنهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه اجر
النهر ولا تطع امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار واصلوتك
تامرك ونحو ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره
لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي

النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور
اي المسند اليه المذكور معه عقلاً اي من جهة العقل بان يكون بحيث لا يدعي
احد من المحققين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده
محالاً كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير
الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم
او غيره كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة اي كصدور الكلام
عن الموحد فيما يدعي الموحد الحق انه ليس القائم بالمذكور وان كان الدهري المبطل
يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وافنى الربيع البقل فان هذا الكلام
اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه الا ما هو له لكن انكار
هذا البيت مما يستحيله العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتاج
ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون
له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن
اسناده الى غير ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون
له حقيقة لجواز ان لا يسند الا ما هو له قطعاً كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع
له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل
فيه قطعاً فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة
كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا
بعد نظر وتامل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله
اي قول ابن المعتز يربا صفحتي قمر تفوق سناها القمرا يزيدك وجهه
حسناً اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسناً في وجهه لما اودعه من دقائق

الحس والمجاز يظهر بعد التأمل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي على
فلان اي اقدمتني نفسي لاجل حق ما عليه ومحبتك جاءت بي اليك اي جاءت
بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اي قربني
الى سبب هواك بهذه الحالة وهي ان يضرب المثل بي لهلاكي في محبتك فقد ثبت
الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ
عبد القاهر وتعريض به حيث قال انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل
في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم
فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع
في وصيرني ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولوجه ها
فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته
فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا
على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة وحسن ضبطها
حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد من ان
يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اسند اليه
الفعل فلا مجاز والا فيمكن ان تقدره واذكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي
عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن
الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة
وهذا معنى قوله في انبت الربيع [illegible] ونحوه من الامثلة ذكره استعارة بالكناية وهي عنده
ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا
من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر

بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت
بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة
نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي
الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب
هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة اثبات الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر
لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل ان نسبة الفاعل
المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم تفرده بالذكر وينسب اليه
شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم
ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما سيأتي في الكتاب
من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه ايضا ولكن ذلك
اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص دافق
الماء اي بعينه في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا تصح الاضافة
في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة
الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك
في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو شئت لقولك تعالى ف
ربحت تجارتهم وقوله يا رب قد فرحت عن عمي فنام ليلي وتجلى همي كان
اوقع للشعب لان قوله نهاره صائم مما يناقش فيه بان الاستغناء انما هي
في ضمير المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال
ليست من دأب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا
هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد به حينئذ هو العملة انفسهم وليس كذلك
لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل



رشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع
من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد
به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلام
سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من
الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللوازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان
مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر
المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا
مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء انه
السبع به وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي
في تحقيقه انا ندعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تأويل وهو
ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد
بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا آخر غير سبع
فحينئذ يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء
الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء
لهامان كما في النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لوط
المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ
المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه فاعل حقيقي من اجل المبالغة في التشبيه
وهذا الى هنا نعم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي ذكره في
علم البيان ان شاء الله تعالى وانه اي ما ذهب اليه منتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم
وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه
وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في الكناية وقال انك تراه

نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا
الاستعارة وجوابه انا لا نم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل
اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على وجه الحمل نحو زيد اسد او لا
نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله لا تعجبوا من بلى غلالته قد زر ازراره على القمر
من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به هاهنا هو
شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم
من يجيب بانه لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين
بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة راض صاحبها بها والمراد
بالنهار الصائم مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة
المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستشنعة وحمل الكلام
الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء
لهامان مجاز ولغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو البناء
حقيقة كما فهم لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت ارم
يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما
هو على مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله من غير توقيف
ولهذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك فهو
عند القائلين بالتوقيف ان تتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك
لانه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقيف **الباب الثاني احوال المسند اليه**
اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره و
وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا
ككونه مسندا اليه لحكم مؤكد او متروك التأكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم



او متوجه معرف او منكر ونحو ذلك وسيأتي بيان كون المسند اليه اوما بتقديم

اما حذفه فقدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو متقدم

على الاتيان لان نحو وجود الحادث على عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما

قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي

الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو

الغا دون الثاني قصد التفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال فللا

فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة

في نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف

يكون ذكره عبثا قيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز

ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك

او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر

على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله

بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذف فقد خيلت انك عدلت

من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا

هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالآخرة الى العقل فلا

عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله

قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين

او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل

يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك

تعظيما او تحقيرا او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له او اهانة

او تأتي الانكار وتيسره لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر ان يقول

ما اردته بل غيره او تعينه او ادعاء انه اي التعيين له او نحو ذلك كضيق المقام

عند حالة الكلام بسبب ضجرة وسآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن

او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال اي هذا غزال فان المقام للربيع

ان يقول هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء من غير السامع من الحاضرين مثل

وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها

من اخزم او على ترك نظائره كالرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم

لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان

يذكروا رجلا فتى من شأنه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل

ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف

هو الفاعل نحو يجب اسناد الفعل الى المفعول لا يفتقر هذا الى القرينة الدالة

على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم

الاعتناء بشأن قاتله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف

الشيء اشعارا بانه بلغ من القوة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن

يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة او الطريقة في الحذف فخامة

لا يوجد في الذكر او بلغ من الفظاظة الفظاعة الى حيث لا يقدر المتكلم على اجرائه

على لسانه او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن

الواقع في بلية قيل لا تسأل عنه اما لانه يتحرج ان يجري على لسانه ما هو فيه

لفظاعته وانجاره المتكلم واما لانك لا تقدر على استماعه لانجار السامع

وانجاره واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضي للعدول عنه او للاحتياط

لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير

ومنه واولئك هم المفلحون تكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبت لهم الله



الاثرة بالهدى فهي ناجية لهم بالفلاح فحصلت كل من الاثرتين في تميزهم بها عن
غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته
او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام
يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا اطال الكلام
مع الاحباء وقد يجوز ان يكون حيث يستعار للزوال وقد يكون لبسط الكلام
في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما في كتب
من نبيك فتقول نبيا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله الى غير ذلك
من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او الاشهاد في قضية او
التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار وهذا كله مع قيام القرينة
ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه
والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذهب وخالد في الدار واعترض المصنف عليه
بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين
وحدهما لا تقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ
ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء
شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة
وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام
النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله وان كان عام النسبة ولم يرد
تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد ولا تنحصر بالقرينة سوى
ما يدل على المراد قبل ارادته فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون
مرجحا لا موجبا او فيكون ذكره واجبا والجواب ان المقتضي اعم من الموجب
والمرجح ولا تتم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا

كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة
وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا
به الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان
الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم
فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما ترى افادة المخاطب الحكم او لازمه
وهو انه عالم بالحكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم
هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد
كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه
تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك زيد حافظ
للتوراة فافادته اتم فائدة تقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص
والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك
اعبد الها خلق السماء ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد
لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف
يكون على وجوه متفاوتة تتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار
فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف
المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع
المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر
فيكون معينا وقد يترك الى الخطاب مع معين الى غيره اي غير المعين
ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون
ناكسوا رؤوسهم لا تريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال
المجرمين اي تناهت حالهم الظاهرة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف





فيجب أن إله بمعنى المعبود بالحق والله علم للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية
له في الوجود أو موجود إلا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب
الكشاف إن الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره أي بالفرد الموجود
الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس أو تعظيم أو إهانة كما في الألقاب الصالحة
للمدح أو الذم أو كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو أبو لهب فعل كذا
وفي التنزيل تبت يدا أبي لهب أي يدا جهنمي لأن انتسابه إلى
النار يدل على ملابسته إياها كما في هو أبو الخير وأبو الشر وأخو الفضل وأخو الحرب
لمن يلابس هذه الأمور واللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من أبي
لهب إلى جهنمي انتقال من الملزوم إلى اللازم أو من اللازم إلى الملزوم
على اختلاف الرأيين في الكناية إلا أن هذا اللزوم إنما هو بحسب الوضع الأول
أعني الإضافي دون الثاني أعني العلمي وهم يعتبرون في الكناية المعاني الأصلية و
وتمام ما يدل على الكناية إنما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار أن ذلك الشخص
لزمه أنه جهنمي سواء كان اسمه أبا لهب أو زيدا أو عمرا أو غير ذلك
ألا ترى لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا إلى أبي لهب لا يكون من الكناية
في شيء ويجب أن يعلم أن أبا لهب إنما يستعمل هنا في الشخص المسمى لكن
لينتقل منه إلى الجهنمي كما أن طويل النجاد يستعمل في معناه لينتقل
منه إلى طول القامة ولو قلت رأيت اليوم أبا لهب وأردت كافرا جهنميا
لاشتهار أبي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رأيت حاتما ولا
يكون من الكناية في شيء فليتأمل فإن هذا المقام من مزال الأقدام
أو إيهام استلذاذه أي العلم أو التبرك به أو نحو ذلك كالتفاؤل والتطير
والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الأعلام وبالموصولية

وبالموصولية أي تعريف المسند إليه بإيراده موصولا وكان الأنسب تقديم
عليه ذكر اسم الإشارة لكونه أعرف لأن المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين
بخلاف الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة
للخناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف إليه وما ذكرناه من الأعرفية
هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب أخر والمقام الصالح
للموصولية هو أن يصح إحضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب إلى ما
إليه بحسب الذهن لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن
المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلهذا كانت الموصولات معارف
بخلاف النكرة الموصوفة بجملة نحو أحد فإن تخصيصها ليس بحسب الوضع
فقولك لقيت من ضربته إذا كانت من موصولة معناه لقيت الإنسان
المعهود بكونه مضروبا لك وإن جعلتها موصوفة فكأنك قلت لقيت
إنسانا مضروبا لك فهو وإن تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب
الوضع لأنه موضوع لكل إنسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فإن وضعها
على التخصيص بمضمون الصلة وكونه معرفة بها وهذا هو المقام الصالح
للموصول ثم أشار إلى تفصيل الباعث الموجب له والمرجح بقوله
لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا
أمس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم أو لكليهما علم بغير الصلة
نحو الذين في بلاد الشرق لا أعرفهم أو لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام
وندرة وقوعه أو استهجان التصريح بالاسم أو زيادة التقرير أي تقرير
الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه أي
راودت زليخا يوسف والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب





وقد يجعل ذريعة الى الاهانة لشأن الخبر نحو ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه
او لشأن غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق
الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول
فضرب البيت بالكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن
زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان
عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المصنف
بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة الى التحقيق ان قوله ان الذي
سمك السماء البيت وان الذين ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر
وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما مر فاحسن التامل في هذا المقام فانه من
مطارح الانظار والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه
بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا ان الذين امنوا لهم درجات
النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا
وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه
الامر في نحو ان الذي سمك السماء وان التي ضربت وان الذين ترونهم اذ لم
يتحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره وفسر
الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي
على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في
الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادي على خلاف هذا الراي عند
المنصف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير او الترحم او كونه
كقولنا جاء الذي اكرمك او اهانك والذي سبى اولاده ونهب
امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون و

لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف المسند
اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض اما المقام الصالح
فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا فان اصل
الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها
الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد
وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار
الى تفصيله بقوله لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اي ابن الرومي
هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او الحال في محاسنه من نسل شيبان
بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز
في الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله
اي الفرزدق اولئك اباءي فجئني بمثلهم هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى فاتوا
بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في القرب
او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد واخر ذكر التوسط
لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقرب وذلك
للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق
بنظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت مثله كثير
في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه
ان اللغة ينظر فيها من حيث انها للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه
اذا اريد بيان قرب المشار اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي
هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره على اي وجه كان ولو
سلم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم



كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو هذا الذي يذكر آلهتكم
وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه الغنيمة فلا تفوت او تعظيمه بالبعد
نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة
وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره
بالبعد كما في ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور
والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل
غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال
ذلك الرجل وضربني زيد فهالني ذلك الضرب لان المحكي عنه غائب ويجوز على
قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب
فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى
الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لافعلن لان
المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد او للتنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة
للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف عقيب المشار
اليه عقيبه يقول فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول
عقبته بالشيء اي جعلت الشيء على عقبه على انه اي المشار اليه جدير بما يرد
بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي من اجل الاوصاف التي
ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله
اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو
الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقامة الصلوة وغير
ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده اسم الاشارة تنبيها على ان المشار
اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح

بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق
الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله او لنحو ذلك
وباللام اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة
من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول
عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو
وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امراة عمران كالتي اي كالانثى
كالانثى التي وهبت لها فاللام في الانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى
قالت رب اني وضعتها انثى لكنه ليس مسندا اليه والذكر اشارة الى ما
سبق ذكره كناية في قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان
لفظة ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد
ليخدم بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد
يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في
البلد [illegible] امير وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون
لام العهد [illegible] الى [illegible] نصف النهار واسم الاشارة نحو يا
ايها الرجل [illegible] هذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من
غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المراة ومنه
اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ
موضوع لمعنى مفرد ونحو ذلك لان التعاريف للماهية وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد
من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني
يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد
موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات

تلك الحقيقة مطابقا ايا ما كان كاطلاق الكلي الطبيعي على كل جزئياته وذلك عند قيام قرينة
على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث
وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج
فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرنا وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن
وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد
باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم
الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فان اسدا
موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة
موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة
ولزم من اطلاقها على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان
ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل
السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول
مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى
انفسهما مختلفان والى هذا اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني لعدم التعيين باعتبار
القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ
وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام
هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما
تكلفوا ويعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف
بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ
الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة كثيرا
فيوصف بالجملة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني

لا يعنيني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار وفيه الا
المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله
لا يستطيعون صفة للمستضعفين او الرجال والنساء والولدان لان المو
صوف وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو
صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره عن قريب
وان كان اسما موصولا فيصح هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف
كما ذكره صاحب الكشاف في الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر
على اللئيم فيصح ان يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت
المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق
ورأيت اسامة مقبلة حقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا
فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى الموضوع له ان يكون الغرض الاصلي
طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وحيث اذا اطلق المعرف
والعلم المذكوران على الواحد فانما اريد به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد
باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وليس
هذا من باب الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة
الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد
بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل
في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى
منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها
في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج
فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا اشار

صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكره في قوله
تعالى ان الانسان لفي خسر انه للجنس وفائدة في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان
اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما
ذكر ان اللام في الحمد للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف
باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من
الافراد وهو تعريف الجنس ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها
واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة
غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق
ومثله كل مضافا الى النكرة ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض الا ان تعريف الحقيقة
فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز من اسماء
الاجناس التي ليست [illegible] ولا الى البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى
والذكرى وان قصد الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز
عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على
هذا المقام وجوابه انا لا نم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر
في المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس
الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس
النكرة وعدم اعتبار النفي ليس منشأ لعدمه وهو اي الاستغراق ضربان
حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة
اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف
كقولنا جمع الامير الصاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت
الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف

لا موصول تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبنيا على مذهبه قلت الخلاف انما
هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث فانهم يقولون انه فعل في صورة
الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في معنى الحدوث نحو
المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف
التعريف اتفاقا وكلام صاحب الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع
ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول
ايضا يأتي للاستغراق مثل اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا
عمروا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل
من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق
المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد [illegible]
واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين
بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا
يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها
نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والا
والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا
لا يثبت الا عند قيام قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه ح يتحقق عدم
الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يحتمل
فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت
نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا فلا لقيتم ما
بقيتم ضرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او
مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل و



ولا رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قرا
لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم
كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل
الجمع المعرف المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة
الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل
من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات والارض وعلم آدم الاسماء كلها واذ قلنا
للملائكة اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله
يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم او العلماء
الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الآحاد و
الجمع لا يقتضي الا استيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا الرجال نجاني كل جمع
من جموع الرجال وهذا لا يأبى خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا
لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين اخرين جمع
والاثنين مع واحد اخر جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع
داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت
الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين
منه فهو ممنوع بل هو اول مسئلة ظهر بطلانه بما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب
اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام
فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني لصح اسناد
الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون
كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام
باعتبار وهن البعض دون كل فرد بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف

صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى
ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه
الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه
ولكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو
بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في
الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان
وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح
صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي
بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف
انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل
من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم
وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في
علم الاصول والنحو وكلام صاحب الكشاف ايضا مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله
يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين
انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى
ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله تعالى رب العالمين انه
جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم
المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان المراد
ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد هنا الى معنى اخر وهو التنبيه على كون العالم
اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس و
ذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا لتعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده فكيف يكون
...

العالمين منا ولا لكل جنس مما يسمى بالعالم فهل هذا الا تهافت في القول
ولانه لو قول ليشمل كل جنس مما سمى به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين
ماهيات مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف العالم وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها
عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد
مثبتا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف
في غير موضع فلا حاجة الى دفع جميع ذلك الكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق
بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان
يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان يأكله الذئب
والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه
في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا
في وحدانه كذا في الكشاف في نحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها
مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت فقد روي عن
ابن عباس ان الكتاب اكثر من الكتب ووجهه صاحب الكشاف بانه اذا اريد
بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدات الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما
الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه الجنسية من الجموع قلت هذا الكلام مبني
على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام يعني كل جماعة جماعة لا الافراد
او رده توجيها لكلام ابن عباس رضه ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه
في غير مرة والاستعمال ايضا يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام
لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه للافاضل اقدامهم
وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو ان
افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق يدل على التعدد والوحدة والتعدد

والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق
وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف
انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة
كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه بنعت الجمع نحو الرجل
الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق
بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور و
ان حكاه الاخفش نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب
اخلاق ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كل منها خلق اي خلق والنطفة
مركبة من اشياء كل منها مشيج فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء
لانه هو بعينه وبالاضافة اي تعريف المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف
لانها اخصر طريق الى احضار المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة
الحارثي هواي اي مهويي وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك
والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السأمة لكونه في السجن وحبيبه على الرحيل
مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب
وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد
ولفظ البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر على بعد الحبيب او لتضمنها تعظيما
لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر
وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما لشان
المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه
المضاف وغيرهما اي غير المسند اليه والمضاف اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لله
او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب

زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام مجالس زيدا او نبا دبه جنا دبه وقد يكون
الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو
اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم البعض على البعض من غير
مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا
كذا وكذا ... او النهي طلبا او التكلم نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة
تحريضا على اكرام او اذلال ونحوهما نحو صديقك او عدوك بالباب ومنه
قوله تعالى ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المرأة عن
المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها
استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبارا
لطيفا مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك واختصاص نحو كوكب
الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب
او لافادة الاضافة حسنه تعظيما كقولهم تدلك على خزامى الارض
المنفحم من ركبتيها يعني على حسن المزاجم وذلك لان اسم المفرد ...
الجنبة والمودة واذا اضيف اضافة هي من خواص الجنس ... علم
ان القصد به الى الجنس كالوصف نحو قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه على ما
سيجيء ان شاء الله تعالى واما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى
فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى
او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية
غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله ومنه الافتتاح اتى
للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك
لان الحق بيان بعيد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه وادخل ...

اشد نبا وتنبيه او التعظيم او التحقير يعني انه بلغ في ارتفاع شأنه او انحطاطه مبلغا لا
يمكن ان يعرف كقوله اي قول ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في
كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب حقير
فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان
من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشأن و
علو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات
والموزونات والشبه بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد
جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي ذو
عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وآيات عظام هذا ناظر الى التعظيم ويجيء للتحقير و
التقليل ... اي حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان
وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من
جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سئمت
مهنده يمين لطول الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السآمة
الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب
ربك للتحقير ... واعترض المصنف عليه بان التحقير مستفاد من بناء المرة و
نفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة او من نفح
الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه انه ان اراد ان البناء للمرة ونفس الكلمة
دخلا في افادة التحقير وهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة
والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الآية مفهوم منهما بحيث لا مدخل
للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وفيه في
نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى انى اخاف ان

ان يمسك عذاب من الرحمن اى عذاب هائل او شىء من العذاب ولاد لالة للفظ
المس مع اضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثانى كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم
فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الحليم الكريم اشد لقوله عليه السلام
اعوذ بالله من غضب الحليم ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه للافراد او النوعية
نحو والله خلق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة
وهى نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع
المياه وهو نوع النطفة الذى يختص بذلك النوع من الدواب وصح باشتراح
غير المسند اليه لانه ذكره المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه اى اذا
كان المقام للافراد شخصاً او نوعاً كقوله والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم
انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالاية وبعضهم انه مسند اليه تقديراً
اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او لانه مفعول خلق المسند وتعسفه
ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصاً او نوعاً
لا لتنكير المسند اليه وهذا انه كتابه كثير فليتنبه له وللتعظيم فأذنوا بحرب من الله
ورسوله وللتحقير ان نظن الا ظناً اى ظناً حقيراً ضعيفاً اذ الظن مما يقبل الشدة
والضعف فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتأكيد وبهذا الحمل التنكير على
النوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك فى كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق
وبهذا انحل الاشكال الذى يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى
المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستوفى حتى يدخل فيه المستثنى بيقين
فيخرج بالاستثناء وليس [illegible] مطلق محتملاً غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن
من جنبه ويخ لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتأخير
اى ان نحن الا نظن ظناً ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا

وما زاده البعد الا غراماً ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ما ضربت زيداً الا ضرباً
مثلاً يحتمل ان يكون يحتمل من حيث توهم المخاطب ان يكون قد فعلت
غير الضرب مما يجرى مجراه كالتهديد والشروع فى مقدماته فبهذا الاحتمال يصير
المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت
ما فعلت شيئاً غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للنكارة وعدم
التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضاً اى ارضاً منكورة مجهولة بعيدة عن العمران
وللتقليل قوله فيوماً بخيل تطرد الروم عنهم ويوماً بجود تطرد الفقر والجدبا اى بعيد
نزر من جودك وفرسانك وشىء يسير من قبلتان جودك واحسانك
واعلم انه كما ان التنكير وهو فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض
كقوله تعالى ورفع بعضهم درجات اراد محمد ففى هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره
ما لا يخفى [illegible] وقد يقصد به التحقير ايضاً
[illegible] ذكره بعض الناس من التقليل نحو كفى هذا الامر بعض اهتمامه و[illegible]
[illegible] المسند اليه [illegible] ذكر التوابع وضمير الفصل فى التنكير فيما على
[illegible] من ذكر التنكير عقيب التعريف وقدمها السكاكى على التنكير نظراً
الى ان ضمير الفصل وكثيراً من اعتبارات التوابع مما يكون مع تعريف المسند اليه
دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته فى [illegible]
والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو
الانسب ههنا ليوافق قوله واما بيانه واما الابدال منه يعنى اما الوصف اى
ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اى الوصف مبيناً له اى للمسند اليه كاشفاً عن معناه
كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه فى الكشف
قوله اى كونه هذا القول فى مجرد كون الوصف للكشف لانه كونه وصفاً للمسند اليه

نراك امكنة اذا لم ارضها

قول اوس بن حجر يرثي فضالة بن كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي
جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا الى قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة
والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا الالمعي
والبليغ الذكي المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان
او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من
امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعي ليس مسندا اليه وقوله الذي يظن بك الظن الى
اخره وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد
البيت ولم يزد عليه وتنوينه للنكرة قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر
جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة
المنع عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك الحاصل
في النكرات ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في
النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما
قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد
المتصفة بالعلم والتوضيح عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او التاجر
التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او يكون
الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين
الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك
في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرف تعيينه قبل ذكر الوصف فاشترط
هذا المثال بصير الوصف مختصا [illegible] كان الموصوف متعينا لغير ذلك
الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ امس مما يدل على الدبور وقد
يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سبق ومنه قوله تعالى وما من دابة في

الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس
لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف
زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير
الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها
والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي بينه
التنكير وينبغي ان يكون هذا مرادا من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف
والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان
الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف
بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده
بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم
للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة
انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم
لمن ليبطئن ان التقدير من اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلنا مراده
ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولهذا
وقع في تأكيد الاخبار والشرط زيد قائم والله انما هو نفس الجملة القسمية
مثل قولك والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الجملة الشرطية خبرية كلام
الشرط فان قيل في كلام الفضلاء ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة
حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة
يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله تعالى
في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما
جاءت النار ههنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الآية في سورة التحريم

نزلت اولاً بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة
مشارا بها الى ما عرفوه اولاً قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم
التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك
بسماع النبي صم والمشركون لما سمعوا الآية علموا ذلك فخوطبوا في سورة
البقرة واما توكيده فللتقرير اى تقرير المسند اليه اى تحقيق مفهومه ومدلوله
اى جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءنى زيد زيد اذا
ظن المتكلم غفلة السامع من سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه
ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز والسهو لكن فرق بين القصد
الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث
قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل
اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل وذكر العلامة رح في شرحه ان اراد مجرد
تقرير الحكم ولم يتبين لى اى موضع من بحث التقديم والتأخير يطلعنا عليه وهو
خلاف ما صرحوا به في نحو ملك لا تكذب انت من ان التأكيد للمسند اليه انما
يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التأكيد اللفظي بل مجرد
التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم والتقوية قلنا لا نم
ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الا ترى الى قولهم بالتباس في
نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو مجرد تقرير المحكوم عليه على ان
السكاكي لم يورد تحقيق تقوى الحكم في فصل التقديم والتأخير مع الفعل بل
في اول بحث تأخير المسند ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى
بالتعرض لانه الذى يعتبر فيه المسند اليه مؤكدا على انه تأكيد ثم قدم للتخصيص
والاظهر ان قول السكاكي اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم

التقديم والتأخير مع الفعل من ان نحو ما سعيت في حاجتك وحدى او لا غيرى
تأكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام مثل ايراد
كل رجل عارف وكل انسان حيوان في التأكيد الذى لدفع توهم عدم الشمول
مع انه ليس في شئ من التأكيد الاصطلاحى ولهذا غير الكلام اسلوب ومثل
هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المص على ذلك كيف وهو يقرر كلام السكاكي
في امثال هذه المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان توكيد المسند اليه
يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك
وحدى او غيرى غلط فاحش عن ارتكابه غنية بما ذكرنا من الوجه الصحيح او لدفع
توهم التجوز اى التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم
ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع
توهم السهو نحو جاءنى زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائى عمرو وانما ذكر زيدا على
سبيل السهو [illegible] دفع هذا التوهم بالتأكيد المعنوى وهو ظاهر او لدفع
توهم عدم الشمول نحو جاءنى القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم
يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع
من الكل [illegible] بحكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله
واحد منهم [illegible] يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد
الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع
تفرقهم واشتغال كل منهم بشأن وبهذا يزداد التعيير والتقريع على ابليس
ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا
بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع
توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول

ومحتملاً لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تأسيساً ولهذا قال الشيخ
عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من
اللفظ والا لم يسم تأكيداً بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملاً
على خلاف ظاهره ومتجوزاً فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما فمع كونه لدفع
توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلاً فلا
يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحداً منهما والاسناد
اليهما انما وقع سهواً واما اذا توهم السامع ان الجائي رسولان لهما او نفس احدهما
ورسول الآخر فلا يأتي لدفعه جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او اعينهما وكذا اذا توهم
ان الجائي احدهما والآخر مجيئه في حكم عدمه ونحو ذلك فانما يرفع ذلك بتأكيد المسند
لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان
فللايضاح باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني
اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر
في الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة
البيت الحرام قياماً للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما
تجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعداً لعاد قوم هود انه عطف بيان
لعاد وفائدته وان كان البيان حاصلاً بدونه … وسمهما
بهذه الدعوة وسماً وتجعل فيهم امراً محققاً لا شبهة فيه بوجه من الوجوه
ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسماً مختصاً بمتبوعه
ما ذكر في قوله … والمؤمن العائذات الطير يمسحها … ركبان مكة بين
الغيل والسند … ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجريا عليها الموصوف
نحو جاءني الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه

لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علماً في هذه الصفة فان قلت قد
اورد المحقق قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف
وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي في باب عطف البيان مصرحاً بانه
من هذا القبيل فما الحق في هذا ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه
عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان
وصفاً صناعياً ويكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان
حيوان في بحث التأكيد على ما هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي
جيء به للايضاح والتفسير لا للتأكيد مثل امس الدابر كما وقع في كلام النحاة …
ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية و
كذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن
… الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد
من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحاً لهذا المعنى
وتفسيراً له وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى
الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت
الدلالة على … منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما
يؤكده … ليؤكده اي يقرره ويحققه ولم يقصد انه تأكيد صناعي
لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع وبالفاظ مخصوصة فما وقع في شرح المفتاح
من ان مذهب صاحب الكشاف ان اثنين في الهين اثنين ونفخة واحدة في التأكيد
الصناعي ليس بشيء اولاً لانه لا دلالة في كلامه عليه بل اورد في المفصل قوله نفخة واحدة
مثالاً للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلاً من اثنين وواحد وصف
صناعي للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه

حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر لتدل على ان القصد منهما
الى الجنس دون الافراد والعدد كما سبق في باب الوصف فالآيتان تشتركان في
ان الوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث انه في الهين اثنين واله واحد
لبيان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان
ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت تمام لا مزيد عليه
للمنصف وبه تبين ان لا اختلاف بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح و
والمحقق على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان
لا وصف بان في قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى
في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين او واحد للدلالة على الاثنينية
والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكر للدلالة على ان القصد في متبوعهما
الى احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة دون الجزء الآخر اعني الجنسية فكل منهما تابع
غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر
الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لانها انما
يكون للتخصيص او تأكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على ذلك
المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا آخر كالتخصيص والتأكيد وغير ذلك فلا يجوز
ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض
منهما بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه
التأكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل من الوصف
ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل
فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل
يجب صحة قيامه مقام المبدل الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف في

في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان الله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء
ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل
لانه المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الآلهة على ما مر تقريره
واما الابدال منه اي من المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه
وهذا باعتبار الظاهر حيث يجعلون الفاعل في جاءني اخوك زيد هو اخوك
والا فالمسند اليه عند التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك
فلزيادة التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين
ذات المبدل منه وان كان مفهومهما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل
البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه
بعضا من مفهومه فنحو الهين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض
لان ما يصدق عليه الاثنين هو عين ما يصدق عليه الالهين وسلب عمرو ثوبه
في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه
مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا
ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره ومنتظرة
له موضحا ومفصلا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح
الكلام فان قلت لم قال لزيادة التقرير وفي التأكيد للتقرير قلت هذا
هذا من لفظ المفتاح على عادة اقتفائه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى
المعمول واضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الايماء الى
ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بالتبعية بخلاف التأكيد
فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير
قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما

فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين
وفي بدل البعض والاشتمال لاعتبار ان المتبوع يشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور
اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث
يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا
ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما
يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح ايضا لما فيه
من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح
وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح
واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار
نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل لان الواو
انما هو للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او
تاخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه
تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل او لتفصيل
المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده مع تراخ
او غير تراخ كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده
بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالد
فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند اليه وتختلف من جهة ان الفاء تدل
على ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع
مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا
الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا
من الاضعف الى الاقوى وبالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون

ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي
حتى آدم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني
القوم حتى خالد اذا جاءك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فمع تفصيل المسند
في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى
اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت في العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى تفصيل
على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت
ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان الكلام اذا اشتمل على كلام فيه تقييد بوجه ما توجه
الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على
مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام
وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه ففي نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات
مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان المجيء زيد وعمرو والشك انما هو
في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى
لو قلت جاءني زيد فعمرو وكان نفيا للمجيء عقيب مجيء زيد وتجيء انهما جاءاك
معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية فان قلت قد يجيء العطف على
المسند اليه بالفاء من غير تفصيل المسند نحو جاء الاكمل فالاكمل [illegible] اذا كان الموصوف
واحدا [illegible] التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في الذي يأكل فيشرب
فيقام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد السامع
عن الخطأ في الحكم الى الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو
لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد
لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في الانفتاح والايضاح و
لم يذكره المتن ههنا لكونه مثل لا لانه رد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن

عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور
في كلام النحاة ان لكن في نحو ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرواً ايضاً
لم يجئ كزيد بناءً على ملابسة بينهما و ملائمة لانه للاستدراك وهو رفع ما يتوهم
يتولد من الكلام المتقدم رفعاً شبيهاً بالاستثناء، وهذا صريح في انه
انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجئ منتف عنهما جميعاً لا لمن اعتقد
ان زيداً جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح والايضاح انه يقال لمن اعتقد انهما
جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد او صرف الحكم عن المحكوم عليه
الى اخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع
وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه
يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاء زيد بل عمرو يحتمل مجئ زيد وعدم مجيئه
وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجئ قطعاً واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني
زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجئ زيد قطعاً واما المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت
الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع ففي ما جاءني زيد بل عمرو
ثبوت المجئ لعمرو مع احتمال مجئ زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع
قطعاً حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجئ زيد البتة كما في لكن وهذا البحث كما هو
في كتب القوم ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كا
لمسكوت عنه او الحكم المحقق الثبوت له ففي ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاء عمرو فعدم
مجئ عمرو متحقق ومجئ زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق فصرف الحكم في
المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال
فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان في المثبت مطلقاً وفي المنفي على مذهب
المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط قلت معارض

معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد
في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او ا
او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للا
للابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو
ليدخل في الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد الحكم لاحدهما فقط
بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضاً لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب
امر خارج وتمام عدة السكاكي من حروف العطف اي المفسرة والجمهور على ان ما
بعدها عطف بيان لما قبلها ووقوعها تفسير الضمير المجرور من غير اعادة الجار
وللضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد او فصل يقوي مذهب الجمهور وهذا نزاع لا
طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال
المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق
له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الا
الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند
ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يتعداه الى غيره كما قال في المفتاح
انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه
فيكون راجعاً الى المسند على ان التحقيق ان فائدته يرجع اليهما لانه يجعل
احدهما مخصصاً ومقصوراً عليه فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر
المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على
زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا اتي في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق
الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه

ومقصوراً او الاخر مخصصاً نسخة

جعل المسند اليه بحيث يحقق المسند ولا يتوهم غيره قلت نعم ولكن غلب
استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة
قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشياء مختصا
بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا
اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه الا ترى الى قولهم
في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك ومن الناس من
زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه
على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك هم المفلحون حيث
قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة
المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة
انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون تلك انهم مقصورون على صفة الفلاح
لا يتجاوزونه الى صفة اخرى وهذا غلط منشاه عدم التدرب في هذا الفن و
قلة التدبر لكلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر المعرف باللام
اورده الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى
غير ما ذكر دقيقا مثل قولك هو البطل المحامي لا تريد انه البطل المعهود ولا
قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت
بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل
حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك
بصاحبك يعني زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقه طريقة قولك هل سمعت
بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشـ

صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية
بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب
ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون
للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو القائم
الاسد وذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى اولم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة ان
هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه
بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا
رزاق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو
المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان
الشباب السكر والشيب هما فالحياة هي الحمام اي لا حياة الا الحمام واما تقديمه
اي تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه
وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت
التقديم ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول على الفعل
ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم و
تقديم لا على نية التاخير كتقديم المبتدا على الخبر والفعل على الفاعل ونحو
ذلك بان تجيء الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدا نحو زيد قام وتؤخره
تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب
الكشاف ثمة هو الضرب الاول وكلام الشيخ مشحون باطلاق التقديم على الضرب
الثاني فلكون ذكره اي المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا
لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام
لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس



انه يكفي ان يأتي فيدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية
وبم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المص الى التفصيل وجه كونه اهم فقال
اما لانه اى تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل
الحكم فقصدوا ان يكون في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضي للعدول
عنه اى عن كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا لتقديمه في الذكر اذا لم
يكن هناك ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند
هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول
وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند كما سيجيء تفصيله واما ليتمكن
الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام
ان يكون مطلوبا للمسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق الذ واوقع في النفس
كقوله اى قول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا والذي
حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في المعاد
الجسماني والنشور الذي ليس نفسانيا وفي ان ابدان الاموات كيف يحيي من الرفات
كذا في ضرام السقط وقبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهادي
يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان
المستحدث من الجماد آدم ع ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى ع ولا العنقاء على
ما وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل
او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما لايهام انه
لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ بذكره لكونه محبوبا واما لنحو ذلك مثل اظهار
تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله تعالى والله مستعمل عنده او تحقيره نحو رجل
جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند

بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب
ويطرب دلالة على انه بصدد الفصل عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار
بخلاف قولك يشرب الزاهد ويطرب فانه يدل على مجرد صدوره عنه
في الحال والاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كون المسند اليه
متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدأ وبا
لخبر الثاني الاخبار فالمحقق لما فهم من الثاني ايضا معنى خبر المبتدأ اعترض عليه بان
نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب الجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا
تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اى اثبات وقوع الشرب مثلا
فلا يصح لما سيأتي من احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل
لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لا نسلم
ان للتقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه الفصل المضارع
كما سنذكره في بحث لو الشرطية ان الله تعالى لكان وجها وقيل افادة
زيادة تخصيص كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف
جلوس في مجالسهم رزان وان ضيف الم فهم خفوف والمراد هم
خفوف كذا في المفتاح اى محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه
فقول المص هذا التفسير للشيخ باطل لفظ ليس بشيء واعترض ايضا بان كون التقديم
مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سيأتي في نحو انا سعيت في حاجتك
والخبر ههنا اسم الفاعل لان خفوفا جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع
هذا الاشتراط للتصريح انه التفسير بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت
عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما كان الخبر فيه صفة لا
فعلا وفيه بحث لظهور ان الحصر في قوله هم خفوف غير مناسب للمقام

ايضاً بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله
واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى
كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا سديد لكن في بيان كون التقديم
مفيداً لزيادة التخصيص نوع خفاء عبد القاهر اورده في دلائل الاعجاز كلاماً
حاصله ما اشار اليه المحقق بقوله وقد يقدم اي المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه
بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم من كلام
الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر
من المشتقات نحو ما انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي ان كان المسند اليه
بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم وليك اي قرب منك نحو ما انا قلت
هذا اي لم اقله مع انه مقول للغير فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور و
ثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في
شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل لا نفي القول
ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قائلاً لان التخصيص انما هو بالنسبة
الى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة
الى جميع من في العالم ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور
مع ثبوته للغير لم يصح ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم الاول اي ما انا قلت
ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري نفيها
عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه
ويقال ما قلت ولا احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض آخر
من غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول
والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول

فتقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصداً الى انكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه
ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يكون انكاره كانه في السؤال بخلاف قولك ما انا
بنيت هذا الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رأيت احداً لانه يقتضي ان
يكون انساناً غير المتكلم قد رأى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه
العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضاً على وجه العموم لما تقدم قال المحقق
لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم
ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان
المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من
افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد سلب الجزئي لان نفي الرؤية
الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد سلب الكلي
لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب
والصواب ما انا رأيت كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما
ذكره اهل اللغة من ان احداً اذا لم يكن همزته بدلاً عن الواو لا يستعمل في الايجاب
الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رأيت احداً رداً على من زعم انك رأيت
كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل الثاني ان احداً يستعمل بمعنى الجمع ولهذا
صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله
فما منكم من احد عنه حاجزين وفي قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى
جماعة من جماعات النساء وهو عام في جميع هذه الاحكام في كل نكرة منفية
يدل على ان هذا ليس مبنياً على النكرة وقعت في سياق النفي كما توهم البعض
فظاهر الاقوال كلام الصحاح انه يجب في موضع النفي لانه قال هو اسم لمن يصلح
ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو مبني على

الصحاح

ان احداً اسم بمعنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفرداً
او مثنى او مجموعاً مذكراً او مؤنثاً اى احد من الافراد او المثنيات او
الجماعات واذا كان احد هنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رأيت جميع
الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما فاسدان لان هذا الامتناع جار في
نحو ما انا رأيت رجلاً وما انا اكلت شيئاً وما انا قلت شعراً وغير ذلك مما
وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما سيجيء فلا يكون لخصوصية لفظ احد وايضاً
يجوز ان يكون احد هنا مبدل الهمزة من الواو كما في قوله تعالى قل هو الله
احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رأيت جمعاً من الناس
والمنفي هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالاصل
ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد من الناس نفي العموم الذي
هو سلب جزئي وقولنا ما انا رأيت احداً او رجلاً او نحو ذلك يفيد عموم النفي
الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة
اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احداً وعدم صدقه عليه لا
يقتضي ان يكون قد رأى كل احد بل يكفيه ان يكون رأى احداً لان السلب
الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية وتم
ما ذكره الاصل لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت
زيداً لان نفي ضربه يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد ويلزم
المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم
لجواز كونه اعم قال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا
رأيت احداً لما كان عاماً لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون متعقد المتكلم
عاماً كذلك وهو انك رأيت كل احد في الدنيا لان الخطاء في هذا المقام انما

انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل الواقع
على المفعول على الوجه المذكور متفقاً بين المتكلم والمخاطب ان عاماً فعام وان
خاصاً فخاص اذ لو اختلفا عموماً وخصوصاً لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب و
التقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان الثابت بعد تعيين الفاعل هو
السلب الكلي اعني عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب
معتقداً ان انساناً لم ير احداً من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ
في تعيينه فزعم انه غيرك او انت مشاركه الغير فنفيت وهمه وحصرت في نفسك
هذا السلب اعني عدم رؤية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجاباً وسلباً
لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب وهذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على
السنتهم وهي متقاربة ومنشأها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم
يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعاً وتقديمه على الفعل
دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا
مثله في نحو انا ما قلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام
فنقول محصول كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعاً
فحكمه حكم المثبت يأتي تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما ذكر عن قريب واذا قدم
على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعاً لكن فرق بين التخصيصين في المعنى فان
في قولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم
سعي في حاجتك واصاب لكنه اخطأ في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك
او انت مشاركه الغير كما ان في قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن
اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك
او انت مشاركه الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو ما اشار اليه

ان الشارح العلامة انما يتأتى لمن اعتقد وجود سعي واصاب لكنه اخطأ في انه فاعله فزعم
انه انت فعدكنا او انت مشاركا للغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه
الذي ذكره في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشارح اذا قلت
ما انا قلت شعرا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة
في شعر ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول
ان تقول ما انا قلت شعرا قط وما انا اكلت اليوم شيئا وما انا رأيت
احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا
واكل كل شيء يؤكل ورأى كل احد من الناس فنفيت ان تكون اياه هذا كلامه
فاذا اعتقد مخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط ولم يأكل اليوم
شيئا ولم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم
انه غيرك او انت مشاركه للغير فلا بد ان تقول له انا ما قلت شعرا
قط انا ما اكلت اليوم شيئا وانا ما رأيت احدا من الناس ويكون هذا
منفيا صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا وانا الذي لم يأكل اليوم
شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص ان
لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا
واكل شيئا ورأى احدا ولا يصلح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت
شعرا وما انا اكلت شيئا وما انا رأيت احدا من الناس لانه انما يكون
عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص
ولم يقل احد بانه يستعمل للرد على من اصاب في نفي الفعل واخطأ في
من نفى عنه الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او مشاركه المذكور كما اذا قدم
المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان

ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا
في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او مشاركه الغير فلينأمل ولا ما انا ضربت
الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان
المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا
اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع
ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضرب زيدا وتقديم
الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا يكون ضربه يعني ان علة امتناعه ما ذكرنا
لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد
سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاؤه حرف النفي انما يكون اذا
كان الفعل المذكور بعينه ثابتا محققا متفقا عليهما وانما يكون المناظرة في فاعله فقط
ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في الاعتقاد وقوع ضرب على من عدا
زيد مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت
الا زيدا لانه لنفي ان تكون انت الفاعل لا لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب
الواقع على من عدا زيدا مسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في هذا
الضرب المبني الواقع على غير زيد وانت قررته ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون
زيد مضروبا لك والا لم يكن ايضا وهذا التحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان
التقديم يقتضي ان ينفى عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه على
ذلك الفعل فيناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب
معين وح يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتأتى
التوفيق لانا نقول يجوز ان يكون هناك ضربان احدهما وقع على من عدا زيدا
والآخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته

لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي تو نظرنا فاعله والا يلزم
ان لا يكون زيد مضروبا له اصلا لانا نقول المنتقض بالا هو نفي الضرب الذي
وقعت المناظرة فيه فاعله فيكون هو ثابتا لزيد منفيا عنه هذا مع وعندي ان
قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا اجدر بان يعترض عليه
فيق ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور
هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثني منه زيد فالاستثناء انما
هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا
قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكانه اعتقد ان المخاطب ضرب كل احد الا
زيدا وانت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المصنف ليس مخالفا لهم في مجرد
التعليل بل يظهر اثره في نحو قولنا ما انا قرات القران الا سورة الفاتحة فانه لا
امتناع فيه عند المص لجواز ان يكون احد قد قرا كل القران سوى سورة الفاتحة
وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه ان يكون الفاتحة مقروة للمتكلم غير مقروة له لما
مر هذا مع والا عطف على ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه
المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا كان
او مضمرا وان لم يلي حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا فلت
او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما فلت فقد يفيد
التخصيص وقد يفيد التقوي واليه اشار بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص ردا
على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم
مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان
غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب
وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول نحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سوى

سواي وما اشبه ذلك وعلى الثاني نحو وحدي مثل منفردا ومتوحدا وغير
مشاركت ونحو ذلك لان الغرض من التأكيد دفع شبهة خالجت قلب
السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر عن غيرك وفي الثاني انه صدر
منك بمشاركة الغير والدال صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى
دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد يأتي لتقوية الحكم وتقريره في ذهن
السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان يقرر في ذهن السامع
ويحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته
تكرار الاسناد كما يذكره بسبب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا
فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد
وقد يأتي للتقوي ولم يمثل المص الا له لتفرع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه
فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب
من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تاكيدا ولذا ذكره بلفظ
كذا لانه اي لان لفظ انت في لا تكذب انت لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم
لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له
على ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومنع لا غيره انك
لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي التكلم فيها مسندا الى غير الضمير
وانما اسند الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه
ان نفي الكذب منحصر فيه فليتامل وكذا قولنا انا سعيت انا في حاجتك
لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير
تجوز او سهو او نسيان وهو الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وينبغي
اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع

وجود سعي في حاجته فقد وقع خطأ منه في فاعله فقصد ازالة الخطأ بل اذا
قلت اي المثال الاخير ابتداء مفيدا للسامع صدور السعي في حاجته منك غير
مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صح وانما لم يتعرض للتقوي
لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير
لانه هو محل الاشتباه والشارح لعلاه فقد اورد في هذا المقام على سبيل
التجوز او السهو او النسيان ما لا يزيد لك النظر فيه غير التعجب والتحير وذلك انه
قال انك اذا قلت ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت
في حاجتك او سعيت انا في حاجتك ليفيد وجود السعي منك صح من غير ارتكاب
تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء لا لافادة وجود السعي اولا
في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان
اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطأ في الفاعل لا لافادة وجود
السعي فاذا استعمله لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه
فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه
او نسيانا ان عرف ذلك واما انه في قولك اذا قلت انا سعيت في حاجتك
لا في الابتداء بل عند خطأ المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على
الانفراد او الشركة فان كان هذه نسبة الى الغير سابقة كان تجوزا والا كان سهوا
او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب
ثم بني على كلامه ما بني والشجرة تنبئ عن الثمرة هذا الذي ذكر من التفصيل اذا بني الفعل
على معرف وان بني الفعل على منكر افاد اي التقديم او البناء على المنكر تخصيص
الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان
فيكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد

ثم يقع القصد الى احدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل في القصد كأن
لم يدخل في القصد كأن لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد من
الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام
ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة
الى الوحدة فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجل ولم يدر ارجل
هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز مفصح عن انه يدخل
في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال
الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المحقق انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص
قطعا ولا نص في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر وبين البناء على المعرف
بل اشارته في مواضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون
للتقوي لكن بشرط ان لا يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد
كلامه عند تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي
على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل لان
مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد
يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا
مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكر المحقق انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا
للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قال المعنى
في نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثاله مما فيه المسند اليه
مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع
منه مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان
كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم

ولم يتعرض لذكرنا به للفرق بين ما يلي حرف النفي وبين ما لا يليه وقرع بافتراق
الحكم من الصور الثلث ان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل
القطع لا يحتمل التقديم ونحو ذلك فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ
فقد تعسف والى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص من غير
اشار الى الاول بقوله ان جاز تقديره كونه اى المسند اليه فى الاصل مؤخرا على
انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله
قمت انا فيكون انا فاعلا معنى وان كان فى اللفظ تأكيدا للفاعل والى الثانى
اشار بقوله وقدر عطف على جاز اى قدر كونه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى
والا اى وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا التقوى للحكم سواء كان انتفاء الشرطين
بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقديره
كما مر فى نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر
ان اصله قام زيد فقدم المسند اليه ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو
رجل جاءنى مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل
معنى فقط لا لفظا لانك اذا قلت جاءنى رجل فهو فاعل لفظا نحو قام زيد بخلاف
قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوى مثل زيد قام استثناه السكاكى و
اخرجه من هذا الحكم بان جعله فى الاصل بدلا من الفاعل اللفظى ليكون فاعلا
معنويا فقط كما فى كيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا
النجوى الذين ظلموا اى على القول بالابدال من الضمير يعنى قدر ان اصله جاءنى رجل
على ان رجل بدل من الضمير فى جاءنى لا فاعل له وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفى
التخصيص اذ لا سبب له اى للتخصيص سواه اى سوى تقدير كونه مؤخرا فى الاصل
على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف

بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد فلا
يرتكب الا عند الضرورة وهى فى المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اى شرط
جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير ان لا يمنع من التخصيص
مانع كقولنا رجل جاءنى على ما مر ان معناه رجل جاءنى لا امرأة ولا رجلان دون
قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعنى تخصيص الجنس
فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير
للكلب لا يهره ولا يفزعه واما على التقدير الثانى اعنى تخصيص الواحد من الافراد
فلنبوه اى هذا التقدير عن مظان استعماله اى موارد استعمال قولهم شر
اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا
ظاهر اذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اى
وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وبين قولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع
شان الشر بتنكيره اى جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر فى تنكير المسند اليه
ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر
ذا ناب الا شر اى الا شر عظيم فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع
من التخصيص الجنسى والفردى فبالجملة التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا يجوز جعله
نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص فى
الحصر حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يتوقف بهذا
جعل التنكير للتفظيع ليحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه فى الاصل مؤخرا على انه
فاعل معنى فقط فقدم ثم كما هو مذهبه لبقية المعرف … والنكرة
الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يحتاج فيها الى ارتكاب ذلك
الوجه البعيد كما لا يصح فى الموقوف لصحة وقوعها مبتدأ ومن هذا لهذا



ثم الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتاخير في افادة التقديم الحصر والحصر ههنا
ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عنده
يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا قصير فهو خبر يفيد كونه متأخرا
ميل على هذا انه قال التخصيص الحقيقي نحو قولنا ما ضربت اكبر اخوتك وهو نحو
ما ضربت اخاك الاكبر وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه نظر
لان الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما
بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع
اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما واما ما كان فيجوز تقديم المعنوي
دون اللفظي تحكم لان الفاعل لا يجوز التقديم بوجه والتابع يجوز على سبيل الفسخ
عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمؤمن العائذات
الطير مسحها لانا نقول لا نم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما
اذا جعل مبتدا وابتدا يتعارض ضميرا فلا [illegible] الفسخ في التابع وان الفاعل بحكم ذاته
بالوقوع فيه لان هذا اعتبار محض [illegible] في جرد قطيفة [illegible]
فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نم
امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله بيت
قتل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله تاكيد لذلك الشهر
والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام وبيت الجاهلية
لو كان [illegible] ابواب [illegible] بقي الاحياء بعدهم من شدة الكلام [illegible]
لا سكانا وسكن قبر سيار او قبر على فهد فان قوله وسكن عطف على قبر
فيجوز [illegible] وهو في قولنا انا قمت وهو قائم عند قصد التخصيص ليس مبتدا
عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدل

69

اصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شايع عند النحاة ولهذا
حملوا الطير في قوله والمؤمن العائذات الطير مسحها عطف بيان للعائذات
لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءني الا اخوك احد بالرفع على ان البدل لامتناع
تقديم البدل منع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه
بالمبتدا قائم في تابعيه فيمتنع تقديم التابع على متبوعه للالتباس واما قوله
فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل
ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان لا لذلك او قوله قبل المحاق على الشهر وكان
قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا او محمولا على الضرورة
فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه تقديم المعطوف على المتبوع فقط والمطلق جواز تقديمه
على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو
ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما
تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فمما لم يقل به احد ثم لا نسلم
انتفاء التخصيص في صورة المنكر اعني في نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي
التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في شرائط فاتاب من
التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو
وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث
قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتدا
لان التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد من تقدير
التقديم فلا بد منه بحال لانا نقول قد ذكرنا ان ما يختص بالوصف يمتنع تقدير
التاخير فيه لصحة وقوعه مبتدا كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر
مستفادا من الوصف والا فلا توجه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقديم

والثاني خبره صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كانه نحو قولنا رجل جاءني لا امراة ولا رجلان ثم لا نم امتناع ان يراد المشهور لا خبرا اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم الشر لان المعنى الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره لان قائم لما لم يتفاوت في الحكاية والخطاب والغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في الحكاية والتكلم والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد تصحف قوله وشبهه محققا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مع مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما نحو عرفه الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قام في التقوي واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل

ولا عومل معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي عن الضمير يوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلت جعل في المسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا له عارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر في كونه مفردا وقال المصنف معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا محل لهذا الكلام وتمايز تقديمه على المسند كالازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود في الايجاب نحو مثل حمل على الادهم وانا لا انخدع في الاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفي عنه واريد ان كل من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا او ان لا يفعل كذا لزم ثبوت لذاته او النفي عنها بالطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود من غير المخاطب مثلا ثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير من غير المتصف الا ان اثنا سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لاحد الطرفين لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما قد استعملا على سبيل الكناية

ولا يشبه وغيري باكثر هذا الناس يتخدع اي لا يغير حولها الا دهم

ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لان له مماثل او مغاير لمن اضيف اليه كانه قولنا
مثلك لا يوجد وقوله غيري يجني واما المعاف فيكم فكما تقتضي سياقه
المسند فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى واما هذا اشار بقوله
من غير ارادة تعريض بغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب
مماثل له او غير مماثل وقوله من غير ارادة التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب
اي ضرباً لم ينشأ من ذنب كان الى قولك غيري فعل كذا معناه انه لم
افعله فهذا مقام الى يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلزم فيه من
فليتنبه له لكونه اي يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون على المراد
بهما اي بهذين التركيبين لانهما من الكناية اللطا بهما نفس الحكم بطريق الكناية
ابلغ كما سبق والتقديم لكونه مفيداً للتقوى اعون على اثبات الحكم بطريق
المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ ره ولدلائل الاعجاز ومعناه
ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة
بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لم يقع الاستعمال على خلافه قطعاً
قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان
ابداً على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا
لم يقدما كالو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رايت كلاماً مقلوباً
عن جهته ومغيراً عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت
الطبع يابا ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون
بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من
افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل
واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي

معناه حالكون ذلك القول او الكلام ناشياً من غير ارادة التعريض

٧١

نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول
النفي والتاخير نفي جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ
كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو ان يكون لافادة
معنى اخر لم يكن حاصلاً قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيداً لعموم النفي والتاخير
مفيداً لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس
خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان
الاستعمال كثير في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا
لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل يتمسك في اصل الد
عوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا يثبت
اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة انما هو صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة
مهملة اما ما منها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد
جعل جزءاً من المحمول الانفصال عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع
هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا
سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه الامثلة ولهذا صح جعلها
في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع
فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام
عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة
الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق
لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون
جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما
صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة

لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول دون الثابت اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير

على الافادة خير من الاعادة

بكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع
فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة
الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفياً عن كل فرد من الافراد او بان
يكون منفياً عن بعض الافراد ثابتاً للبعض الآخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن
جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفياً عن البعض ثابتاً للبعض الآخر
واذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة
الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضاً كذلك كان
كل تأكيداً لا تأسيساً فيلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فيجب ان
يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى
آخر لا لتأكيد المعنى الاول واما في صورة التأخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة
مهملة ولا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن
كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وههنا
المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن البعض وثبوته
للبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ
الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم
عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم ههنا
بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اي موضوع
المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم
النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة
التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ
كل فعند ورودها في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي لان

لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي ...

لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة
السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه
لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضاً نفي الحكم عن كل فرد
يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فيجب ان يكون معناه نفي
القيام عن جملة الافراد ليكون كل تأسيساً فالحاصل ان التقديم
قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون لفظ
كل للتأسيس لا للتأكيد والتأخير بالعكس وذلك لان لفظ كل لا يخلو عن
افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الآخر ضرورة وفيه نظر
لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل
انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل تأكيداً حتى
يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني
الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية
اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه
كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى
بالاسناد اليها اي الى كل لان انساناً صار مضافاً اليه فلم يبق مسنداً
اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضاً مفيداً للمعنى
الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل تأسيساً لا تأكيداً لان التأكيد
لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة
في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده تحقق الاسناد
الى كل لا الى شيء آخر ليكون كل لتقوية ولما كان للقائل ان يدفع هذا المنع
بان ما ذكرت من معنى التأكيد هو التأكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتأكيد

ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلاً بدونه وح لا يتوجه هذا المنع الا منع آخر على تقدير ان يكون معنى التأكيد هذا فقال ولأن الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل هنا تأسيساً بل تأكيداً على ما مر من التفسير لان هذا النفي كان حاصلاً بدونه فاذا لم يكن تأسيساً فلو حملناها للنفي عن كل فرد فلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس اذ لا تأسيس ههنا اصلاً بل انما يلزم ترجيح احد التأكيدين على الآخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيداً للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضاً فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تأكيداً لا تأسيساً فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيداً لانا نقول اما ان يشترط في التأكيد اتحاد الدلالتين اولا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان تأكيداً سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تأكيداً لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو خلاف ما وقع ويبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفياً عن كل فرد او بان يكون منفياً عن بعض الافراد ثابتاً للبعض الآخر او بان يكون محتملاً للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تأكيد وعلى غيره تأسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم

ويلزم ترجيح التأكيد على التأسيس واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الجملة فيكون تأسيساً قطعاً لان هذا النفي لم يكن حاصلاً قبله فلينا مل ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانها قد يتبين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كلياً وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع وظاهر ان القادح على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ التقدير انه قد يتبين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا طرّاً واجمعين ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال الشيخ في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام تعميماً فادخال التنوين يوجب تخصيصاً فلا مهملة في لغة العرب وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا سواء كان الخبر فعلاً نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه ❊ تجري الرياح بما لا تشتهي السفن ❊ او غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلاً او حاصل على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفاً على داخله في حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعل

٢ اي التي يتبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي يتبين فيها ان الحكم فيها على كل افراد الموضوع صح

عطفاً على اخوت والمعنى او جعلت معمولة للفعل وكلاهما ليس بسديد لان كلا
في الدخول في حيز النفي والتاخير عن اداة النفي شامل لوقوعهما معمولة للفعل المنفي
فلا يحسن عطفه عليه بل هو اما الاول فقط واما الثاني فلان التاخير عن اداة النفي اعم
من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم وما جا كل القوم وغير ذلك من الامثلة
المذكورة او لا يقع نحو ما كل ما يتمنى المرء حاصلا فان خصصت التاخير باللفظي
فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظي و
التقديري دخل فيه القسمان وايا ما كان فالكلام لا يخلو عن التعسف وانما وقع
فيه بتغيره عبارة الشيخ وهو قوله اذا ادخلت كلا في حيز النفي بان تقدم
النفي عليه لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه
مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخر عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على
اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل
اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال المذكور والمعنى بان اخرت
عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة للفعل
المنفي اما فاعلا لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم او ما جاء كل القوم وقدم
التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا كذلك مثالهما نحو لم اخذ كل الدراهم او الدراهم
كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا
بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولما ولن على ما بين
في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت
كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى
اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض ما اضيف اليه كل
ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او العمل فيها

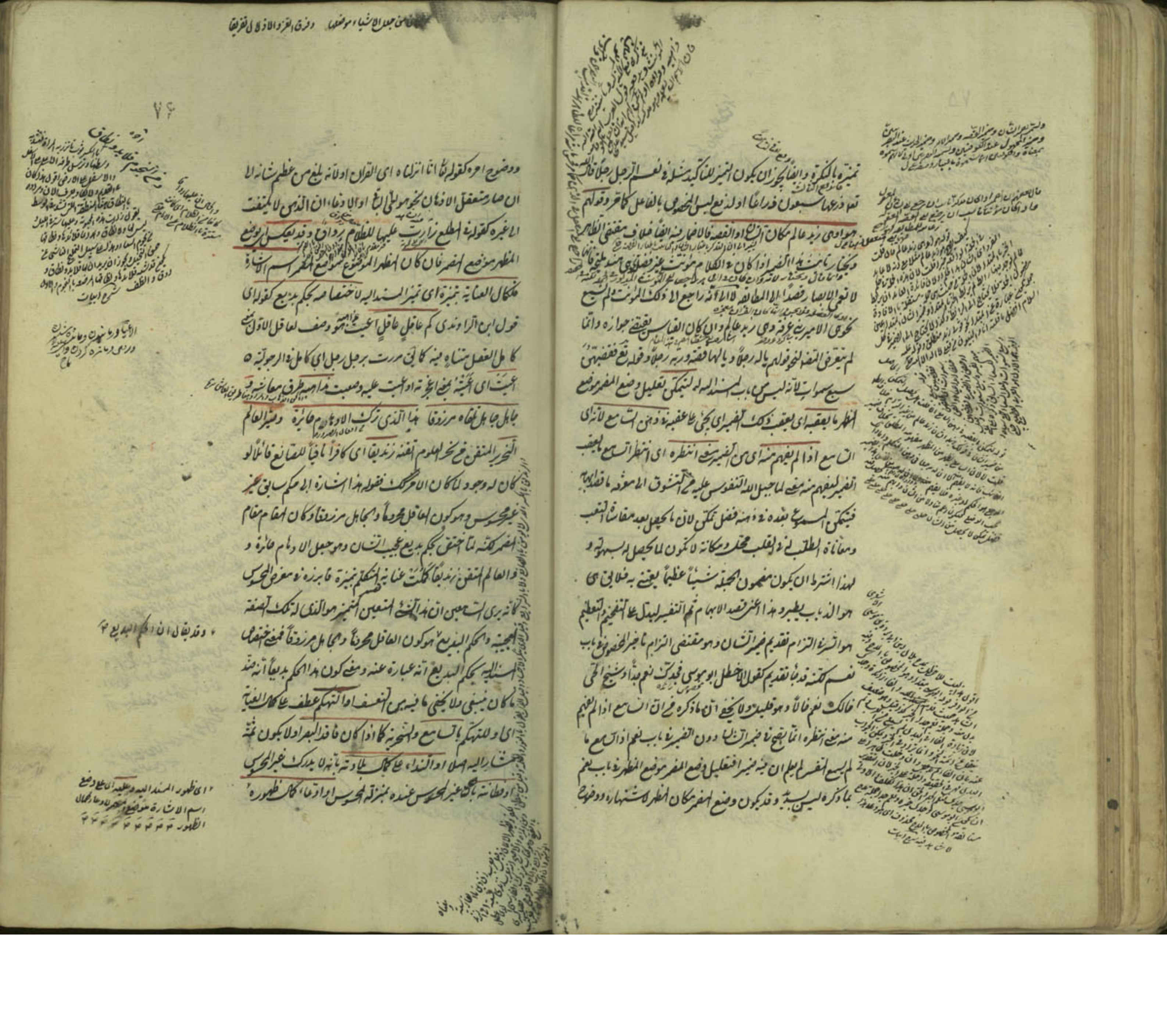
فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم في الوصف ما كل القوم
كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت
الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة لكان
احسن او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ما اضيف اليه كل ان
كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما
كل ما يتمنى المرء يدركه ولم اخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذتها انا وما اخذ
انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمناته وتعلق الاخذ ببعض
الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تاملنا
وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا لم يكن كان
وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجد حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى
والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف
مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم يكن داخلة في حيز
النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما
اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي عم لما قال له ذو اليدين
اقصرت الصلوة بالرفع فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم
يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي وعلى عموم النفي وشموله
كل فرد ورد قوله اي قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم
اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب فان المقصود المتعين في اثبات المطالب
وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام
عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد
المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد



في اعتقاد ثبوت احدهما لا نفي الجمع منهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان
يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما وان في ما روي انه لما قال عليه السلام
كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك
لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما يناقض نفي كل واحد
منها لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي
واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشايع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا
بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب كل ههنا
ما يكسر الوزن واوسيا قلكلامه انه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو
كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب
الشايع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة وللقائل ان يقول انه مضطر
الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف الى المضمر
لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدأ لا تقول جاءني كلكم ولا مررت بكلكم
ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلاث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة
تعود ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة
اذ لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان يقول كلهن بالنصب واعترض عليه
ابن حاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير
جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدأ بالا
قياسها ان يستعمل تاكيدا ولما تقدمها ما اشتملت على ضميره لان معناها
افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيف اليه لما اضيف الى المضمر كان
على الجملة متقدما ذكرها وهو في حكم المتقدم الا انهم يستعملونها مبتدأ لان العامل
فيه معنوي لا اثر له في الصورة فكانها جاءت على ما هي عليه فلذلك تقال ان الاكثر

٧٥

لله بالرفع والنصب ولا يأتي الامران كل ذلك هذا كله وانما تغيره فلاقتضاء المقام
تقديم المسند اليه وسيجيء بيانه هذا الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف
والتنكير والتقديم والتأخير كله على مقتضى الظاهر وقد يخرج الكلام على خلافه فيوضع المضمر
موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا
المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة
تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود
كالمظهر في نعم الرجل ليحصل الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب
الذي هو للمدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسير
نكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما ينوب الفاعل والمبس
المخصوص الفاعل في مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار
قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاحتجاج فلا بد في تفسير المقصود
وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو في هذا الباب
في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ ونعم رجلا خبره
والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان
يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر
كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات
الابهام المقصود في وضع هذا الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له
قلت قد التزموا في هذا الباب بخلاف غيره فيجوز ان يكون من جملته التزام كون ضميره
مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع لشابهه الاسم
الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير
فيكون حاصلا من التزام تأخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يقع



في غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن دمينة تعاللت اي اظهرت
العلة والمرض كي اشجى اي كي احزن من شجي يشجى على حد علم يعلم واما
شجى يشجو شجوا فهو متعد يقال شجاني هذا الامر اي احزنني وما بك علة
تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر
ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان اي المظهر
الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي تمكين المسند اليه
عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصده لانه الذي
يصمد اليه في الحوائج ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد
في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق
انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية
لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال
الروع في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المامور اي ما يكون
داعيا لمن امر بشيء الى الامتثال والاتيان به مثالهما اي مثال التقوية
وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يأمرك بكذا مكان
انا آمرك وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور من غيره اي
من غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الرأي فتوكل على الله
حيث لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي الى التوكل عليه لدلالته على
ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف اي طلب
العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا
فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل
انا العاصي اتيتك على ان يكون العاصي بدلا من انا لان في ذكر عبدك من

من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصفه
بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله
فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل
فآمنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليعلم بان الذي
وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات
المذكورة كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب
لنفسه قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية وهو انا الى الغيبة
وهو عبدك غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص
بالمسند اليه بان يكون عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور
في العبارة اذ قد صح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة
غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بمضمر غائب
والاول اوفق بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى
الآخر فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين لان
كلا من الثلاثة ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس
بمصرح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة
باسم مظهر او مضمر غائب او بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او
في غيره وسواء كان كل منها واردا في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم
يرد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهذا انسب بمقصود
المصنف من تعميم تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني
التفاتا مأخوذا من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله
الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان



على انه كثيراً ما يطلق البيان على العلوم الثلثة كقوله اى قول امرء القيس تطاول
ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرها فحقق هذا
المثال من بين امثلة السكاكى لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلاً
من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى
الآخر فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتاً لانه خطاب لنفسه
ومقتضى الظاهر ليلى بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير
عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اى
عن ذلك المعنى بآخر منها اى بطريق آخر من الطرق الثلثة بشرط ان يكون
التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى الظاهر سوق الكلام ان يعبر
عنه بغير هذا الطريق وبهذا الشرط كلام المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا
نعلم قطعاً من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام
من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب
ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظاً في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير
اشياء ليست من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحن
رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن اللذون صبحوا الصباحا
يوم النخيل غارة ملحاحا ونحو ذلك مما عبر من معنى واحد تارة بضمير
المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او بضمير الغائب ومنها نحو يا
زيد قم ويا رجلاً ليبصر خذ بيدي وفي التنزيل انت فعلت هذا بالهتنا
يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرر الطرق الملتفت اليه
نحو اياك نعبد واياك نستعين واهدنا الصراط المستقيم فان الا
الالتفات انما هو في اياك نعبد والبواقي جار على اسلوبه وان كان يعدل

يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر و
منها نحو يا من هو عالم حقق لي هذه المسئلة فانك الذي لا نظير له في
هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم
عدم فانه لا التفات في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ
الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من
نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام من ان
نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات والقياس آمنتم فليس بشيء قال
المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي حيدره كان القياس ان
يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد
في الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال برد الضمير الى الاول
وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند
النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته ومن
الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيداً وهو ان يكون التعبير ان في
كلامين وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من آياتنا في قراءة بالغيبة
فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من آياتنا
ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات لنريه ومتماته وهذا اخص اى الا
لتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون
قد عبر عن معنى بطريق من الطرق الثلثة ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون مقتضى
الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل عنه الى الآخر وعند الجمهور مخصوص بالاول فكل
التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد
ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد

وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن ابي الاسود في انجاح العاثر فقد العلي في
الاسلس في غيبة عوائر و عاثر اي غيضة تمنعه برمتها وبات له ليلة من الاثماد
المجازي كصام نهاره فانه لا التفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح
السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا وقول صاحب الكشاف قد التفت
امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلثة ابيات ظ في ان مذهب السكاكي كما في
لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها في بات والاخران في جاءني احدهما
باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلك والاخر باعتبار الانتقال من الغيبة
الى الخطاب لان الكاف في ذلك للخطاب والثالث في خبرته باعتبار الا
نتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان يكون فيه ثلث التفاتات على مذهب
الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون في شيء حاصل وقع
عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات
قد انحل الخطاب فصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى
التكلم في جاءني الا من الغيبة وحدها وعن الثاني انا لا نسلم ان الكاف في ذلك
خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام
كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك حيث لم يقل من بعد ذلكم
مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني
واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه
حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد
المخاطبون والمعنى ما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء فا
لمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت ح يكون قوله ترجعون
واردا على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا تغير اسلوب الكلام

الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله
من نبأ جاءني وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان
الالتفات عند السكاكي لا يجري في خلاف مقتضى الظاهر وهذا ممنوع بكلم
فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني في الاية والبيت التفات
عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات
في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق خلاف بينه وبين غيره
ثم الحق انه يجري في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف
المقتضى نحو ما حققناه والى الغيبة نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر
مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدم المعظم كالجماعة
ولم يجئ ذلك في الغائب والمخاطب في كلام القديم وانما هو استعمال المولدين
نحو كقوله باي نواحي الارض ابغي وصالكم وانتم ملوك ما لمقصدكم نحو تعظيما
للمخاطب وتواضعا من المتكلم ومن الخطاب الى التكلم نحو قول علقمة
عبدة طحا بك اي ذهب بك قلب في الحسان متعلق بقوله طروب فالمر
المرزوقي معنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها
بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وكاد يتصرم عصر حان مشيب اي زمان
قرب المشيب واقباله على الهجوم يكلفني ليلى وفيه التفات من الخطاب في
طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله
الثاني اي يكلفني ذلك القلب وصل ليلى ويروى تكلفني بالتاء الفوقانية
على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد فراقها او على انه خطاب
للقلب ففيه التفات اخر من الغيبة الى الخطاب وقوله حيث طحا بك فيه
التفات اخر عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شط اي بعد وليها اي قربها و

وعادت عوادٍ بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلت
من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد
يعود اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل والى
الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم
الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان فساقه والى الخطاب مالك
يوم الدين اياك نعبد مكان اياه وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان
من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى اياك
نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله تعالى من حيث الظاهر فهو
بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجري من العبد مع الله لا مع غيره بخلاف قول
جرير ثقي بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح اغثني يا فداك ابي
وامي بسيب منك انك ذو ارتياح فانه ليس من الالتفات في شيء
لان المخاطب بالبيت الاول امراته والمخاطب في البيت الثاني هو الخليفة وهذا
احق من تفسير الجمهور فقول ابي العلاء هل يزجركم رسالة مع رسل ام ليس ينفع
في اولاك الوك فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في يزجركم الى الغيبة في اولاك
بمعنى اولئك وهو قال انه اعراض عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان
يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل يزجركم هو كنانة و
بقوله اولاك انت وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب
الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما
في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انصرفوا صرف الله
قلوبهم وفي كلامهم قسم العقوطري والنفرين فاحمات الظهر ومنه قول جرير
متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم

اتنسى يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة سقي البشام وثانيهما ان
تذكر معنى فتوهم ان السامع اختلج في ذهنه شيء فتلتفت الى الكلام بما يزيل اختلاجه
ثم ترجع الى المقصود كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي الياس راحة
ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كانه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به
فاجاب بقوله وفي الياس راحة ووجهه اي وجه حسن الالتفات على الا
طلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب آخر كان احسن تطرية
اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا
للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف اي قد
يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص بحسب مناسبة
المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر
يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما
اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك التحرك الى ان
يؤول الامر الى خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله تعالى مالك يوم
الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد مالك الامر كله في يوم الجزاء
لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية
اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك
التحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب
بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب
يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك التحرك
ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بالعبادة
وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات

منه لا من غيره وتعميم المهمات يستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان
يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون هذا بيانا للمعونة ليلائم
الكلام ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة
في المهمات فاللطيفة المختصة بهذا الموقع من الالتفات هي ان فيه تنبيها على
ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك
المحرك المذكور هذا الذي ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف
هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان
حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل
اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل
ذلك التميز الذي لا يحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل في التميز واعرف
فيه فكان تعليق العبادة به تعليقا بلفظ المتميز ليشعر بالعلية ويمكن ان
يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه
والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة فكلما اجرى
عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف الله
اولا بانه المدبر للعالم والمربي وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والا
خروية لينتظم لهم امر المعاش ويستعد والامر المعاد وثالثا بانه المالك للعالم
في يوم الجزاء واليه معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه لتناهي وضوحه
وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان
يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا في قلبه
بحيث يراه وقت هذه حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي
ان يكون عن قلب حاضر كانه يرى من هو ربه ويراه ولا يلتفت الى ما سواه

حاصل ما في الكشاف ان المطلب تعلق العلم ... العلية المستفادة من العبارة

وفي النحو كلام اما ذكر خلاف مقتضى الظاهر او رد علته فسيأتي منه وان لم يكن
من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف مقتضى الظاهر تلقي المخاطب بغير
ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده الباء في بغيره للتعدية وفي بحمل
للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب
الذي صدر عنه الكلام بغير ما يترقب فيه بسبب حمل كلام المخاطب على
خلاف ما اراده تنبيها له على انه اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة
كقول القبعثري للحجاج وقد قال له الحجاج حال كونه متوعدا اياه لاحملنك
على الادهم يعني القيد مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب هذا هو
مقول قول القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما
يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم الذي غلب سواده
حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب الذي غلب بياضه حتى
ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان
الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير اي من كان
مثل الامير في السلطان وبسط اليد فجدير بان يصفد اي بان
يعطي المال ويهب من الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد ويوثق في
الصفد وقال الحجاج له ثانيا انه اي الادهم حديد فقال له ان
يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده
او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل
سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير هو
الاولى بحاله اي بحال ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى يسألونك عن
الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن السبب في اختلاف

اي الحمل الكلام على المخاطب

هو من الصفد بمعنى العطاء
اي فيقيد من الصفاد ايضا

القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل
الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ ولا
يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان
الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من
المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف
بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن
الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق
علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تع يسألونك ماذا ينفقون
قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل
سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم
هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان يقع موقعها وكل
ما هو فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التبعي دون القصد
ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي
تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات
ومن في الارض بمعنى يصعق وهكذا في النفخ والصوت ففزع بمعنى يفزع
وهذا في الكلام سيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن
المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تع وان الدين لواقع ونحوه التعبير
عنه باسم المفعول كقوله تع ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع له الناس لما فيه
من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى
الظاهر فان قلت كل من اسمي الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون
بمعنى الماضي والحال وقد يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من

غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما
عليه بحسب العارض فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا
على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم
يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذلك عند الا
كثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع
يكون خلاف مقتضى الظاهر وان شئت فوازن بين قوله ان الدين لواقع
وذلك يوم مجموع له الناس ومنه اي ومن خلاف المقتضى الظاهر
القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه
وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ
بان تتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع
للابتداء نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق
يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يك موقف الوداع
موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته
عليه ويكون اللفظ تابعا له نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت
الحوض على الناقة لان المعروض عليه ههنا يجب ان يكون له ادراك
ليميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الرأس
والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والرأس
والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند
المعروض عليه ويحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس
قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول
اظبي كان امك ام حمار اي [illegible]

والتصقوا بالصفات اللئام حتى لو لقوا على هذا الوصف سنة لا يبالي انسان
منهم مجيئا كان ام غير مجيء فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان
ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فجعل
الاسم نكرة والخبر معرفة كانه قوله ولا يك موقف منك الوداعا
ليحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالزام حذف الفعل
لوجود المفسر وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة
هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبي
مبتدا وكان الحكم خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ا
رجل في الدار ام امرأة وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة في الاسم
اكثر من ان يحصى وشيخ في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان
يكون زيد مبتدا بخلاف هل زيد قام فح لا قلب فيه من جهة اللفظ
لان اسم كان ضمير والخبر معرفة كما يقال رجل شريف كان ابك
نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى اظبي
كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان يكون امه
ظبيا وان يكون حمارا فافهم وقبله اي القلب السكاكي مطلقا اينما
وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة ذاهم
الالبس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره
اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب
الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل كقوله اي رؤبة ومهمه اي
مفازة مغبرة متلونة بالغبرة ارجاؤه اي اطرافه ونواحيه جمع الرجا
مقصورا كان لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اي لون سماؤه

اي لون سماؤه وهذا معنى قوله اي لونها فالمصرع الاخير من باب القلب
والمعنى كان لون سماؤه لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة ما
ليس في غيره للاشعار بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه
به لون الارض في الغبرة والا اي ان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد
لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يقتضيه خروج عن تطبيق الكلام
بمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود
كقوله اي كقول القطامي يصف ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها
كما طينت في نسخة طينت بالفدن السياعا اي القصر السياع اي الطين
المخلوط بالتبن والمعنى طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعده
امرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان لن تستطاعا والقائل ان يقول
انه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قوله كما طينت الفدن بالسياع
لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن
بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس
المقصود فيكون ادخل في الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب
جذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال
من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذوعة حداثة
السن والقروح فوقه وتناهيه فالمناسب وصف الرأي والبصيرة
بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام في المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام
غر ورأي مجرب فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس
المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال
من الضمير في لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من ابت الشيء الفيته

ووجدته اي لم آلف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح
البصيرة وليس معناه لم اوجح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جوح وتحذر
منه القدم ولان فحوى كلامه الدلالة على انه جوح ولم يمت اصلاً، بل الاقدام
ليس يعجبه للحمام وخشا على ترك الفكرة في العواقب ورفقا التحرز خوفاً
من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد احب اي جوحت
يصلح قرينة على ان لم احب بمعنى لم اجح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه
مع ما فيه من نبو النظم ودلالة الكلام على اثبات الجوح له لا ينافي ذلك
لانه اذا جعل جذع البصيرة حالاً من لم احب صار المعنى لم اوجح في هذه الحال
بل جوحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم الف فلا بد
ان يجعل جذع البصيرة مفعولاً ثانياً لا حالاً لانه احسن بحسب المقصود والجواب
المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو ان جذع البصيرة انه كان عليها
لم يعرض لرايه ندم في الاقحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وقارح
الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب فذلك لانه قال المعنى
ثم انصرفت وقد اصبت ما اردت من الاعداء ولم ابالوا لما اراد واشيه وانا
على البصيرة الاولى ولم يبد لي في الاقحام ندم ولا غلب في اختياري التفارق
بل قد صار اقدامي في الحروب قارحاً لطول ممارستي وتكرر مباشرتي ه

الباب الثالث احوال المسند اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه
واتما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه رعاية لطيفة وهو ان المسند اليه
اقوى ركني في الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند
فحيث لم يذكر لفظاً فكانه اتي به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف
المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان يترك ه لانه لا يؤتى به

ولا يؤتى به لغرض اشارة الى ان المسند اليه هو العمدة العظمى والركن الاقوم
وشديد الحاجة اليه اشد واتم حتى انه اذا لم يوجد في الكلام فكانه ذكر ثم حذف
قضاء لحق المقام كقوله اي قول ضابي بن الحارث البرجمي ومن يك امسى بالمدينة
رحله فاني وقيار بها لغريب في الاساس الرحل المنزل رحله اي منزله وماواه
وقيار اسم فرسه فلفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة
حذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضاً غريب لقصد الاختصار
والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن
ولا يجوز ان يكون غريب خبراً عنهما لامتناع الافراد ولامتناع العطف على محل اسم
ان قبل مضي الخبر نحو ان زيداً وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما
العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديراً فيكون العطف بعد مضي
الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيداً وعمرو ذاهبان لان
لكل منهما خبراً آخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها
عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تشريك بينهما في عامل كما تقول ليت
زيداً قائم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر
على الاغتراب كانه اثر فيه غير ذوي العقول ايضاً بيان ذلك انه لو قيل انا لغريب
وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التاثر عن الغربة لان ثبوت
الحكم اولاً اقوى فقدمه ليتاتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيار
مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه
بالاغتراب قصداً الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف
في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى الآية
وقال والصابئون مبتدا وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة





ان الذين امنوا لا محل لها من الاعراب وتقديم الصابئون تنبيه على انهم مع كونهم
ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل
الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام وقوله نحن بما عندنا
وانت بما عندك راض والراي مختلف هذا صريح في ان المذكور خبر عن الثاني
وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت
منه ووالدي بريا ومن اجل الطوى رماني على ان بريا خبر لوالدي وخبر
كنت محذوف فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور
خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف قال المرزوقي في قوله
فاقر سعى كيف وارتب جوده: وقد كان منه البر والبحر مترعا: ان البحر
مرتفع بالابتداء على تقدير ان خبره والمعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترع
فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا
المبتدا في نيته التاخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف
من الثاني منصوبا اي كنت منه بريا ووالدي ايضا بريا وكان البر منه مترعا
والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قائما
لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك فحذف للاحتراز
عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف
لانه مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة يدل على مطلق الوجود واذا
اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل
على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى
حاضر او بالباب ونحو ذلك والفاء فيه فاذا قيل هي للسببية التي يراد بها لزوم
ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى

على المعنى اي خرجت ففاجات وقت وجود زيد بالباب والعامل في اذا
هو فاجات فهي يكون مفعولا به لا ظرفا وجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف
لانه لا يكون مضافة الى الجملة وقال المبرد ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو
خبر المبتدا اي فبالمكان زيد والتزم تقديمه لما بينها وبين الشرطية لكنه لا يطرد
في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب وقوله
اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر
كصحب وصاحب ومهلا اي بعدا وطولا اي ان لنا في الدنيا حلولا ولنا عنها الى
الاخرة ارتحالا وفي السفر الذين قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن
قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول
الى اقوى الدليلين اعني العقل والنقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في
نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال
هذا باب ان مالا وان ولدا قال عبد القاهر لو سقطت ان لم يحسن الحذف
او لم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة بشانه والمترجمة عنه والخبر فيه ضيق المقام اعني
المحافظة على الشعر والقصد بعد ما مثل للاختصار بدون الضيق بقوله ان زيدا وان
عمرا قال وعليه قوله ان محلا يعني على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكرر
ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق المقام فافهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة
ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول وابدل من ضميره المتصل
اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند
المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث
او التمكن من الايجاز بهذا الطريق لتغيير المقدر فلو اظهرته لم تحتج اليه وانما صير اليه

لان لو انما يدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدا
ولا تاكيدا ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد
اسهل من حذف الجملة ولانه لا يبعد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد قال
صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم
تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح البليغ لان
الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدا والخبر يعني كما
ان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو مبتدا وخبر يفيد الاختصاص فكذا
لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على
ان قولنا انا عرفت عند الاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتدا بل تاكيد
تقدم وهذا الكلام صريح في مناقضته فهو حجة عليه لا له وقوله فصبر جميل يحتمل
الامرين حذف المسند اي فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه اي فامري
صبر جميل ففي الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين
بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما لا الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصول الصبر
وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدا
موافق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر قرينة حالية على حذف المبتدا وليس
على خصوص حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود
القرينة شرط الحذف فحيث لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصابه
الالف من مكروه فكثيرا ما نقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه المعنى
بسهولة والنفايح حذف المبتدا بقراءة من قرا فصبرا جميلا وبان الاصل في
المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا معرفة اولى وان كانت النكرة

النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل و
ليس المعنى على هذا بل انه اجمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله
تعالى ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا الله او في الوجود آلهة ثلثة او ثلثة آلهة فحذف الخبر
ثم الموصوف او المميز او لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي متساوون في استحقاق
العبادة والرتبة كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل هم ثلثة
فحذف المبتدا قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره
يخرج الكلام الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام
عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك
لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعني المسند او المسند اليه
وتقدير على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد
ازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو فام منقطعة لا متصلة لانك
تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها
بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة
على المفرد احتراز عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقام قعدت واقام
زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب
بين معنى الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف
من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند
تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور
النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان
القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل

الاصطلاحي فمم بل لا معنى له وان اريد ان السوال عن فعل الفعل وصدر عنه فتقديره
مبتدا كقولك الله خلقها يودي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير
الفعل اولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولك الله خلقها لظهور ان السوال عن جملة
اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدا والخبر جملة فعلية ليطابق السوال ولان
السوال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسول عنه اهم والجواب بل
حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند
عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن
خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سوال
مقدر نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من
يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد
على شي لان الجار والمجرور يكفيه رايحة الفعل اي يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه
كان ملجا للاذلاء والضعفاء وتعلقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة
المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوايح المختبط الذي ياتي اليك للمعروف
من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوايح
جمع مطيحة على غير قياس كلواقح جمع ملقحة يقال طوحته طوايح واطاحته الطوايح
ولا يقال المطوحات ولا المطيحات ومما متعلق بمختبط وما مصدرية اي ان
من اجل اذهاب الوقايع ماله او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد
وتطيح على التقدير في مع الماضي عدل اليه استحضار الصورة وذلك الامر
الهايل وفضله اي فضل ليبك يزيد ضارع وقال يجعل الفعل مبنيا للمفعول
وبرفع المفعول مسندا اليه ثم بذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسوال
مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا

مفعولا بتكرير الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك
لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه
مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد
مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى و
فيه ان الاسناد اجمالا في السوال المقدر اعني من يبكيه لانه سوال عن تعيين
الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا بعد ان يقال قد اسند ثلث مرات
اثنين اجمالا وواحد تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جزء جملة مسندا اليه
بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة ويكون معرفة الفاعل كحصول
نعمة غير مترقبة لان الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل
رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذ بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكره
الفاعل ولتعارض ان تفيض نحو ليبك يزيد ضارع بنصب يزيد وبناء
الفعل للفاعل على خلافه بسلامته عن الحذف والاضمار باشتماله على ايهام
الجمع بين المتناقضين من حيث الظاهر لان النصب نحو يزيد وجعل فضلة
توهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر توهم الا
هتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وما في الاطلاع اول الكلام في ذكر الفاعل مع
تقديم المفعول تشوقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز واما ذكره اي ذكر المسند
فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضى للحذف
نحو زيد قايم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو قوله تعالى ولئن سالتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة
السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قال قوله تعالى بل فعله
كبيرهم هذا بعد قوله انت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم وغير ذلك اولى

او ان يتعلق كونه اي المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكر
او ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام
القرائن كسل سيفه ونطلح ثوبه ونحو ذلك وحصول التعجب دون الذكر ممنوع لان
القرينة انما يدل على نفس المسند واما تعجب المتكلم للسامع فبالذكر لم يستفد
عنه في الظاهر واما افادة اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم
افادة تقوى الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوى نحو زيد
قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قايم فليس بمفيد للتقوى بل هو قريب من زيد
قام في اعتبار التقوى كما مر وقوله مع عدم افادة التقوى الحكم معناه مع عدم ا
افادة نفس التركيب تقوى الحكم فحذف فاعل المصدر فيخرج بالقيد التقوى
بحث التكرر نحو عرفت عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا قايم ونحو ذلك او
يقال ان تقوى الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وانما
لم يقل مع عدم قصد التقوى كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو
انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوى لكنه
يفيده ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوى اخص من عدم قصد التقوى فاوجب
لصاحب المفتاح ان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تاكيد مقدم
لا مبتدا والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقوع قوله
غير سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه المص لان صاحب المفتاح
قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه
وزعم المص انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه
او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه
وللقائل ان يقول لا نم صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا سنبين ان المسند

ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق
بالنسبة الى زيد لا الجملة التي وقعت خبرا للمبتدا وظاهر انه لم يحكم بثبوت
منطلق او انطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدا قد اسندت
اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه حكم بمفهوم وهو اما بثبوته
له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد
بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب
انه وصف اعتباري فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لا يتفق كثير
من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا
فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوى يقتضي افراده
ومما ذكر الفاضل العلامة في شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد منطلق
ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد
منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة
فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط
ظاهر لان اللازم مما ذكره ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة فعلية ولم
يلزم منه ان يكون المسند هو المنطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان
المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والا لكان المناسب
ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه اولى بان يمثل له والدليل على
القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم
محض ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو
رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد
منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به ففي الجملة عبارة …

ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها نحو اكرمني البر
بشيء وفي الدار خالد فقال اذ التقدير فيها استقر او حصل على اقوى
الاحتمالين واعترض عليه المص بان الظرف اذا كان مقدرا بالجملة كان
المسند في المثالين جملة وحصل التقوي لان خالدا مرفوع بالابتداء لا
بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في شرحه الى الجواب
بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل
والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف
الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله اذ تقديره استقر او
حصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب وجميع
ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي ايضا ما
لتفسيره مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند ههنا مثالا
لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلته واغراضه فيكون
التمثيل ههنا ضايعا ولذا تركه المص ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ
من الامثلة قال وتفسير تقوي الحكم يذكر في تقديم المسند فلو كان قصده
انها امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها على هذا الكلام لانه
قد وقع منه في ضابط الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوي فتوسيط امثلة الا
فراد بين تفسيرها لا يكون مناسبا وهذا ظ للفطن العارف بصناعة
التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لانه
تعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه
ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على مبتدا بعايد بشرط ان لا يكون ذلك
العايد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج به نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قد

نحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدا ليس بعايد ونحو زيد قام وزيد هو
قائم لان العايد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد
مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه
وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر
من احسن عملا لان المبتدا اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها
والعايد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت
خبر مبتدا وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه
بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او منتف
عنه مطلق التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير
بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد
الى ما بعده فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون
ما بعده ذلك المسند متعلقا بما قبله لسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق
فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته للمبتدا اعني ابوه قد علق بزيد
بالاثبات له وزيد غير ما بني عليه منطلق لان معناه ما جعل مبتدا او وقع منطلق
مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان مجرد اسم
الفاعل او الفعل ليس بمبني على شيء لما عرفت من تفسيره والثاني نحو عمرو
ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو
عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند السببي
قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم
المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان
قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه

جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو

والا لكان المناسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا او لا وجه للعدول

الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع الالتباس مع رعاية هذا الاقرب

الذي لا التباس فيه اعني قوله او اذا كان المسند سببيا ثم ظاهر لفظ

المفتاح ان المسند السببي نحو زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه

هو ضرب فانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا

زيد ابوه انطلق وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب

ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان الكلام مسندا سببيا يجب

ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا امر حق لما مر من ان المسند السببي

لا يكون الا جملة وقعت مسندا الى مبتدا ويمكن ان يقال ان في قوله

هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان وضميرهو عايد الى المسند السببي او

الى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان

مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا فيرجع يكون

المسند السببي هو المأخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا

واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد للمسند باحد الازمنة الثلاثة اعني

الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي

يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي

واوايل المستقبل متعاقبة من غير مهلة ولا تراخ كما في زيد يصلي والحال

ان بعض صلوته ماض وبعضها آت فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات

الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس

او الآن او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة دالة والفعل فاحد الازمنة جزء

جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد والذي هو من لوازم الزمان

الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه

والظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاء بعضها مع بعض كقوله اي

قول طريف بن تميم اوكلما وردت عكاظ هو متسوق للعرب كانوا

يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقايع قبيلة بعثوا

الي عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف

يتوسم اي يتفرس الوجوه ويتأملها ويحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا

ويصدر منه نظر لحظة فلحظة يعني ان لي على كل قبيلة جناية فمتى وردوا عكاظ

طلبني الكافل بامرهم واما كونه اسما فلافادة عدمها اي عدم التقييد المذكور

وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما في

مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا هو ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها

وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له دايم من غير اعتبار تجدد قال

الشيخ عبد القاهر الحق من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي

ان يكون بالفعل لا الاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك

الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به

الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في

زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما

الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل

منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قايم لا

يقتضي استواء المعنى من كل الافتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا انتهى كلامه

واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما بمفعول مطلق او به
او فيه او معه او له ونحوه من الحال والتمييز والاستثنا، فلتربية الفائدة وتقويتها
وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد
الموجب لقوة الفائدة كما ترى المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو
ان خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة
في نحو كان زيد بدون الخبر لكون الخبر لتربية اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم
فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس
المسند حقيقة اذ الاصل هو زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة
فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق في زمان الماضي والعامل ومع الباب
لتقرير الفاعل على صفته اي حاله ومقته على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهي مفهوم
الخبر على انها اعني تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه
متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد
غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي
وهذا معنى قولهم انها لا عطاء الخبر حكم معناها فان للغنى في هذا المثال حكم الانتقال الى
الحال التي انتقل اليها وهذا النوع آخر في تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه
الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة كعدم
العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم
ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير
ذلك لاغراض يتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار او قادر
على التكلم فيتولد منه عداوة او ما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو
اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات يقتضي تقييده

91

تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اي حروف الشرط واسمائه من
التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه
على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك
بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا
القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان
جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية
نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة
الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب
بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر
قطعا لان الحروف قد اخرجته الى الانشاء كالاستفهام ولهذا لا يتقدم عليها في
خبره ولا يصح عمرو ان تضرب اضربك واما ما ذكره ائمة رجح العلامة من ان
مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي نظرا الى
ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا باعتبار التقييد به على ما قيل لان التقييد بالشرط
يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب ولهذه الدقيقة قيده بقوله
في نفسها فتعسف منه وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من
ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم
القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين
القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا محتمل للصدق والكذب
وكذا قولنا فالنهار موجود وعنده فوجه جواب الشرط وبه عليه منع ظاهر وهو انا لا
نم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير
مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب

اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط
قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظ ان
الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة
الحكم بثبوت الوجود للنهار ح وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم
عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط
وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد
انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية
في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بان طرفيها مؤلفان
تاليفا خبريا وان لم يكونا خبريين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو
الآخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان
التقدير النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس وظ انه جملة خبرية قيد مسنده
بمفعول فيه فكم تفاوت بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من
نفايس المباحث ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها
الشريفة المهمة في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم
الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على طريق
الحكاية او على ضرب من التاويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان
قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط انتفاء
الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني
المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض المص قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق

الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك
بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك
بينهما فليتامل ولذا ذكر في المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط
نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم القائل اتكرمه ام لا فنبه في المثال على اشتراط
الخلو عن الجزم باللاوقوع وكذا قال في نهاية نحو ان لم اكن لك ابا فكيف ترعى
حقي مستعمل في مقام الجزم لنكتة وظ ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان
الشرط انما هو انتفاء كونه ابا له فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال الى
التاويل وقد سها الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط
والمخاطب عالم به ولذلك اي ولاجل ان لكلمة اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل
اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان لان النادر غير مقطوع به في
الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا
لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع
وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى
معنى المستقبل نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء
قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة اي جدب وبلاء
يطيروا بموسى اي يتشائموا به ويقولوا هذه بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين
جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها
مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان
تعريف الجنس يطلق عليهما وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه
في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جيء
بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تع وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل

من الله وههنا بحث وهو ان عدم التكثير وعدم القطع بالحصول انما هو
في نوع معين او فرد معين واما نوع من الانواع وفرد من الافراد
كما يدل عليه التكثير فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع
ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين نحو اذا جاءتهم الحسنة
ونحو ان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص وقد
قد قطع يكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث
جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لان ان
اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا
ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى حصة
معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها
وان اراد به العهد الذهني فقد عرفت ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل
نعم وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان تكون في وقوعها
كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل القليلة غير قطعية الحصول وان اراد العهد
على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن
كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورانها فيما بينهم ويكون اقضى
لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس
على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى
لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب
والرخاء قد صار لكثرة دورانها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر فتعريف
العهد ولانه على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه العظائم
من الحسنات ولا يشكرون الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوئهم معاملة

معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل
كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولا ترك الشكر على
القليل كتركه على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلانه
اذا قصد بها العهد يكون واقعة موجودة فيوافق لفظ اذا وجاء الجلاء
الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا
ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا
اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء
وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما من حيث هي فممتنع
فدخول اذا عليها يكون ممتنعا لا مرجوحا واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة
لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر وح يظهر فساد ما قيل من انه اقضى
لحق البلاغة لكونه ابعد على الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة الى فاخر
معهود لا يمكنهم انكاره فالحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة
ينافي القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها
معهودة انها عبارة من حصة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى
كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين لبعض
وبهذا يظهر صحة ما ذكره كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها
اي جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع
بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت
قد جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله تعالى فاذا مس الانسان
ضر دعانا وسورة في قوله تعالى واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت

اما الاول فللنظر الى لفظ الشك المنبئ عن معنى القلة والى تنكير الضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضرر لبعده عن الحق وارتكابه الضلالات فنبه بلفظ اذا والماضي على ان مساس قدر يسير من الضر لمثله حقه ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضمير فيه للانسان الموصوف المنكر المدلول عليه بقوله تعالى واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فتجاهل خوفا من السيد وكذا اذا استبطأت لبليك فيقول ان يطلع الصبح ونفض القبيل افعل كذا فتجاهل تولها وتحيرا وفي مثل هذا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل او تنزيله اي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه كما مع علمه بانه ابوه ولكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام الا لفرضه اي لفرض الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القران وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرا ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون

ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كالفرض في المحالات لاشتمال المقام على الايات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال والمحال وان كان مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه ان لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فمن هذا يصح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فان امنوا بمثل ما امنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير اي ان حصلوا دينا اخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله تعالى ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة الى بعض غير قطعي بالنسبة الى اخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون ام لا على من حصل له القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملهما اي يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو الايات الدالة على انه

منزل من عند الله فان يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين
منهم لانه كان فيهم من توقف لا عن شك وانما تنكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب
لهم وان الاشكال المذكور وارد ههنا لان عدم الشرط ح يكون مقطوعا به فلا
يصح استعمال ان لما مر لا انا نقول الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال
وهو يحتمل الوجود والعدم لانا نقول الظاهر ان ليس المعنى على حدوث الارتياب
في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ وقد نص المبرد
والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة
انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت
قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على المضي
لتمحضه له لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه
الا الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ينسينك الشيطان
فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسينك قبل
النهي قبح مجالسة المستهزئين لانه مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك
قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان وجعل ينسينك خبرا ليستقيم المعنى
فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه
لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة في استعمال ان في هذا المقام
وليس من التغليب في شيء ولا محيص عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب
المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم مما يجوز منهم
الارتياب وعدمه ويكون معنى الكلام او لتغليب غير المقطوع بالنفاق
بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في المثال المذكور ثمة والتغليب باب
واسع يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث بان يجري

بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائه على الذكور
خاصة نحو قوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين
بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت
من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت
ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هرون اخي موسى والاول
هو الاوجه لان المعنى مدحها بانها صدقت بشرائع ربها وكتبه وكانت من
المطيعين له ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم
تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه
الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب
على جانب الغيبة ومنه ابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر
والحسنين للحسن والحسين [illegible] وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او
المتشابهين على الآخر بان جعل الآخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم
وقصد اليهما جميعا وينبغي ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا
فانه يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان الابوين والقمرين من هذا
القبيل لا من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الآ
خر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على طريق اجرائه على الذكور خاصة
بل بان يجعل احدهما متفقا للآخر في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت
لا يكفي في التثنية الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذا تاولوا الزيدين
بالمسميين بزيد فلا يطلق قرآن الا على الطهرين او الحيضين لا على طهر وحيض قلت
هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال عينان في عين الشمس وعين الميزان فهم
يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا

وجمع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان القانتين
موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق
على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السابقة والآتية ومنه تغليب الجنس
الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك
الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عُد
ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل
من جنس بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك
يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب
بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما
كان فيهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب والغائب نحو انا وانت
فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما
وانت والقوم فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء
الخطاب والمعنى تعمل انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم
ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يكون
في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف وتثنية او جمع فافهم وقال الله تعالى
فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا اي جزاؤهم وجزاؤك وقال الله تعالى
يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان
الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه اليهم الخطاب اولا وللذين من
قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا
حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه
تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد

بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الناس والانعام ورزقهم فان لفظ هم مختص
بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء
على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم
فيه اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق
للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يكثركم ايها الناس والانعام
في هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن
للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة
بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس والا
نعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح
الجمع بلفظ الكم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان
يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل ان يقول جعل
الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف
في حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث
مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب
المعاش وتدبير التوالد ومن الانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون
وجعلها ازواجا تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل
لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما ذكروه وهو جعل الانعام
من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء
وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كأنه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون
بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما
وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم

ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي
تغليبا ولكونهما تعليل لقوله كان كل قدم ليثبت الحكم في اول الامر معللا فيكون له
في النفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده اي ولكون ان واذا لتعليق
امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال
متعلق بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز
ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا
ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول
الدار في زمان المستقبل كان كل من جملتي كل من ان واذا يعني الشرط والجزاء
فعلية استقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته
ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع
تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان يتنبه ان
الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاء زيد فاكرمه لانه فعل استقبالي لدلالته على
الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق
في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا
للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شيء وقوله
لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية
ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس
معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى
وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت
رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا
معناه ينصره ومن نصره قبل ذلك وقس على هذا فقد ذكر ما يناسب المقام و

المقام وانما ويحل الجزاء الطلبي الجزئي وهم لانه ليس بمفروض الصدق كا
لشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان
الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وان كنتم في شك
كثيرا وكذا اذا جيء بها في مقام التأكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر
له جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليل كما
في قول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال
وقوله وان ذلت عما اجني صدورها فقد الهيت وجدا النفوس رجال لظهور
ان المعنى على المضي دون الاستقبال وقد استعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا
بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار
كقوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا ثم اشار الى تفصيل النكتة الداعية
الى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
لقوة الاسباب المتآخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد اسباب
الاشتراء او كون عطف على قوة الاسباب لا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما
عطف بعده باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي لكون ما هو للوقوع
كالواقع كقولك ان مت كما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي
تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت
بحسن العاقبة هذا يصلح مثالا للتفاؤل ولاظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان
اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت
رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل
ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه
اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء

ان ارادوا تحصنا جي بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادة التحصن فان قيل
تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه
الاول انا لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال
بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء
بل هو المذكور بعد ان واخواته معلقا عليه حصول مضمون جملة اي حكم بان يحصل
مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناهما اللغوي يقال شرط عليه
كذا اذا جعله علامة الاترى ان في قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرطا
وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر
بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا نسلم
ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة
اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا
اردن العفة فالمولى احق بارادتها ولان الاية نزلت فيمن يردن التحصن
ويكرههن المولى على الزنا الثالث ان لا نكرههن معناه لا يحرم الاكراه او اطلب
منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه او طلب
الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه لانه انما يكون على فعل يكرهه الفاعل
نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع
انا سلمنا ان الاية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم
المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي او
للتوبيخ اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لما ذكر وللتعريض بان ينسب
الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك
لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد صلى الله عليه وآله وعدم اشتراكه

وعدم اشراكه مقطوع به لكن جي بلفظ الماضي ابراز الاشراك في معرض الحاصل
على سبيل الفرض والتقدير تعريضا بمن يصدر عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم كما
اذا شتمك احد فتقول والله ان شتمني الامير لا ضربته ولا يخفى عليك انه لا معنى
للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه
على الاصل ولما كان في هذا الكلام نوع من الخفاء والضعف نسبه الى السكاكي والا
فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اي ونظير لئن اشركت في التعريض لا في
استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي
فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض
لكان المناسب سياق الاية اي واليه ارجع ووجه حسنه اي حسن
هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على وجه
لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى
الباطل ويعين عطف على لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي على وجه يعين
على قبوله اي قبول الحق لكونه اي كون ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث
لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف
لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم به او لان المتكلم قد
انصف من نفسه حيث حطها مرتبة عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الا
الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب
وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم
اي ان يجدكم شركوا الكم ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء فالقوا العداوة ويبسطوا
اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون
اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم وترتفع العداوة والقتال قد ذكر

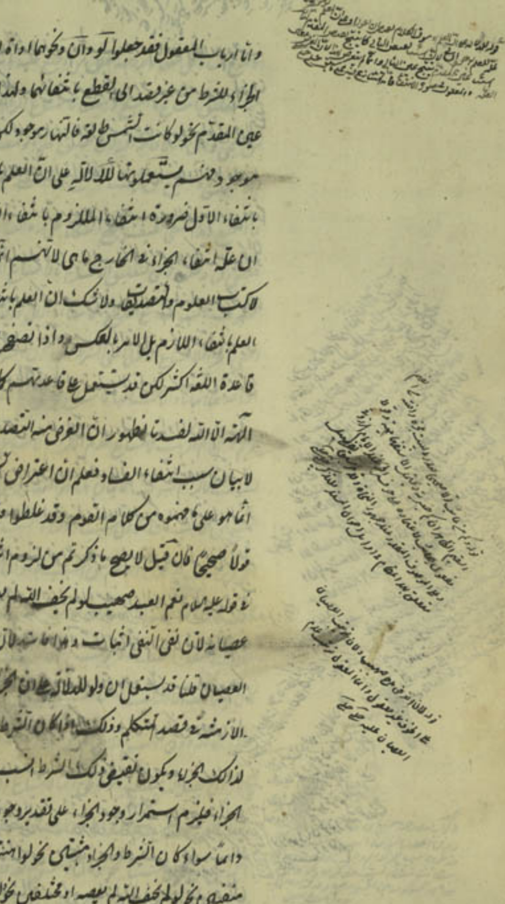
فی موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد عدل في الثالثة الى لفظ الماضي
فأي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الماضي
فيه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون
ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان يردوا
المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ازواجهم لانهم يبذلون
الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يردوهم
كفارا للمعاداة فيهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم
الاولين لها اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانها
واضحة اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة التبعد
لا اجنب اليهم من كفرهم لكونه اخر الكلام الى المؤمنين وانفعها للمشركين
لانحسام مادة المخالفة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة و
بسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤهما لدى المعاداة تذكرا بينهم
من القرابة والمعارفة وبيان هذا عليه من قولهم اذا ملكت فاسجح و
اما انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا
محتمل لكن لا يخفى بعده وخفى فان قلت اذا عطف شيء على جواب
الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون
الاخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان
يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استأذنت وخرجت
وهذا في المعنى على كلامين اي اذا رجع استأذنت واذا استأذنت خرجت
كذا ذكره في دلائل الاعجاز ففي الاية ان كان من الضرب الثاني فليكون
مجموع الجمل الثلاث لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح وان كان من

الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة الكفر بالشرط فائدة لانها
حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله وودوا عطفا على الجملة
الشرطية لا على الجزاء وحده فان عطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى
وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع الشرط
والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف
الشرطية على قالوا قلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة
الكفر واستيفاء مقتضياتها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد
اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا لا يقال ان الاية نزلت
في حاطب بن ابي بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد
النبي صلى الله عليه واله لقتالهم فقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفارا مثلهم
فلا عداوة ولا ودادة للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين
فح تتحقق العداوة وبسط الايدي والالسن وودادة الرد الى الكفر لانا نقول
هذا انما يصح لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا ان حاطب الكفر والنفاق
والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب النبي
صلى الله عليه واله من الطريق ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول
مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء
كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم
انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره
على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بما
امتنع من مجيء في الماضي ففيها اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق
عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع



ووضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف مضاف اي
انها لتعليق امتناع ما امتنع ومعلق لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع
من المجيء والحق انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل
انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله
بما امتنع وهذا معنى لطيف يتبجح السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه المهرة من
متبعي كتابه فعنده هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا التعليق
الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد ففي الجزء الثاني لامتناع الثاني
اعني الجزاء لاجل امتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا
او احدهما اثباتا والآخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فهو نحو
لو لم تأتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني
لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه
الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون
اعم من السبب فقد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون للشيء اسباب متعددة
مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب
بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله تعالى لو
كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع
تعدد الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد
لجواز ان يفعله الله بسبب آخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني
وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم
اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطا
نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة

طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب
انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون
فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع
الاول لامتناع الثاني اي لا تستعمل لتدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا
قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم
لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان
ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان
هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس
معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع
الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل
على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في
الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية
انما هو بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة
انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات
الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني
لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك
عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرناه قطعا قول
ابي العلاء المعري: ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم: رعايا ولكن
ما لهن دوام: الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على
ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي: ولو طار ذو حافر قبلها: لطارت ولكنه
لم يطر: اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فيا ليل



واما ارباب المعقول فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم
الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء
عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج النهار
موجود وحاصله انهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم
بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى
ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات
لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب
العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على
قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة
لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واتباعه
انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب
قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط
في قوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت
عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم
العصيان قلنا قد تستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع
الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه
لذلك الجزاء ويكون نقيضه ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك
الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون
دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او
منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو لو ان ما في الارض من شجرة

من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو
لو لم تكرمني لاثنيت عليك ففي هذه الامثلة اذا انتفى لزوم وجود الجزاء لهذا
الشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى وتستعمل
لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك
على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين قولنا
لولا ولو الداخلة على النفي فان قيل من يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على
اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان
المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منتفيا وعدم العصيان المرتبط
بالخوف ثابتا وكذا تقدير انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء
المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء
وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا كما اذا
قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم قطعا ان المنفي في قولنا
لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كل ما له دخل
في لزوم شيء لشيء او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقيدا
لذلك الشيء وزعم ابن الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت
دون المنفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ان يقدر
الثناء المنتفي غير المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله
لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات وتناقض
وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى
في لو اهنتني لاثنيت عليك ثناء مرتبطا بالاهانة فلا نسلم ان المنفي عام بل معناه
لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبط بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه

باتنفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط لعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجرى
على اطلاقه فيلزم العموم في نفيه مثبتاً كان او منفياً واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم
خيراً لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب
ان ينتج لو علم الله فيهم خيراً لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم
خيراً لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل
الاول يجب ان يكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو
سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله تعالى فيهم خيراً محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان
يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس
الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها
لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لم لا يصرح باستثناء نقيض التالي
وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى وتقدس انه قياس اهملت فيه شرائط
الانتاج واي فائدة تكون في ذلك وهل يركب القياس الا لحصول النتيجة
بل الحق ان قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيراً لاسمعهم وارد على قاعدة اللغة يعني ان
سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ قوله ولو اسمعهم لتولوا
كلاماً آخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع
فكيف على تقدير عدم وجود الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروا واقول
يجوز ان يكون التولي منفياً بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو
لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم
ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد
له فان قيل انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وقد ذكر ان لا خير فيهم
قلنا لا نم ان انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيراً لو كان من اهله بان

انتفاء والتولي بسبب

بان اسلموا شيئاً ثم ارتدوا ولم يوضحوا وبهذا كان كما يقال لا خير في
فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة
والقدرة ليس خيراً فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكاً لجعلناه رجلاً فيحتمل ان
يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكاً لكان في
صورة رجل فكيف اذا كان انساناً ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء
الشرط والجزاء اي لو جعلنا الرسول الى الرسل اليهم ملكاً لجعلنا ذلك الملك
في صورة رجل واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي
في جملتيها لتنافي الغرض او الثبوت بناء في التعليق والحصول الغرض و
والاستقبال في الماضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة و
مذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو
اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط
وقال ابو العلاء ولو وضعت في دجلة الهام لم يفق من الحرج الا والقلوب
خوالي يصف تأسفه على مفارقة بغداد وشوق ركابه الى ماء دجلة والمعنى
ان وضعت لكنه جاء بلو قصداً الى ان وضع ركابها الهام في ماء دجلة
كانه امر قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء
وقد دخلها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد
والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقتاً لانه كان في ارادتهم
استمرار عمل النبي عليه السلام على ما يستصوبون وانه كلما عن لهم رأي
في امر كان معمولاً عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ
بهم بعد قوله انما نحن مستهزؤن لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم
الفاعل قصداً الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتاً بعد وقت والاستهزاء

هو التوبيخ والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كاشف
نكايات الله سبحانه في المنافقين وبلاءه النازل بهم تجدد وقتا فوقتا و
تحدث حالا فحالا فان قيل ان اراد بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل
طاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على عنتكم
فهذا مخالف لما ذكر في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار
امتناعه عن اطاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا
الى الامتناع عن الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد
الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا
المختار هو الاول ولكن في الثاني ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار
الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار
الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية يفيد الثبوت والدوام
والتاكيد فاذا دخلت عليها حرف النفي يكون لتاكيد النفي وثباته لا لنفي
التاكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم
انا آمنا على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما زيدا ضربت وما بزيد مررت لا
خصاص النفي لا لنفي الاختصاص مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص
ولهذا اي لتنزيله كلامهم ودخول لو على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد
او لكل من يتاتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها
واطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او اوقفوها فيتعرفوا مقدار عذابها من
قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرايت
امرا فظيعا وكذا في قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم
ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي

الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره وهو الله الذي
يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي
المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيمة لكنها
جعلت بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فاستعمل لو واذ وهما مختصان بالماضي وكان
كان المناسب ان يقال ولو رايت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا
خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض
بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت
امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم
ولو للتمني فلا استشهاد لان لو التمني يدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود
الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل
الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في
الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها
فقوله تعالى ربما يود من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين و
واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال
كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوفا
اي رب شيء يود الذين كفروه واتحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف
وهو للتقليل وربما يحتمل التقليل النسبي بمعنى انه يدهشهم احوال الغيبة فيتمنون ان
كان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون استعارة للتكثير
وذكر ابن ابي حجة انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلت قد اذا
دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله
لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية لودادتهم حتى يجيء بلفظ الغيبة لانهم
كانوا

مخبر عنهم كما يقول حلف بالله لبعلتي ولو قيل لا فعلن لكان الغا سديداً حسناً و

واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف مصدرية فهي

فمفعول يود عنده فهو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله

لتنزيله يعني صورة روية الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب

بآيات ربنا وكذا صورة روية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم

متقاولين تلك المقالات كما قال الله تعالى فتثير سحاباً بلفظ المضارع بعد قوله الله

الذي ارسل الرياح استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة

اي الغالبة اعني صورة اثارة السحاب مسخراً بين السماء والارض على الكيفية

المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر

الذي من شانه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها

السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابته او فظاعته او نحو ذلك

وهو في الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل بلغ من

الفظاعة بحيث يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في

الجملة كما يقول لقد اصابتني حوادث لو تبقى الى الآن لما بقي مني اثر ولم يتعرض

للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم آمنوا

واتقوا لمثوبة من عند الله خير دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما

نحو الاولى فلا يقع الا فعلية البتة واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم

الحصر والعهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر او يدخل فيه

ما اذا قصد حكاية عن المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فيقول تصديقاً له

لا الذي عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين

على انه خبر مبتدأ محذوف وخبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئاً قل

قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه

يجب ح تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا

يمتنع عقلاً او لا يمتنع ليس في كلام العرب ونحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا

وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما تردد هذا على الملاحة

ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو

من ابوك وكم درهماً مالك وكذا ما في ماذا صنعت على ان يكون المعنى اي

شيء الذي صنعته فقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة

بعده خبره واستدل بعضهم على ان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلاً

بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوماً لاستلزام الحكم على

الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وا

ارتكاب مخالفة الاصلين مستبعد عند العقل والثاني ان العلم بحكم في الكلام

الشيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم

العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه

وكلاهما في غاية الضعف واما الاول فلان وجوب كونه معلوماً لا يستلزم كونه اسماً

معرفاً او النكرة المخصصة بل النكرة المحضة معلوم من وجه والحكم على الشيء انما

يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط لما سبق

في تعريف المسند ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما

اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه

يجب ان يكون معلوماً وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز

الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو

لا يوجب كونه معلوماً واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او بالوصف نحو

زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من زيادة الخصوص يوجب تمية الفائدة
وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف من
المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع
ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على المفهوم والحال تقيده والوصف يجيء للاسم
الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لان اراد الشيوع باعتبار الدلالة
على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون
الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق
على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك
جائني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا ضرب زيد يحتمل ان
يكون من جهة النفس وغيرها ففي الحال والتميز وجميع المعمولات تخصيص الا
ترى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه اي ترك تخصيص
المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع
من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له اي
للسامع باحدى طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند
ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدا نكرة والخبر
معرفة في الجملة الخبرية باخر مثله اي حكما على امر معلوم بامر اخر مثل ذلك
الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء اتحد الطريقان
نحو الراكب هو المنطلق او يختلفان نحو زيد هو المنطلق فقوله باخر اشارة الى
انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فنحو
انا ابو النجم وشعري شعري متاول بحذف المضاف باعتبار حالين اي شعري
الان مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات الكاملة ونحوها

ولنس هذا القول بلازم في كل ما اخذ فيه لفظ المبتدا والخبر على ما توهمه بعضهم
او لازمه اليه في نحو قولنا زيد شجاع في سمعه لتقادم الاسد فهو واحد الضربين
لمن سمعه والا فزيد وهذا مفيد من غير تاويل او لازم حكم كذلك عطف على
حكما اي او لافادة السامع لازم حكم على امر معلوم باحدى طرق التعريف بامر
اخر مثله وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون
الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو
انتساب الخبر الى المبتدا او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدا والخبر
لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الاخر والحاصل ان السامع قد علم
امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما
متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق على
كون المنطلق معرفا في المثال الاخير باعتبار تعريف العهد او الجنس وفي
هذا تمهيد لما سيجيء في بحث القصر ودفع لما ورد على تعريف العهد قول ابي نواس
فان تكونوا براء من جنايته فان من نهرا لج هو الخ اي هو هو يعني ان
الناصر للجاني والجاني سيان على معنى ان هذا ذاك لا فرق بينهما في
جواز اضافة الجناية الى كل منهما بجب اضافتها الى الاخر ويجوز ان يكون
المعنى فهو الكامل في الجناية المربية على كل جان ولم يرد ان يغير الجاني فقد جنى جنايته
حتى يصح فيه التنكير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير
الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا
معلومية المسند اليه وبهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله على امر معلوم بامر
اخر مثله يابى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف
بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد

فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة
لا لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين
من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير
اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام
فلفظ الكتاب نظرا الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن
المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثلا لا
يقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه
المخاطب اصلا وعكسهما اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو
والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف
ات مع اتصافه باحديهما دون الاخرى خبر تجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين
في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب
بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان
بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه
عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه
واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد
اخوك واذا عرف اخا له ولا تعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده
قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رايت الاسود
غابها الزجاج ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل في بيت السقط نحوه
بجانبه نقعه ماده ان الصواب ماده نقعه لان السامع يعرف ان له ماءا
يطلب نقعه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف
اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق

زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه
يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد
المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك
هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت
من هو فقيل زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف
وان في اي باعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اي
قصرا محققا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة
اي قصرا غير محقق بل مبالغة فيه لكماله فيه اي الكمال ذلك الجنس في ذلك
الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة فتبرز الكلام
في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة
غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ
نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر
الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام اذا حملناها في المقام
الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال لها لام الجنس فالامر ظاهر لانه بمنزلة قولنا
كل امير زيد وكل شجاع عمرو وعلى طريقة انت الرجل اي كل الرجل وان
حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس
الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود لظهور
امتناع حمل احد المتغايرين في الوجود الخارجي على الآخر وح يجب ان لا يصدق
جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت
هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قايم مثلا فانهما متحدان في الوجود
فيلزم ان لا يصدق الانسان او القايم على غير زيد وفساده ظاهر قلت



المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان والقائم على غيره فيه ولا يلزم من
اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية به بخلاف المعرف فان المتحد
به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون
تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ
فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس وغيره نحو الكرم التقوى
اى لا غيرها والامير الشجاع اى لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد
او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى امر الله والكرم في
العرب والامام من قريش لان الجنس في تحد مع واحد مما يصدق عليه
الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في الخبر دون
الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم
ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس قليتأمل
فان فيه دقة وبهذا ظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف
بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد الامير وعمرو
الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم
الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا
مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول وغير ذلك
كقولنا في القصر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو
الوفي حين لا يفي احد لاحد وهو الواهب الف قنطار قال الاعشى: هو الواهب
المائة المصطفاة: اما مخاضا واما عشارا: قصر عليه هبة المائة من الابل حال
كونه مخاضا او عشارا لا هبة الابل مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا كيف
كانت هبة الابل وغيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان

لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة
هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهي ان قولنا انت
الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا الا ما ثبت
به حب كما في انت الشجاع ولا ان احدا لم يحب احدا مثل محبتي لك
حتى ان سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى
لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل
بل معناه ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة
مني فهو مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق المعهود الا ان
ههنا نوعا من الخبر لان المعنى ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك
ولم تعد الى محبة واحدة من محبتك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا
وجه للخبرية ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك اي الذي من شأنه ان يسعى
في حاجتك عرض فيه معنى الخبرية في هذه انت الحبيب وقوله قد يفيد بلفظه
قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء: اذا قبح البكاء على قتيل
رايت بكاءك الحسن الجميلا: فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه
الى شيء اخر والا لم يحسن جعله جوابا لقولها اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى
للقصر في نحو قولنا اذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاؤك على ما لا يخفى
على من له دربة باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان تثبت لبكائه
الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عنك
والجزع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر
مبالغة او ان يكون لقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره

لانه لا يتجاوزه الى شيء آخر ومعنى التعريف ههنا ان اتصاف المبتدا بالخبر
امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان بن ثابت وان سنام المجد
من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان ينبت له العبودية
ثم يجعل ظاهر الامر فيها معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام في مثله
لا يكون للجنس فلا يتم القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر
دائما قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس واخوات المعاني
من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما
خص حكم القصر بما اذا عرف تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما
يعقل فيه العموم والشمول في الجملة والمعهود في نحو زيد المنطلق يفيد تساوي
المبتدا والخبر فلا يصدق احدهما بدون الآخر وكذا قولك انت زيد
وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل الاضافة معهودا
كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح
وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم او تأخر لدلالته على الذات والصفة
متعينة للخبرية تقدمت او تأخرت لدلالتها على امر نسبي لانه ليس المبتدا
مبتدا لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر
خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا به المعنى والذات هي المنسوب
اليها والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدا
والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب هذا
الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم
قد جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد سبق الى الوهم ان تأويل زيد بصاحب

بصاحب هذا الاسم مما لا يحتاج اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو
الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع
قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده هو اتصافه بكونه صاحب اسم زيد
وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التأويل واجب
قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بأس بتأويله بمعنى كلي وان كان
في الواقع منحصرا في شخص اما كونه اي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان
الجملة الواقعة خبر مبتدا لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق
والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدا والانشاء ليس بثابت في
نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي يسند الى المبتدا لا
ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر
للمبتدا انما هو في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدا لان الاسناد عندهم
اعم من الانشائي والاخباري الا ترى ان الظرف في نحو اين زيد واني لك
هذا ومتى القتال وما اشبه ذلك من نحو اجاءك عندك وهل زيد عندك وليت
زيدا عندك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدا
وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولهم اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد
ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع
ذلك تعسف فالتقوي او لكونه سببيا كما مر من ان افراده لكونه غير
سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون
بحال ما هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا السبب
في ذلك اي متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل
به الى شيء وكسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتدا

يسند على ان المسند اليه شيء فاذا جاء بعده بما يصلح ان يسند الى ذلك
المبتدا صرفه المبتدا الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما
حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كاسم
صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوى بما يكون
مسندا الى ضمير المبتدا ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما
سبقت الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز وهو ان
الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا
قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة
له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت
وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام
به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوى
والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك فان قلت يجب
انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن لشهرة امره وكونه واحدا منها
لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني
وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند فيها جملة قطعا قلت هو
داخل في التقوى ضرورة تكرر الاسناد فكانه قال للتقوى سواء كان على سبيل
التخصيص اولا فلفظ التقوى يشمل التخصيص من حيث انه تقوى وفي عبارة
المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم
والتاخير لا يفيد الا التقوى واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد
الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا
على تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره الخلخالي في شرحه من ان المفهوم انه يفيد التخصيص

١٠٩

التخصيص فقط دون التقوى لانه لابد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل
وبعد تسليم الثبوت لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند
لا يكون جملة الا للتقوى او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت
في حاجتك عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر و
ظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان
الاصل في التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل بمشابهته فالاولى عند الا
حتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد تعين تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في
الدار اخوك فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم الفاعل
لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب على ان
الانصاف هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر
لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة
ولهم قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف
مع الفعل فح يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول
اذ المقدر فعل لان منع فلهم الظرف مقدر بالجملة انه يحصل في التقدير
جملة لا مفردا وح لا يصح العبارة اصلا مع ان فيها فسادا اخر
لانها ان دلت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم
الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب
مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره
فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه
فلتخصيصه بالمسند اليه اي فلقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير
الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه

الى المقصود نحو لا فيها غول اى بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو
الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس مقصورا عليه بل على جزئه المجرور اعني
الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على
الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي
خمور الدنيا او الحصول فيها وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان
الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم
الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا
قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف
بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف
على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح
في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الا
تصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي وليس القصر حقيقيا
حتى يلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى
غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره
العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى
ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري بل على معنى ان المختص
بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص بالقيام
زيد دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فليتأمل ما في هذا الكلام من الخبط
والخروج عن القانون ولهذا اى ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا
لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل
لا فيه ريب لئلا يفيد التقديم عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بحسب

بحسب ولانه الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله
دون سائر الكتب وسائر الكلام لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا
بل الغالب انما يكون غير حقيقي والمعتبر مقابلة القرآن هو ما في كتب الله كما
ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه
عطف على تخصيصه اى تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اى المسند
خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه
ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ
كقوله اى قول حسان في النبي صلى الله عليه وآله: له همم لا منتهى لكبارها: وهمته
الصغرى اجل من الدهر: فانه لو اخر الظرف اعني له عن المبتدأ اعني همم
لتوهم انه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدأ نكرة
غير مخصصة نحو في الدار رجل ليصير المبتدأ بتقديم الحكم عليه كأنه موصوف معلوم
بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقديم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون
الخبر ظرفا فلا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم مبتدأ
ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا في
الظروف ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم
كقوله تعالى واجل مسمى عنده وارد على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان
بسبب تقديم الحكم يكون الحكم على غير مختص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد
حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ما ليس بمختص فالحق في هذا المقام ما ذكره
ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدأ مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت
الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح
وكوكب انقض الساعة او التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التنويع

اى ذكر المسند اليه كقوله اى قول محمد بن وهيب فى المعتصم بالله ثلثة هذا هو المسند
المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق مبنى للفاعل او للمفعول
وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعنى ثلثة هو المجرور فى قوله ببهجتها
اى بحسنها اى يصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلثة وبهائها وقد توهم بعضهم
ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اى فى الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق
معنى فعل متعد وهو سهو شمس الضحى وابو اسحق هو كنية المعتصم بالله والقمر
ومما يقتضى تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد او كونه اسم عند
المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه واهملها المص اما الاول فلشهرة امره ولان
الكلام فى الجزء دون الانشاء واما الثانى فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا
للاعتبارات المذكورة بل هى النوع المقتضى للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل
على ما مر فى تقديم المسند اليه ومما جعل السكاكى مقتضيا لتقديم المسند كون المراد
فى الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المص لانه كلام يعتبر عن خبط واشكال
ويشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال او ان يكون المراد فى الجملة افادة التجدد
دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى
وقوله فى الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان
الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى قبله
يسند اليه فى الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح
فى ان ضمير المبتدأ اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ فاسناد الفعل الى الضمير فى الدرجة
الاولى والى المبتدأ فى الدرجة الثانية وكلامه فى تقرير تقوى الحكم يدل على عكس ذلك
حيث قال ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى ان يسند اليه شئ فاذا جاء بعده
ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان فاعلا

خاليا عن ضمير المبتدأ او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى
المبتدأ ثانيا فيكتسى الحكم قوة وهذا ناطق بان الاسناد الى المبتدأ وانعقاد
الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وهذا تناقض ونحن نبهنا ان اسناد
الفعل فى هذا الاشتراط نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف انما كان الى
ضمير المبتدأ فى الدرجة الاولى على ما ذكره هنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله
فى الدرجة الاولى والحال ان الفعل فى كل منها متقدم على ما اسند اليه فى الدرجة
الاولى وبهذا الا تناقض ويمكن ان يجاب عن الاول بان فى نحو زيد عرف
ثلثة اسناد مترتبة فى التقدم والتاخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق
القصد واسناد الفعل الى المبتدأ قبل عود الضمير ممنوع وثانيها
اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة
عود الضمير الى زيد يستدعى صرف الاسناد اليه مرة ثانية انما وجه تقدم
الاولى على الثانية فلان الاسناد نسبة لا تتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد
تحققهما لا يتوقف على شئ آخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد
الفعل والمبتدأ قبله فلما تحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم كما تحقق الفعل المسند
الى زيد بتحقق المسند اليه والمسند ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما الحكم واما وجه
تقدم الثانى على الثالث فظاهر وكلامه هنا صريح فى ان الاسناد والفعل الى
ضمير المبتدأ متقدم على اسناده الى المبتدأ بواسطة عود الضمير وهو الذى كان
بطريق الالتزام وكلامه فى بحث تقوى الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى
المبتدأ بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير متقدم على اسناده الى
الضمير والى المبتدأ بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى
ان احد الامرين لازم اما استلزام التناقض واما افضاؤه القول بما لا يبعد

الثلثة لان قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن اسناد
الفعل الى الضمير فقد ناقض لانه جعل فيما سبق تارة اولا وتارة ثانيا وان كان
غيره كان جمع الاسناد بين الاخيرين ثمثه وعلى الثاني بانه لما كان الاول الاشد
في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد والمسند اليه بهذا
الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى
بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل
مقدم عليه لكن بقي ههنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل
فيه يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى آخره لا يصح تعليلا للاحتراز
عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد
الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام
معنى في هذا المقام اصلا وانما يصلح لذلك ما اورده في بحث التقوي فانه
الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى هذا خلاصة
ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت
عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى
لمناظرته بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما مليلا الجدوى وهو ان الاسناد
على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة
الاولى اي بلا واسطة شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام وانا قمت
الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناده الى المبتدا بتوسط
الضمير وقسم يقتضيه المبتدا فقوله صرفه المبتدا الى نفسه محمول على القسم
الثاني وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب الثاني من
القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل ورد لانه ناقض

لا تناقض في هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى انه تسليم لما ادعاه الشارح
في دفع التناقض من تحقق الاشياء الثلثة ان فيه القول بتحقق الاسانيد الثلاثة
وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد مجرد الفعل الى المبتدا
فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد
الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير الى
المبتدا كما يشعر به قوله ثم اذا كان منصبا لضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا
ثانيا فانه منشا الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء
وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شيء من
كلام الشارح ولم ينبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق حق الكلام
من هذا المقال ولم يره ولا لطيف حيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح
تلافيا لما كان عند المناظرة وتشفيا عما جرى عليه وانا اقول في كلام الشيخ
الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة
فعلية في نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان
نحو زيد علم يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب
تقدير حاصل او حصل القول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت وسم
بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادته التجدد والثبوت
معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح في
قولي في الدرجة الاولى الى آخره كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى
انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا كما زعم الثالث ان حمل
قوله في بحث التقوي صرفه ذلك المبتدا الى نفسه على اسناد مجرد الفعل
الى المبتدا بعيد لانا لا نسلم ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي غير اسناد الخبر

لظهور ان تضايفه انما هو مع الجزء لا مع غيره وما في نحو زيد قام ان الفعل
مسند الى المبتدا فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه و
ايضا كثيرا ما تقابل للفعل مع ضميره المتصل به فعل الرابع انه اراد بالاسناد
النسبة المعنوية المخصوصة فليس شي مما عرفت الا اسناد واحد وهو نسبته
القيام الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي به يجعل اهل العربية
احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العايد
الى شي لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشي اصطلاحا كالمجرور في قولنا زيد مررت
على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدا والجزء ولو بعد
العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار ما الى ان قال انه ان
اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الجزء الذي هو الجملة فلا وجه لطلبه النزاما مع انه
المتفق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدا قصدا مع ما فيه من الا
ستبعاد والاستبداع وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلثة اذا
الاسانيد في اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدا الثاني اسناده الى
الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا الرابع اسناد الجزء التي
هي الجزء الى المبتدا وهذا مما لم يقل به احد ولم يلجئ اليه ضرورة فان قلت
فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى
اسناد مجرد الفعل الى المبتدا وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك
وكلام المعارض غير واف بتمام الحق فما رايك في تصحيح كلام صاحب المفتاح
وفي تحقيق احترازه عن نحو ما عرفت مع التصحيح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت
قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد
بالذات متغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل اي الجزء من حيث انه فاعل

فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شي اخر والاسناد
الى الضمير العايد الى شي اسناد الى ذلك الشي من جهة المعنى او لا تفاوت الا
في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد
الى الضمير وهذا كما اذا قلت في نحو وقفت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار
اسناده الى ضميره وكلامه ههنا صريح في تقديم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه
في بحث التقوي لا يدل الا على تاخر الاعتبار الثاني عن اسناد الجزء الذي هو الجملة الى
المبتدا لانه الذي يستدعي المبتدا لكونه مبتدا وهو المراد بقوله صرفه للمبتدا
الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد
مما يقتضيه ذات المبتدا وبعد تحقق الجزء لا يتوقف على شي اخر بخلاف الاعتبار
الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الجزء الضمير وكونه عايدا الى المبتدا ولا
يخفى ان كون الجزء متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متاخر عن ذاته فهذا
الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا يعني
بعد صرف المبتدا الجزء الى نفسه ان كان الجزء متضمنا للضمير اي مسندا اليه
لزم اسناد الفعل الى المبتدا مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه
ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم
عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه وح لم يستلزم كلامه الشيخ
ولا يقتضي الاسانيد الثلثة على الوجه المستبعد المستبدع كما زعم واما الثاني
فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت
يجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل المسند على ما يسند
اليه في الدرجة الاولى يعني على فاعله سواء وجد ههنا اسناد اخر كما في زيد قام
وقام ابوه زيد على ان زيدا مبتدا وقام ابوه خبره مقدم عليه او لم يوجد كما في

زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما
يسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني
ان اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدا فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في
افادة التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه وهذا معنى الاحتراز عن نحو
زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشارح من انه احتراز عنه لانه
لا يفيد التجدد ولما تم **تنبيه** كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند
والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا
اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل
والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير
الفصل فانه يختص بما بين المسند اليه والمسند وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند
فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند
فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه اشارة الى ان جميعها
لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه فليس
بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من
المذكورات في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم
الاختصاص بالبابين ثبوته في شيء واحد مما يغايرهما

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل

قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من
الاحوال المذكورة في البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها
بنوع بحث ومزيد دقة فوضع هذا الباب واراد بالاحوال
بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم المعمولات بعضها على بعض

٢ بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في نحو زيد عرف في حصول التجدد في هذه الصورتين بخلاف المسند اليه الى الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه [illegible] [illegible]

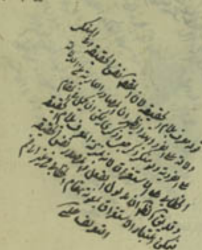


114

... ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل
في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل
لا ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه به اي تلبس الفعل
بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه
بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به
لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات
كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة وقوع تلبسه بها
من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه
مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته
في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من
وقع اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل
العبارة حينئذ ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك من
الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع
عليه فقط ترك الفاعل وبني الفعل للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر
المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان
اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن
فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عمومه في الفعل بان يراد جميع افراده او
خصوصه بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه
او خصوصه نزل الفعل المتعدي حينئذ منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول
لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في ان [illegible] وهو ضربان لانه
منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه

منه فقط ترك الفاعل ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط

فينتقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطى الدنانير كان الغرض
بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع
من اثبت له اعطاء غير دنانير لا مع من نفى ان يوجد اعطاء وهو اى القسم
الذى نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا
اى من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه
اى عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة اولا
يجعل كذلك الثانى كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون
فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم فى افراده
ولا خصوص ومن غير تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوى من وجد له
حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم
مخصوص تدل عليه القرينة وانما قدم الثانى لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما
بحاله ذكر السكاكى فى بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا
لا استدلاليا كقوله عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف
باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد
دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر
ثم ذكر فى بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى
منزلة اللازم ذهابا فى نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة
ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فى افادة اللام للاستغراق فجعل المصنف قوله
بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف
باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اى بعد كون الغرض ثبوت
اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا



خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهانى افاد
اى المقام الخطابى او الفعل المذكور ذلك اى كون الغرض ثبوته لفاعله
او نفيه عنه مطلقا مع التعميم فى افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على
فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطى حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه
الحقيقة فمصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل فى المقام
الخطابى على استغراق الاعطاآت وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين
لا يقال ان افادة التعميم فى افراد الفعل ينافى كون الغرض ثبوته لفاعله
او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها
ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ
لا يلزم من عدم كون الشىء معتبرا فى الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من
الكلام وانما المنافى للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم
والفرق واضح ثم المذكور فى شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور
اشارة الى ما ذكره فى آخر بحث الاستغراق من ان نحو جاءنى الرجال يفيد
الانحصار مبالغة بتنزيل وجود غير الكامل منزلة العدم لان معنى قولنا فلان
يعطى هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهذا المعنى قريب مما فيه الحصر
لان ما ذكره من الحصر مما لم يشهد به نقل ولا عقل نعم اذا حمل على التعميم
افاد انه يوجد كل الاعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء دواما
انه لا يوجد غيره الاعطاء فمما لا يسعه هذه العبارة والظاهر ما ذكره المصنف
والتحقيق ما ذكرنا فليحافظ عليه فانه من المزالق مما وقع فيه لبعضهم خبط
عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول
مخصوص كقول البحترى فى المعتز بالله مؤرخا بالمستعين بالله شجو حساده



وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اى ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الدالة الظاهرة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا نصب عطف على المضارع المنصوب قبله اى فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اى يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص وهو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد به اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما في النقل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المنفرد بالفضائل والا اى وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل وعمومها من غير اعتبار تعلقه بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المعنى كما اذا قلنا فلان يعطي

116

يعطي كل سنة مرة او مرتين اى يفعل الاعطاء مرة من غير تعيين المفعول وفلان يعطي مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار للمفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظ وهما وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اى حذف المفعول من اللفظ بعد قيام قرينة المقام اعني وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به اى تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا نحو ولو شاء لهديكم اجمعين اى لو شاء هدايتكم لهديكم اجمعين فانه متى قيل ولو شاء علم السامع ان هناك شيئا قد علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخريمي يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ومنها واعددته ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا بالذخائر مولع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكره ليتقرر في نفس السامع ويأنس به واما قوله اى قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اى مما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم وذهب اليه صاحب الضرام من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فرفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد

ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز

ومما نشأ من سوء التأمل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لو في آخر لا يقال يحتمل ان يريد اني ضعفت ونحلت بحيث لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى منه الشوق غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فيحسن ترتب النظم فليتأمل

ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف على قوله اما للبيان اي الحذف اما للبيان واما لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله اي قول البحتري وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل حادث يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية وتميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين

كم الخبرية وتميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية وتحمل كم هنا النصب على المفعولية وسورة ايام اي شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم ربما توهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع عن السامع هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اي بوقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي قول البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد الاتيان بضميره اي فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا لانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب اي سبب حذف المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التأدب معه لان طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده في الجملة وانما في هذا الحذف بيان بعد الابهام وانه للتعميم

في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اي كل احد بقرينة ان
المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة
العموم لكنه يفوت الاختصار ح وعليه اي على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار
والله يدعو الى دار السلام اي يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم
الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها تختص بمن يشاء
ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة و
والثاني تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن
التامل الذوقي يشهد ان القصد في هذا المقام الى المفعول فان الحمل على امثال
هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم في مناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح
نحو فلان يعطي محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول ومما
يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول به قوله تعالى واياك نستعين اي على كل امر
يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلائم الكلام ويتناسب
وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه
تقدير المفعول بحسب القراين وح فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان
يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم
فالظاهر ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام و
الحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار
وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله
يجب التقدير بحسب القراين ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة
دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جار في سائر الاقسام
ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه ارني انظر

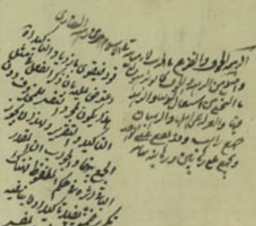
اليك اي ذاتك وقد عرفت هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول
نحو يولم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث انه لفظ وظاهر اللفظ يوهم الا
ستغراق الحقيقي وليس بحق واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل والظاهر
فلا يعم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف الحق فصح ان الحذف للتعميم الذي
لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار ولو ترك الاختصار لا يمكن ان يق يولم
كل احد من يجوز العقل والعرف ايلامه اياه فقلنا اولا تقييد التعميم بالذي لا
لا يوهم خلاف الحق مما لا دلالة اللفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف قد
انما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك
التعرض لما له مزيد اختصاص بالحذف اعني دفع الايهام والتعرض لما ليس
كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى والله
يدعو الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذا لذكر لا يوهم
خلاف الحق بل تحقق الحق على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار
ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء
بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين اي سموه الله او سموه الرحمن ايا ما تسموا
فله الاسماء الحسنى اذ لو كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء
على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات
كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح
في او لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين
والنفا لا يصح قوله ايا ما تدعوا لان ايا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما
قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم
امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان

حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي
ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم
خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم
عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما
غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا
من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه
لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال
المذكورة في هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور
الذود عنهما وصدور السقي عن الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس
مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم
بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتامل فيه فانه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التامل
في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية على الفاصلة
نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي ما قلاك فحذف
الكاف لان فواصل الآي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع في مثال واحد
عدة من الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف ههنا انه اختصار
لفظي لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته
واما لاستهجان ذكره اي ذكر ذلك المفعول كقول عائشة ما رأيت منه اي
من النبي صلى الله عليه وآله ولا رأى مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه
او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة او تعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك
قال الله تعالى لينذر بأسا شديدا اي لينذر الذين كفروا فحذف لتعينه ولان
الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول

من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطأ
في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد
فانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيين انه غير زيد
وتقول لتاكيده اي تاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد
الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا
وعمروا او غيرهما وتقول لتاكيده زيدا عرفت وحده فكان على المص ان يذكره
بل كان الاحسن ان يقول مثل قوله لرد الخطأ لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر
بانواعه الثلثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار
رد الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطأ في تعيين
المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما لا يقال ما زيدا
ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد
وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره صريح
في نفيه نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما
زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر في انا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح زيدا ضربت
وعمروا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما الثاني فلان
مبنى الكلام ليس على ان الخطأ في الضرب فترده الى الصواب في الاكرام
وانما الخطأ في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال
ما زيدا ضربت ولكن عمروا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف
المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان
لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقدم
على المحذوف كالتقدم على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للتخصيص

باب الاضمار والتفسير والجواب انه منقول من مثل وربك فكبر فهو كثير في الكلام
ثم غير خلاف في ان المنصوب بمفعول الفعل وسره ان الفاء فالمقدمة داخلة
في الاسم اي مهما يكن من شي فربك فكبر وانما دخلت على الفعل ليقع الاسم بين
الشرط كما في اما زيد فاضرب كذا في شرح الكشاف

التخصيص وبمجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب
فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد
ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيقوى بازدياد التاكيد
لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واياي فارهبون انه من باب
زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح في
المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون وتحقق
المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص
لان الغرض مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان
ارضي واسعة فاياي فاعبدون فهو على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون
والفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة
فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها لي في غيرها ثم حذف الشرط
وعوض عنه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعله الفاء
في فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعني فاعبدوا
فكانه هو هو واما الفاء الثالث فاليها هي التي كانت في الشرط المحذوف
ابقيت تنبيها على سببية ما قبله اي اذا كان ارضي واسعة فان لم
تخلصوا الي الاخر وان في جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما في
المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص
وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل
بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شي
فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شي يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع
قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شي في الدنيا وما دامت الدنيا



فانه يقع فيها شي فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شي واقيم
مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها
ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء
لان موقعه صدر الجزاء فحصل التخفيف واقامة الملزوم في قصد المتكلم مقام
زيد اقيام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء في الجزاء مقام
الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان حيز ما التزم حذفه ينبغي ان يشتغل
في اخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء
السببية في ابتداء الكلام ولهذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول
والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يتكرر
اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل
هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها الغاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان
ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا هدينا ثمود دون
غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض
اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك
زيد وعمرو ثم سالك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيد فاكرمته واما عمرو
فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام
والاهانة وكذلك اي ومثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن
اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة
سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم
للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه
التاخير يعني انه لازم للتقديم لزوما غالبا اكثريا كما يقال تحرك الفلك لازم

لازم للتخصيص غالباً اي بخلاف التصريح وقوله غالباً اشارة الى ان التقديم
قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة
كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال
تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه
ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعاً فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين
وقال الى ربها ناظرة وقال واما اليتيم فلا تقهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير
ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح
به ابن الاثير في المثل السائر حتى انه ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك
نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص كما
قاله الزمخشري واشار اليه المص بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد واياك
نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي لالى الله تحشرون معناه
اليه لا الى غيره واستشهد بما ذكره ائمة التفسير في مثالين احدهما المفعول بلا
واسطة مثل زيداً عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت على ان الذوق ايضاً
يقتضي ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله
احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة
التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضاً حاصل لانه لا ينافي الاختصاص واليه
اشار بقوله ويفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص اي بعده اهتماماً بالمقدم
لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز
انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئاً يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام
لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس
انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين

كانت تلك العناية وبم كان اهم والخطأ ايضاً ان يجعل التقديم مفيداً
في كلام فائدة وغير مفيد في آخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب
في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا
يدل اخرى هذا كلامه وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخراً
نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام على ان المشركين
كانوا يبدؤن باسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات والعزى فقصد الموحد
تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد اقرأ باسم ربك
فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيداً للاختصاص والاهتمام لوجب
ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته
واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر
بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني
اي هو مفعول اقرأ الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته
الى مقروء به كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى
المعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثاني في
المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام
واخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة
اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما اي اقرأ القرآن
والباء للاستعانة او الملابسة اي مستعيناً باسم ربك او متبركاً ومبتدئاً
ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك
متعلقاً باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله وتقديم بعض معمولاته
اي معمولات الفعل على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على

على البعض الآخر ولا مقتضى للعدول عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب
زيد عمرواً فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه في الكلام والمفعول
فضلة تستغني عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي
ان لا يفصل منهما بشيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيداً درهماً فان اصله
التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي
آخذ العطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول
بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له
ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع
من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم البدل ثم التاكيد
او البيان او لان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم فقد جعل الاهمية
ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره في
الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكره في
المسند اليه فمراده ههنا بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او
المخاطب بشأنه واهتمامه بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان
بتقديم المفعول لان الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره و
كقولك قتل زيد رجلاً اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه انه يقتل احداً فالغرض
الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان في التاخير
اخلالاً ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من
آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك
الرجل منهم اي من آل فرعون يعني انه قد ذكر لرجل ثلثة اوصاف والسبب في
تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على

على ان الشأن لا يتوهم خلاف المعنى او لان في التاخير اخلالاً بالتناسب كرعاية الفاصلة
نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان
فواصل الآي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقاً اي سواء كان في
معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم
كتقديم المبتدأ المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم الفاعل
على المفعول الى غير ذلك وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب
عينك كتقديم المفعول على الفاعل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما
الذي تتمنى وتقديم الثاني من المفعول على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على
انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك
واما لانه يتعرض له امر يوجب كونه نصب عينك واما لانه تعرض له امر يوجب
كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله تعالى
وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتماله على ما قبل الآية
على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع
لالمام حديث بذكر القرية هل فيها متنبت حرام كلها كذلك فهذا العارض
جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله تعالى في سورة القصص جاء رجل من اقصى المدينة
فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرفت في التاخير مانعاً مثل الاخلال بالتناسب
في قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في
الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو تأخر
لتوهم انه من صفة الدنيا لانها ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسماً والدنو
يتعدى بمن ومثل الاخلال بالفواصل في قوله تعالى آمنا برب هرون وموسى بتقديم
هرون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه المص بوجوه احدها ان قوله تعالى

وجعلوا لله شركا مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بالله منكرا
الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون ما جعلوا متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء
انما ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم لله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل
يتعدى الى مفعولين لم يكن الاعتنا بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر واذا قدم
احدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل
على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه
بهما لكن العناية بالله اتم وايراده في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين المومن
ولا يخفى انه لا يرد على ما ذكره وثانيهما انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمعنى
او لرعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز ا
المذكور امر عارض اوجب لما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من
قومه بالدنيا على تقدير تاخيره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا
وصف الذي يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا
الكفرة ونفي اسم في الحيوة التي دنت من قوم نوح اللهم الا ان يحمل على
وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت قريبة من حيوتهم
شبيهة بها وهذا الاعتراض وان كان مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم
بانه جعل تقديم وجه الحبيب على التمني من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك
وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل
على المعمول والمبتدا على الخبر نعم وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه
قد عمم الحكم تعميما للفائدة وقد يجاب بانه نبه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض
قد يكون بحيث يمتنع الا بعد تقديمه على العامل فالحق بهما تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء
التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديم

تقديمه على الفعل **الباب الخامس القصر** وهو في اللغة الحبس يقال قصرت
اللقحة على فرسي اذا جعلت درّها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق
معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة
ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور
ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معنى آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا
يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه
الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات
ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لفظا ظن بعضهم انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع
الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر او الى تخصيص
الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا التفسير شامل
للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان وآخر ما يصدق عليه انه ثان او آخر من
ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة
غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن يعتقد انه كاتب وشاعر و
منجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وبكرا وعمروا وخالدا
شعراء فلا بد من قصد العموم ولو سلم اختصاص التفسير بغير الحقيقي نقول انه قد اورد
الامثلة في اثناء هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن
وصمة الكذب وكلامه لا يخلو عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير
وليس غير وليس الا ومثل ما ضرب عمروا الا زيد وما ضرب زيد الا عمروا
واذا تاملته وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قال متى ادخلت النفي على
الوصف المسلم ثبوته وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته للمدعى له

ان علما كقولك في الدنيا شعرا، او في قبيلة كذا شعراء او ان فاضلا كقولك زيد

وعمرو شاعران فتأمل التقي ثبوته كذلك فمتى قلت الا زيدا فاد القصر

وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة

على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه

غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة يجوز

ان يكون حاصلا لموصوف آخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان

معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون

لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد بالصفة

المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل

على ذات ومعنى فيها غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم

في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا

العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين

النعت والصفة المعنوية التي فسروها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود

عموم من وجه لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم

وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا

هذا المعنى والاول انسب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما

الباب الا الساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا ففي قصر الموصوف على

الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتأمل والاول

والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا

اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة من الصفات وهو لا يكاد يوجد

لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من مقصور الا وله صفات يتعذر الاحاطة

احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا

النوع من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات

فاذا نفيت عنه جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب

على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم

الا ان يراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو

ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان

الاقسام الثلثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا تجري في الحقيقي لما سنشير اليه

وقد يقصد به اي بالثاني في المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في

الدار الا زيد ان جميع من في الدار ممن عدا زيدا في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا

حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات المقصود فالقصر الحقيقي نوعان احدهما

الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة

ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر

الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق فليتأمل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من

غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان

صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر

دون امر اخر او مكانه ولفظ او للتنويع فلا ينافي التعيين وقوله دون اخرى

معناه متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم

يخصصه باحديهما ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء

فيقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في

الاحوال والرتب فيقال زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل

تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون

آخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عنه ما اذا
اعتقد المخاطب اتصافه باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من اثنين نحو قولنا
ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد
اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان اراد به الاعم من الواحد و
الاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التعريف لانه تخصيص امر بصفة دون
سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على قوله مكان
اخرى ومكان آخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان
يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت
ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يقع وكذا الكلام في البواقي قلت
هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا يرى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد
قصرا حقيقيا مع انه ليس مما اعتقد احد ان جميع الناس في الدار و
يمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي و
غير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام
ان يتفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري
في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات او لا اتصافه
بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا تردده ايضا في ذلك وكذا اشتراك صفة بين
جميع الامور فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظ او فيه ان كل
واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص
امر بصفة دون اخرى والثاني تخصيصه بصفة مكان آخر والمخاطب بالاول من ضربي
كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة
صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين

موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب
بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد
من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة
اي لقطعه الشركة المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص
بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان آخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم
الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من اعتقد اتصافه
بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد
ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده الظاهر انه عطف على
قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني
اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر
الموصوف اتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب
بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر
الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى
هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص
شيء بشيء دون آخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان آخر ان اعتقد المخاطب
فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى
الامران عند المخاطب فاي المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون
اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى
يثبت المتكلم تلك مكانها الا يرى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد
اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصه بالقيام
متجاوزا عن القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد

اتصافه بالقعود حتى يوضع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب
المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر شركة بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المص
قصر تعيين وجعل تخصيصه بمكان آخر قصر قلب فقط فان قلت اراد المص بالآخر
احد الصفتين وبالآخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه
باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى
الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان
اخرى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى
احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه
باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها في ضمن التعيين بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين
من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة
مكان اخرى بل تخصيصه بصفة يصدق عليه الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى
لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل
يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده
فكما جوز ان يكون صفته الثابتة هي القيام فقد جوز ان يكون هي القعود على
التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز
ثبوتها على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه
بالصفتين ولم يجوز انتفاء احديهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد
بالقيام مكان القعود لان القيام في مكانه قلت بعد ارتكاب جميع ذلك
فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكليف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء
مكان آخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر لان قولك
ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود

في ان يكون قوله م

القعود وبهذا ظهر لا مدفع له دون اخرى شركة بين القصر قصر الافراد والتعيين
ولا يلزم ان يكون المخاطب من يعتقد الشركة الشبهة بل اما من يعتقد الشركة او من تساويا
عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا او تقديره يخاطب
بالاول من اعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا
عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب به من يساوي الامران عنده سواء كان
دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على متانة كلام المفتاح وركاكة
هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله جهوده صدرت عنه من غير قصد
الا المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح
اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون المنفية في قولنا ما زيد الا
شاعر الا كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان المفحم
الافحام وهو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا
تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في
الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق الى الفهم من ان يكون اثبات
المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو
القعود ضرورة امتناع اجتماعهما فمسلم ولا نفع لان هذا لا يتوقف على تنافيهما
لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد
يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات
المخاطب تلك الصفة التي نفاه المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهي التي اثبتها
المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا كذلك
لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يصرح المخاطب ويقول ما
زيد الا قاعد وايضا يخرج عنه قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر

اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كون قصر
قلب بلا مرية صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم كونه اشتراط هذا الشرط
واما ما يقال من ان هذا شرط حسن قصر القلب فمما لا يفهم من اللفظ بل
يأباه لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا
شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد والتنافي في اعتقاد
المخاطب ان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط حينئذ يكون ضايعا
لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد المخاطب فيه العكس اعني ثبوت
ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته واليضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون
المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب
تنافي الوصفين واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين
فمبني على انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان
فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين
المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة تصلح مثالا لقصر
الافراد او القلب تصلح مثالا لقصر تعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور
ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند ونحو ذلك
زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك لكنهم جعلوا بحسب الاصطلاح
عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل و
تعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين
المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما
وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا
وكان في قول المصنف منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا

منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر
لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت
هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق
العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح
والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكرا ههنا مثالا وقد اشرنا
الى ذلك في باب العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات
القيام بناء على تنافيهما لكن لم يتيقن كون المخاطب معتقدا للعكس فلطريق القصر
ولانه على خبر المخبر كالمتعرض بجرد الاثبات فانه فارغ عن هذه الدلالة وما زيد قائما
بل قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا
بل زيد ويجوز ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان عمل
ما بتقديم الخبر وقد اجمع النحاة على هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح
المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا اعمل وكذا اذا لم يعمل اما لان اصل العمل
واما لتوافق اللغة العالية وهو غلط فاحش لا نعرف له وجه صحة والله اعلم انه لما لم
يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب
لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد
للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح
مثالا لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا
الكلام في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما
زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل
يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك
في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا

انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان على قصر
القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان كلمة لا تنفي عن الثاني ما وجب
للاول انها تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا ترى انه
ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه
عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع
من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جاءايان وهذا المعنى قائم بعينه
في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم تكن تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي
المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا
وعمروا جاءايان فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه
تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه ليس في انما
الفهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا في هذا الكلام اشارة
الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا
على افادته القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكونا للاثبات ما بعده
ونفيه بل يجب ان يكونا لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل
بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما
النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس
بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء
وبين ان يكون الشيء الشيء على الاطلاق وليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح
فيه انما كما سيجيء ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلثة اوجه اشار الى الاول بقوله
لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو
اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي لرفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة

المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل
ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا ذكره الكواشي فعلى قراءة نصب
الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر و
الموصول بلا عائد بل لم يبق الكلام مفيدا اصلا فاذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا
الميتة ثبت ان انما متضمن معنى ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها
موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه عليكم الميتة وهذا
يفيد القصر لما مر في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد قصر الا
نطلاق على زيد فان قلت هل احتملت ما في قراءة الرفع كافة مثلها في قراءة النصب
قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمراد ههنا فظاهر
انها ليست كافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على ... بل انما
حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وجهوا ان يجعل ما موصولة والعائد
محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب هذا
التاويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون ما كافة وان يكون موصولة
ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة وحرم مسند الى الميتة لكنا
نجعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها لتبقى ان عاملة على ما هو الاصل واشار
الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى
ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي
ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه
ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين
مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الجزء
الاخير مما بعده للموصوف او لاثباته على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى

الثالث بعده ولصحة انفصال الضمير معه اى مع انما كقولك انما يقوم انا كما في قولنا
يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه
التعذر محصورة مثل التقديم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع
الوجوه منتفية ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما
يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت من كلام الفصحاء وصرح باسم الشاعر
ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد او ليس الغرض مجرد التمثيل
فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد
في الاساس هو الحامي الذمار اذا حمي ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه وانما
يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل
الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم
لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه انما المعنى
وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على
الضرورة لانه كان يصح ان يقول انما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز
ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذائد
دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس يستحسن
ان يقال انا الذائد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما
وهو الطريقة التي فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لانه ان
الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم
الا انا او انت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام
وهو غائب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا بصحة اعمال الصفة الواقعة بعده على
ما صرح به بعض النحاة في نحو انما قائم ابوك مثل ما قائم الا ابوك وقد نقل في تضمنه معنى

معنى ما والا مناسبة على بن عيسى الربعي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات
المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان تضمن معنى القصر
لان القصر ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد وذلك لان نحو قولك زيد جاء
لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء
وضمنا في قولك لا عمرو لان نفس المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما
فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات
لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتاكيد قطعا
واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل
ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى
ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيد القصر
مثل ان زيدا القائم ومنها اي ومن طرق القصر التقديم اي تقديم ما حقه
التاخير كخبر المبتدا ومعمولات الفعل كقولك في قصره اي قصر الموصوف
على الصفة تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال
لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد
والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد
انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقده
اتصاف احدكما به وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه
وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب بها يجب ان يكون
حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في
قصر الافراد فحكمه صواب في البعض وهو ما يثبته المتكلم وخطاء في البعض وهو
ما ينفيه المتكلم وخطاء في البعض وهو ما ينفيه المتكلم واما في قصر القلب فالصواب

كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والمخاطب
في تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والمخاطب يجوز كلا
منهما على التساوي تختلف من وجوه اخرى فدلالة الرابع اي التقديم ا
بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام
الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك
ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما
لمعان يفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل
في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فانه
في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك
النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض
او زيد يعلم النحو وبكر وعمرو فيقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير
اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قايم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني
فمعناه لا غير زيد وهو قايم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني
على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا هذه
ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس او نحوه اي نحو لا غير مثل لا ما سواه
ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في الشاح في هذا المقام بنحو ليس غير وليس
الا واعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان المعنى
زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو او ليس العالم بالنحو الا هو واجيب بان ترك النص
على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر
متناول له ويكون العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف
جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا وح لا يبقى

لا يبقى العطف فليتامل فانه دقيق فالاصل في العطف النص عليهما والاكمل في الثلاثة
الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وهو
فانه لا نص فيه على المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف
ان النفي بمعنى بلا العاطفة لا يصلح النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو
بقاعد وانما لم يصلح طريق العطف كان في الشاح لان الحكم مختص بلا دون بل الا في
الثاني اعني النفي والاستثناء لا يقال في زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد
لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد
بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح في المفتاح ودلايل الاعجاز ان لا
يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي
بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود
في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع
فيه التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك
فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت
ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان
نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله
بغيرها وكانه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد بغيرها من
كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى
الكلام او علم السامع او المتكلم او نحوهما من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع
وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك
وكان الاحسن ان يصرح به المصنف ايضا بقوله من كلمات النفي واما ما ذكرت من
الوهم فهو مرتفع بالتامل في قول وداب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان المفهوم

النفي نفي بها ذاك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه عقليا بها اذ لا يكفي انه لا يمكن النفي شي بلا ، الا انه طفه نحو تميمي

منه انه لا يوذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الغير لذلك الشخص
فقوله بغيرها اى بغير لا ، العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذوا هذا الوهم وجعل
وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا ، العاطفة الاخرى نحو زيد قايم لا قاعد على
ان يكون الثاني تاكيدا للاول ونحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا
غيرها على ان يكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اى انما والتقديم
فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يا تميمي لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمرا
احسن لان النفي فيهما اى في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء
فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واما لم يكن
الاخيران مركبين من النفي فلا بد من ان يكونا مركبين من الايجاب فيكون لا نفيا لذلك
النفي الموجب فلا يلزم فوتها عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم
النفي الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع
انما من اله الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك لان من لا تزاد الا في النفي
بهذا المعنى لا يقع الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجي لا عمرو لانه وان دل
على نفي المجي عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجي له
فيكون لا نفيا لذلك عن عمرو نفى عن الثاني ما اوجبه للاول بخلاف جاء زيد لا عمرو
فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالتشبيه
بقوله امتنع زيد عن المجي لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح
لا من جهة ان المنفي بلا ، العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا
قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجي على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتامل
ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابى زيد الا القيام لا القعود وقرات الا يوم الجمعة
لا ساير الايام لان المنفي بلا ليس منفيا بشي من كلمات النفي اللهم الا ان يقال

ان يقال ان التصريح بالاستثناء يشعر بان النفي الضمني ايضا في حكم المصرح به
اى لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي
شرط مجامعته اى النفي بلا ، العاطفة للثالث اى انما ان لا يكون الوصف
في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفايدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما
يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون او كل عاقل
يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو
اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة
في الوصف المختص كما تحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع
عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا
استحسانا فكان ولالته على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما
يجي فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو ويتاخر اخرى نحو انما
جاءني زيد لا عمرو وانما انت مذكر لست عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام
في النفي بلا ، العاطفة ولا فلا دليل على امتناع نحو ما جاءني الا زيد لم يجي عمرو وما
زيد الا قايم ليس هو بقاعد وفي الشرطي وما انت بمسمع من في القبور ان انت
الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث
اى الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي
استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون
الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن
دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان تجي لخبر لا يجهله المخاطب
ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما والا لما ينكره او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب
اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بالخطا لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى

لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجعل ظرفا لقرينة لان لا يجعله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره
يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وحاصل ان طريق انما
انما يسلك في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد يترك كل من الاعتبار
اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى المثالين وتركهما بقوله كقولك
لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك
ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب
فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اعني النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد
نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون
وهم الصحابة رضي الله عنهم كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري
من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك
فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة
حرصهم على بقاء النبي صلى الله عليه وآله فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا
عطف على قوله افرادا اي او يستعمل له النفي والاستثناء حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا
بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان
المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم
نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على
دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين لهذا القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون
ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبون
كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الآخر
اعني البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فعكسوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا
ان انتم الا بشر اي مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما

كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة
وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين
على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم
اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب
مجاراة الخصم اي ارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته
ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته
اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم
قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من
علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق
القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو داب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر
وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون
ذلك بل يدعونه والاول اوفق بجواب المتن فليفهم وقد اشتمل على تنزيل المعلوم
منزلة المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام
ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقوله ان انتم الا
بشر مثلنا قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون
كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد بعين الذي سماه المصنف قصر تعيين
بناء على نكتة وهي ان الكفار جعلوا المخاطبين وحملهم على ان تطعهم بكونهم صادقين فيما
ينبغي ان يصدر عن العاقل اللبيب بل غايته ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب
كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكقولك
عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب
كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اي

ان يجهل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ فالاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون
هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه كانه اخطأ فزعم انه
ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي منزلة ما من
شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث
اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر
من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم
مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر
الذي هو تاكيد على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك وتصدير الكلام
بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية به مصروفة ثم التاكيد
بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله تعالى ولكن لا يشعرون فعلم ان
بين الطرق الاربعة مشاركة ومباينة كما ترى فالثانية كاشتراك الثلثة الاولى في افادتها ودلالتها
على القصر بالوضع والثلثة الاخيرة في انه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت
فقط والثانية كاشتراك الاخيرين في صحة المجامعة مع لا العاطفة ومزية انما على العطف
انه يعقل منها اي من انما الحكمان اعني الاثبات للمذكور والنفي عما سواه معا بخلاف
العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد
قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر
كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولو الالباب فانه
تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر اي التامل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر
من البهائم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما تكون واعلق ما ترى بالقلب
اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا
ان ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولو الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن

ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض من ذلك ولكن ان يذم
الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر على ما مر يقع
بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما
ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا
زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا بين الفعل
وسائر المتعلقات غير المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما نام الا في الليل وما ضربته
الا للتاديب وما طاب زيد الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل و
المبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه
وما سلب زيد الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى
في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا نفي الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا باقي
الابواب فرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف وقصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا
وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما ترى ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما اي جاز
على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما
وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا
عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرا
في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر: فلا اشتهي
يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كأن لم يمت حي سواك ولم تقم
على احد الا عليك النوائح وكذا في سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة
قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة
المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب ففي تقديم الفاعل
في الاول والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلة لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق

في الآخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان تؤخر اداة
الاستثناء عن المقصور عليه كما تقول في ما ضرب زيد الا عمروا ما ضرب عمروا الا زيد
بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تأخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب
عمروا الا زيد ما ضرب زيد الا عمروا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تأخير
الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط
ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كان متأخرا عن المقصور
كما هو الشايع او متقدما عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا
مما منعه بعض النحاة وقالوا الظرف في قوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين
هم اراذلنا بادي الرأي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الرأي وكذا
باب للامير في البيت الاول للاشجعي باب الامير والنوائح في البيت الثاني مرفوع
بمضمر اي قامت النوائح وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار الضمير
لا يخلو عن تعسف ثم يصح هذا ايضا اذا قدم المرفوع واخر المنصوب وفي هذا قيل ان
عمروا في قولنا ما ضرب الا زيد عمروا منصوب بمضمر كأنه قيل لما وقع ضرب
الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمروا اي ضرب عمروا قال الشيخ وفيه نظر لا
قتضائه الحصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لا بد له استفهام
عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمروا وبكرا فقيل لك
من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تأتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو في
المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون الحصر في الفاعل و
والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين ان
الفعل المضمر ليس فيه اداة الحصر فمن اين يلزم الحصر في المفعول ثم يمكن ان يقال
انا نلتزم الحصر اقتضائه الحصر في الفاعل والمفعول جميعا ويمنع صحة هذا الكلام ثم غير هذا الا

المقام ووجه الجميع اي علة افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل و
والمفعول وغير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه
ففرغ الفعل الذي قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر وهو مستثنى
منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الا
خراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك ترى في علم النحو تقول
تانيث الضمير كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى بالبناء
للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بقيت في بيت
ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء
المقام معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ الفعل الى ما بعد الا بان قدر
المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل كما في كتب ولعل
صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر
والا فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل مع المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل
حقيقة هو المقدر العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير يعود اليه كانه قولهم اذا كان غدا
فاتني فان اسم كان ضمير عايد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا
فيمن قرأ بالياء فان فاعله ضمير عايد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون
هند مثلا في ما قام الا هند بدلا من الضمير العايد الى احد لكن التزم في هذا القسم الا
بدال ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على الضمير
العايد اليه الذي ليس في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه
بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو
جاء الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات
وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يبعد تفسير الجنس

في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر فيما
كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد جنسها
من ذلك وفي صفته بان يكون فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان
النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه
اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر فرده بنفي ما عدا ذلك الشيء على صفة الا
نتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الخبر وهو اما خبر مبتدا نحو ما
زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا
يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث
ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب
مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه مضمون
عاملها الا على تاويل اللزوم والتقدير اي ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة غير النساء
الا عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم مع الامير صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد به غدا فجعل اللزوم
المجزوم به كالواقع الحاصل وفي انما يوخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمروا
فالقيد الاخير هو ما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز
تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء
على قلته لعدم الالتباس فيها على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء تقدم على
المقصور او تاخر عنه وههنا ليس الا المذكور اخر الكلام متضمنا لمعنى ظو قلنا في انما ضرب
زيد عمروا انما ضرب عمروا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد
الا عمروا ما ضرب الا عمروا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم
او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا
للقصر كما في قولك انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب

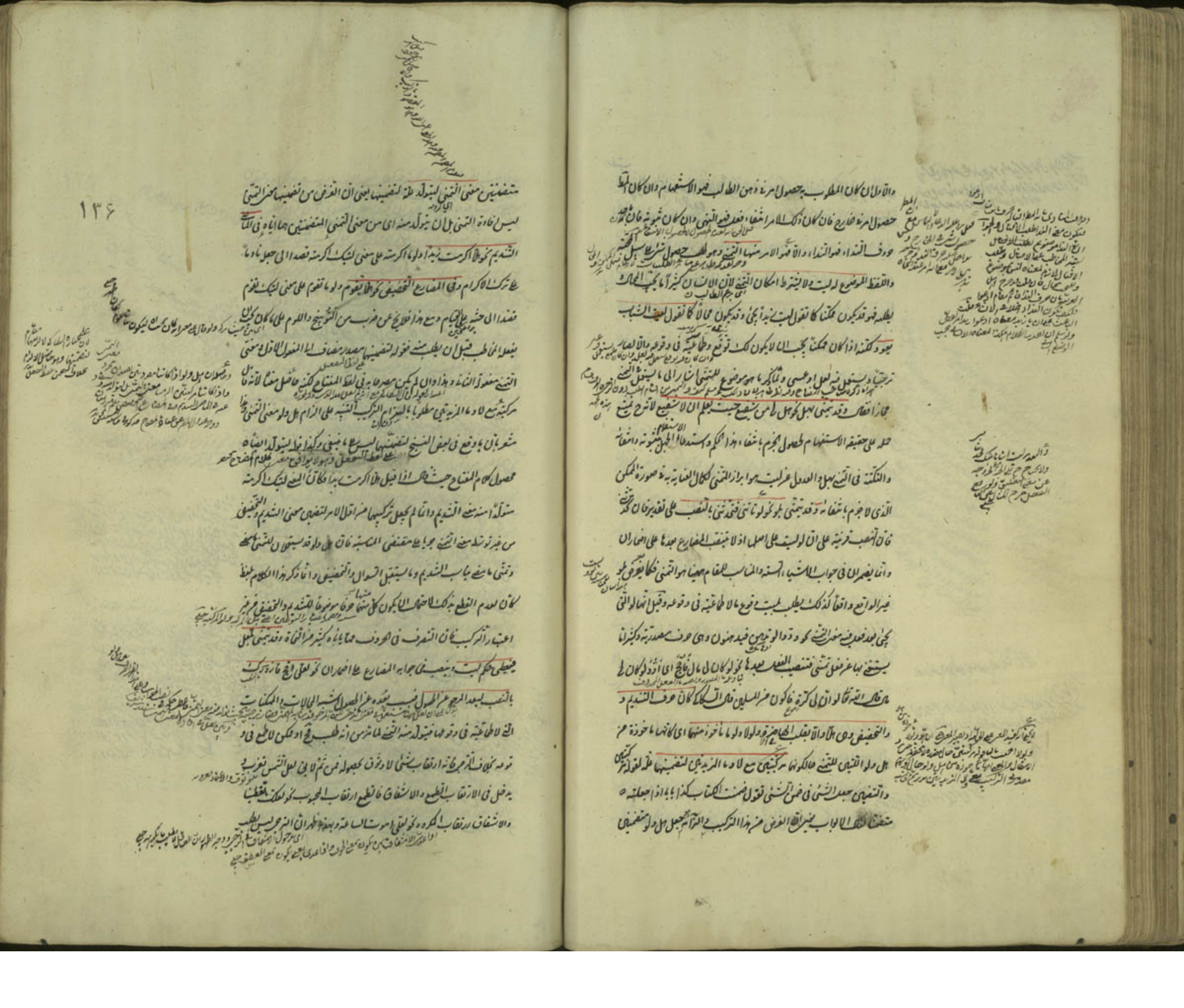


١٣٥

اسب مياء لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اي ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان
الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغير كالا في افادة
القصرين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا
تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا او ما زيد غير قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالا
الاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعته للا العاطفة لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم ولا
ما شاعر غير زيد لا عمرو لا نفاء شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي

الباب السادس الانشاء

وقد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او
لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا
هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرها واراد
بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا
لظهور ان لفظ ليت مثلا موضوع لاجل معنى التمني لا للكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي
ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان التمني جزاء الفوائد
الا من قال الانشاء ان كان طلبا كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كا
فعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية
ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم يذكر في بحث الخبر
ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا
قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الطلب فجعل الانشاء ان كان طلبا
استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والمعنى ان حصول انواع
الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد
منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهي على ما ذكره المصنف خمسة التمني
والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون المطلوب ممكنا او لا الثاني التمني



ومنها اي ومن انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة في الذهن فان كانت
تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور
والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين واني ومتى وايان فبعضها
مختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلين
وبهذا الاعتبار صار اهم فقدمه المصنف وقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع
النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراها كقولك اقام زيد وازيد قائم
فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب لكن تطلب تعيينها او التصور اي
ادراك غير النسبة كقولك في طلب التصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل فانك
تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية دبسك ام في الزق
فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب
في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي ويطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب
التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور
المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو قبيح بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور
وتعيين الفاعل او المفعول هذا في اعمرا عرفت واما في نحو ازيد قام فلانه لا يتم ان
تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل فانه انما يصلح لذلك على مذهب عبد
القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه
ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد لانه تحقق لطلب التصديق كالهمزة
والمسؤول عنه بها اي الذي يسأل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا
اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت
بالاستفهام ان تعلم وجوده فهي على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل منه واذا قلت

واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضرب هو ام اكرام والتعيين
حاصل بثبوت احدهما فليس هذا الحين ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب التصور
المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن فنحو قولك افرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال
عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند وبهذا
يظهر ان كلام المصنف لا يخلو عن تعسف والفاعل في انت ضربت زيدا اذا كان الشك
في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو اني الدار
جلست وابوم الجمعة جلست واتاديبا ضربته وراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ
في دلائل الاعجاز ومما يؤيد ذلك انك تقول اقلت شعرا قط ارايت اليوم انسانا
فيصح ولا يصح ان يقول اانت قلت شعرا قط اانت رايت انسانا اذ لا معنى للسؤال
عن الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص
نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص
فيه على معين فاما قيل شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه
ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل
على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد
والقعود لعمرو ولهذا اي ولاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو
لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب التعيين احد الامرين
مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا يكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق فبينهما تنافي
فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يصح ولا يمتنع لما سبق فان قلت
التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة
نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين
والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لان التصور بوجه ما

وهذا ايضا قبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون
هل لطلب الحاصل اي محال وهو قبيح وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف
يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربته لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل انما
لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه
لتقبيحه سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الحبيب
اتيت على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قايل به دون هل زيدا ضربته اي لم يقبح
هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح
لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون
هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة امتناع وجود الفعل في الكلام لا
يدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته
بل لا بد من ايلائها اياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم وملاحظة التاخير
في نحو رجل عرف واجب لان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا
النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف
ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل على ما ترى مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره
صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فيقبح للوجه القبيح البعيد لانه
حسن وفيهما نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبحه لعلة اخرى فان انتفاء
علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي
قبح هل زيد عرف لانه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل
عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الديار

بالعرض وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة
وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت
هذا يقتضي ان يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد وانه فالفرق
منه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت انها اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت العهود
بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره
في حيزها فانها تسلت عنه ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين
وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك
يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار ثبات الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي
ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا
يصح لانكار الفعل الواقع في الحال لما نعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة
على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل
وقد صرح السكاكي بذلك وفائدته ان يكون الضرب واقعا في الحال ليعلم ان هذا
الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى
انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قوله تعالى
اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح
وقوع هل في هذا الموقع وبهذا الغرض وما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل
المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل
وانتفائها ههنا ممنوع الا ترى انا صححنا قولنا سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا
وهو بين يدي الامير قال المتنبي سأغسل عني العار بالسيف جالبا علي قضاء الله
ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم لما
سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما سنذكره في

الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال لما سنذكره
فلا يقبح تقييده بل تضرب الآن ونحوه رد قول النحاة ولئلا يلزم على كلامه وهو ينادي على
ولم يتعرض احد لامتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال
المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به لكنا نخاف على القاصرين ان يقعوا فيها من غير تأمل
وبالجملة فهذا مذهبه ولاختصاص التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم
مجيئها لغير التصديق كما تقول تحفظك بالعبادة بمعنى لا تعبد غيرك وتخصيصها المضارع
بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدأ خبره اظهر
وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه
بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها
المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني
اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي و
الاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى
الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال
وفيما يستقبل اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب
الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل
محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه
على اصله كما في هل تشكرون لانها وان دخلت على الفعل حقيقة وفي فهل انتم تشكرون لانه وان
على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل
على طلب الشكر منها انتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل
ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال
العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد

منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على اثبات وابراز ما سيتجدد
في معرض الموجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى
ان يدخل على الفعل كما هو اصلها وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود
الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة
او لا وجوده وقد اعتبر في هذه شيئان غير الوجود وفي الاول شيء واحد فلهذا كانت مركبة
بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام
مشتركة في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء آخر
فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه فانه
لاي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى
اي حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته
من الجنس والفصل وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي
لطلب الماهية يعني مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم
في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك
المفهوم في نفسه ثم من لا يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ لا
حقيقة للمعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا
هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية التي يفهم من الحد
بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي
يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق
فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب
الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها حقائق لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات
لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم

من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في اثناء العلم انما هي حدود بحسب شرح الاسم
ثم لما اثبت وجودها وبرهن عليه صار تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة
كذا ذكره الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب
الذات بالقياس الى شخصين (ومن) اي شيء هو (للعارض المشخص لذي
العلم) اي يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار
فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه وتعينه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن
فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المطلوب يفهم منه التشخص بحسب
الاوصاف في انها تستعمل في تشخص وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات (وقال السكاكي
يسأل بما عن الجنس تقول ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه
ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد
موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة (او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه) وفي الحديث سيروا
فقد سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال صلى الله عليه وآله الذاكرون الله
كثيرا والذاكرات (ويسأل بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبرئيل اي أبشر هو
ام ملك ام جني وفيه نظر) اذ لا نم انه سؤال عن الجنس وانه يقع في جواب من جبرئيل انه
ملك بل جوابه انه ملك يأتي بالوحي الى الرسول ونحو ذلك مما يفيد تشخصه
وتعينه وما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى ان معناه أبشر
هو ام ملك ام جني ففاسد ويظهر من جواب موسى عليه السلام ربنا الذي اعطى كل شي
خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا (ويسأل باي عما يميز احد
المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب محمد صلى الله عليه وآله
فان الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد صلى الله عليه وآله قد اشتركا في الفريقية فسألوا عما

يميز احدهما عن الاخر والامر الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي ووجه
قوله في المفتاح يقول القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها
عندك عما يشاركها في الثيوبية قيل انه اذا اضيف اي الى شخص سواء كقولنا ايهم يفعل كذا
فجوابه اسم متعين للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيف الى كلي فجوابه كلي يميزه لا غير
وعلى الجملة هو كالطالب للتمييز (وكم) يسأل بها (عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة)
اي كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلثين ام غير ذلك والغرض من هذا السؤال التقريع
والاستفهام استفهام تقرير اي حمل المخاطب على الاقرار ومن آية مميز كم بزيادة من لما
اذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما
في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية لم اعثر عليه مجرورا
بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واقول سل بني اسرائيل
كم آتيناهم من آية بينة (ويسأل بكيف عن الحال وباين عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا
كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل) وقيل يستعمل في مواضع التفخيم مثل يسأل
ايان يوم الدين (وانى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل نحو فأتوا حرثكم
انى شئتم) اي على اي حال ومن اي شق اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث
ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو (واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا) اي من اين لك
هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين
وان يكون في احدهما حقيقة وفي الاخر مجازا وايضا قد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى
اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من اين عشرون لنا من اين
او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اي من اين فذاك المعنى انه قد يستعمل بمعنى
من اين سواء كان ذلك من جهة اضمار من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها
مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر اسماء الاستفهامية وبعضها

مشترك بينها كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق لعراقتها في الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله تعالى امن هذا الذي هو جند لكم وقوله تعالى اماذا كنتم تعملون وعليه قول الشاعر ام كيف ينفع ما يعطي العلوق به: رئمان انف اذا ما ضن باللبن: وام ههنا بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى آخر من غير اعتبار استفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين وبهذا يتضح ما قيل في قوله تعالى اكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما ام ماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فمعادلها ان يليها احد المستويين والآخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا استفهام عن الاستفهام ولا فائدة الا ما قيل في الجواب من انها منقطعة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذ لم تكذبوا فاي شيء كنتم تعملون ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ومنه قول الشاعر: الام وفيم ينقلنا ركاب: ونامل ان يكون لنا اوان: والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير فقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت فقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذي قصده المصنف ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اي بشرط ان يلي المقرر به الهمزة اي حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وانت ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول وكذا ابزيد مررت وافي الدار كنت وغير ذلك

وذلك فما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم أأنت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض المصنف عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام هو الذي كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام والجواب انه يدل عليه ما قبل الآية وهو انه عليه السلام قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم رأوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه ومن ذمه الاصنام وقد روي انهم هربوا وتركوه عند الاصنام ليس معه احد فلما رجعوه يكسرها اقبلوا اليه يزفون ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانها هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي فان هل يكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار واما سائر الاسماء الاستفهامية فللتقرير بما يسأل بها عنه نحو كم اتيناهم من آية بينة وماذا فعلت بفلان ومن الذي فعله ونحو ذلك والانكار كذلك نحو اغير الله تدعون اي بايلاء المنكر الهمزة كالفعل يعني اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه للانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا ضربت لو فعلت كذا ومن ذا فعل كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن اين تدري ما القرار من الريبة وما اشبه ذلك واما الهمزة فهي للانكار بما يليها كالفعل في قوله ايقتلني والمشرفي مضاجعي فانه ذكر ما يكون منكرا من الفعل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه الفعل لما ينبغي الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم

ونعلم من كلام المصنف أن الفعل الذي له مفعولان ... ان يكون [illegible] على سبيل التخصيص بحيث لو [illegible] ... ولا يكون محلا للإنكار ... والهمزة ... وإن كان محلا للإنكار ... [illegible]

القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى أغير الله أتخذ وليا فإن المنكر هو اتخاذ غير الله
وليا لا اتخاذ الولي وأما قوله تعالى أتتخذ أصناما آلهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الأصنام آلهة فلهذا
أولى الفعل الهمزة وكالحال في قولك أراكبا أسير إليه وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو
أزيدا ضربته يحتمل الإنكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر ونحو قوله تعالى أبشرا
منا واحدا نتبعه لإنكار المفعول فيقدر المفسر بعده وكذا إذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون
للإنكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لإنكار الحكم على أن يكون
التقديم لمجرد التقوي كما حمل صاحب المفتاح قوله تعالى أفأنت تكره الناس وأفأنت تسمع
الصم من قبيل تقوية حكم الإنكار نظرا إلى أن المخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم يعتقد
اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلها صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا إلى أنه عليه
وآله الصلاة والسلام لفرط شفقته على إيمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كأنه يعتقد قدرته على
ذلك لا يقال همزة الإنكار بمنزلة حرف النفي وقد مر أن ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا
فكيف حمله السكاكي على التقوي دون التخصيص لأنا نقول لو سلم أن الهمزة بمنزلة حرف النفي
في ذلك فإن السكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي
والتخصيص إن كان مضمرا أو منبئا للتخصيص إن كان مظهرا منكرا أو للتقوي إن كان معرفا
وقد أشار ههنا إلى نحو هذا التفصيل ثم قال فلا يحمل نحو قوله تعالى آلله أذن لكم على التقديم
فليس المراد أن الإذن ينكر من الله تعالى دون غيره ولكن الإنكار على الابتداء أراد أنه تقوية
حكم الإنكار وهذا يوضح أن مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وإنكار نفس الفاعل
إذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب إليه فيما سبق من أن المظهر المعرف لا يحتمل
اعتبار التقديم فكأنه بنى هذا على مذهب القوم ومنه أي ومن مجيء الهمزة للإنكار أليس
الله بكاف عبده أي الله كاف لأن إنكار النفي نفي له ونفي النفي إثبات وهذا
المعنى مراد من قال إن الهمزة فيه للتقرير أي لحمل المخاطب على الإقرار بما دخله النفي

النفي وهو الله كاف فالمراد بالنفي هو ليس الله بكاف وكذا قوله تعالى ألم نشرح لك صدرك
وألم يجدك يتيما وما أشبه ذلك فقد يقال إن الهمزة للإنكار وقد يقال إنها للتقرير وكلاهما
حسن فعلم أن التقرير ليس يجب أن يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من
ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين فإن الهمزة فيه للتقرير
أي بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بأنه قد قال ذلك فافهم وقوله والإنكار كذلك دال على
أن صورة إنكار الفعل أن يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة أخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة
أشار إليها بقوله ولإنكار الفعل صورة أخرى وهي نحو أزيدا ضربت أم عمرا لمن تردد
الضرب بينهما من غير أن يعتقد تعلقه بغيرهما فإذا أنكرت تعلقه بهما فقد نفيته من أصله لأنه لا بد
له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى آلذكرين حرم أم الأنثيين أم ما اشتملت عليه أرحام الأنثيين
الأنثيين فإن الغرض إنكار التحريم من أصله وكذا إذا وليها الفاعل نحو أزيد ضربك أم عمرو
لمن تردد الضرب بينهما وغير الفاعل نحو أفي الليل كان هذا أم في النهار وأفي السوق
كان هذا أم في المسجد إلى غير ذلك والإنكار إما للتوبيخ أي ما كان ينبغي أن يكون ذلك
الأمر الذي كان نحو أعصيت ربك فإن العصيان واقع وفي هذا الاستفهام تقرير مع
التثبيت والإنكار بمعنى أنه كان لا ينبغي أن يقع وعليه قوله أتوق البدر يوضع لي أيادي
فإنه للتقرير مع شائبة من الإنكار باعتبار أنه إنما يريد من ذلك أو لا ينبغي أن
يكون أي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو
أتعصي ربك يعني لا ينبغي أن يتحقق العصيان أو للتكذيب في الماضي أي لم يكن نحو
أفأصفاكم ربكم بالبنين أي لم يفعل ذلك أو في المستقبل أي لا يكون نحو أنلزمكموها أي
أنلزمكم تلك الهداية أو الحجة أي أنكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال أنكم
لها كارهون يعني لا يكون هذا الإلزام وعليه قوله تعالى هل جزاء الإحسان إلا الإحسان
وقوله أنت حرة وهل يكفر الضرغام قوت البرية إذا اذخر النمل الطعام لعامه وقد يكفر

[illegible marginal notes]

الهمزة لستم مداري كردين ... ای اکرهه علیه ... [illegible]

استفهام الانكار الذي يعني النفي المتوسع ايضا كقوله تعالى ماذا عليهم لو امنوا بالله يعني اي تبعة
ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا للذم والتوبيخ والانكار مصلحة فيه و
والتهكم عطف على الاستبطاء نحو اصلوتك تأمرك ان نترك ما يعبد اباؤنا والتحقير نحو من
هذا والتهويل كقراءة ابن عباس ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون
بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو
انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا الكلام والحاصل ان كلمة الاستفهام
اذا امتنع حملها على الحقيقة تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا ينحصر المتولدات
فيما ذكره المصنف ولا ينحصر شيء ايضا منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك سلامة الذوق
وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان
تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله تعالى الهادي ومنها اي من انواع الطلب
الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي
وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء
والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان
صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك
بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف في كونها
للقدر المشترك بينهما وهو الطلب وفي اشتراك اللفظ وقيل هي مشتركة بين الوجوب
والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن
والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب لما لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك
لم يجزم المصنف بشيء وذكر ما هو الظاهر عند العقل لقوة اماراته فقال والاظهر ان
صيغته من المقترنة باللام نحو ليضرب زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا فالمراد
اشارة اي ان اقسام صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بما ليس

بما ليس للفاعل المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل وهو عند النحاة من
اسماء الافعال والاولان من الغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على
سبيل الاستعلاء وتسميها النحويون امرا سواء استعمل في حقيقة الامر او في غيرها
حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسم
امرا تمييزا بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي على طلب الطلب مستعليا
سواء كان عاليا في نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك
الطلب اعني طلب الفعل مستعليا والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال
صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر
ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا يؤيد
كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نم ان
الامر في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في
قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل
انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع وامثالها فعلى هذا و
يمكن ان يجاب بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموا
اباحة مثلا يؤيد ذلك في الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره
اي لغير طلب الفعل مستعليا مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان لا يكون
لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالاول اشار بقوله
كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار
لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما
شئتم والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين ولا
والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او

جارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة وفي التعجيز لا
على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل
لا يصيرون حجارة وانما الغرض قلة المبالاة بهم (والتسوية نحو اصبروا او لا
تصبروا) والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان احد الطرفين
ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية
كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك التوهم
وسوى بينهما (والتمني نحو) قول امرئ القيس (الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح
منك بامثل) الاصباح الصبح وانجلي اي انكشف يقول لليل طال انكشف بالصبح
قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي هموم نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهاري
يظلم في عيني لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك
لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشواق ولاستطالته
تلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها وليس له طماعية فيه ولا توقع فلهذا حمل على التمني
دون الترجي والى الثالث اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله
(والدعاء نحو رب اغفر لي) فانه طلب للفعل على سبيل التضرع (والالتماس كقولك لمن يساويك
رتبة افعل بدون الاستعلاء) وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف انما
يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء (ثم الامر قال السكاكي حقه
الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء) ولتبادر الفهم
عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي
فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم
الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا الى انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع
مع تراخي احدهما (وفيه نظر) لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس

ليس مفهومه الا الطلب استعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه لا دلالة
للامر على شيء منها (ومنها) اي من انواع الطلب (النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء
وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل) وفي عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة
نهيا في اي معنى استعمل كما يسمى افعل امرا (وهو كالامر في الاستعلاء) لانه المتبادر
الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار
وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن
تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع
كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه
الاستمرار (وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك
كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال
باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان متقاربان ففي الجملة
قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك (كالتهديد
كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري) فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن
الامتثال ويستعمل لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على
سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على سبيل التلطف
فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي
لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط
المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك (وهذه الاربعة يعني التمني
والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان
المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الا
ستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك

ای ان تکرمنی اکرمک وفی النهی لا تشتمنی یکن خیرا لک ای ان لا تشتمنی یکن
خیرا لک وقد ذکر فی تحقیقه وجهان احدها ان هذه الاربعة فیها معنی الطلب
والطلب لا ینفک عن سبب حامل للطالب علیه هو وجود ذلک السبب الذی هو
مسبب عن ذلک الطلب فی الخارج لان العلة الغائیة بوجودها معلولة للعلة التی علتها
وان کانت بماهیتها علة لعلیة العلة الفاعلیة ولهذا قالوا ان الغائیة متقدم
فی الذهن علی المعلول ومتاخرة فی الخارج عنه وهذا معنی قولهم اول الفکر اخر العمل
ولما کان ذلک اعنی کون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب فی الخارج
مفهوما من ذکر الطلب ودل علیه ذکر السبب الذی یصلح سببا حاملا علیه اغنت هذه
القرینة عن ذکر حرف الشرط والسبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشیاء وثانیهما
ان کل کلام لا بد فیه من حامل للمتکلم علیه وهو الحامل علی الکلام الخبری افادة المخاطب
مضمونه وفی الطلبی کون المطلوب مقصودا للمتکلم اما لذاته او لغیره وحین یتوقف ذلک
الغیر علی حصوله وتوقف غیره علی حصوله هو معنی الشرط فاذا ذکرت الطلب ولم
تذکر بعده ما یصلح توقفه علی المطلوب جزما غلب کون ذلک المطلوب مقصودا لنفسه
لا لغیره والا ذکرت بعده ذلک غلب علی الظن کون المطلوب مقصودا لذلک المذکور
لا لنفسه فیکون اذن معنی الشرط فی الطلب مع ذکر ذلک الشیء ظاهرا هذا اذا کان
المذکور بعد هذه الاربعة صالحا لان یکون جزاء من مفهومها وقصد به السببیة بخلاف
قولنا ابن بیتک اضرب زیدا فی السوق اذ لا یصح لقولنا ان تبنه اضرب زیدا
فی السوق واما قوله تعالی قل لعبادی الذین امنوا یقیموا الصلوة فلان الشرط
لا یلزم ان یکون علة تامة لحصول الجزاء بل یکفی فی ذلک توقف الجزاء علیه وان
کان متوقفا علی شیء اخر ثم ان توقفت صح جزمک واذا لم یقصد السببیة
بقی المضارع علی رفعه اما حالا نحو ذرهم فی خوضهم یلعبون او وصفا نحو اکرم رجلا

ماذا لیس معنی الشرط والجزاء الا سببیة الاول وسببیة الثانی فالجزم بسبب [illegible]

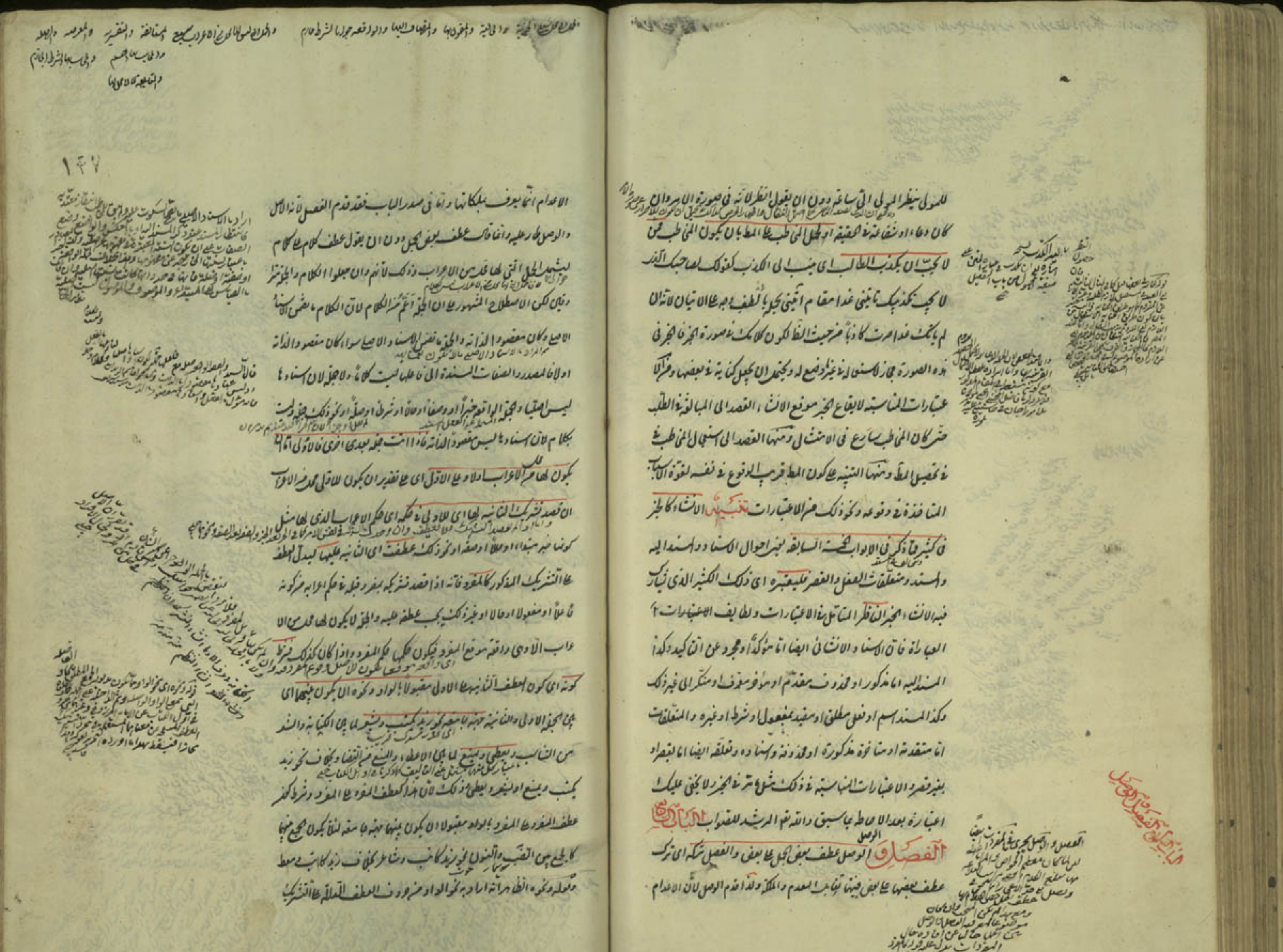
رجلا یحبک شیئا او شیئا فاجابا عن سؤال مقدر ... نحو قم یدعوک واما العرض وان
عده النحاة احد الاشیاء التی یقدر بعدها الشرط ویجزم فی جوابه المضارع کقولک الا
تنزل تصب خیرا ای ان تنزل تصب خیرا فمولد من الاستفهام ای لیس هو بابا
علی حدة بل الهمزة فیه همزة الاستفهام دخلت علی الفعل المنفی وامتنع حملها علی حقیقة
الاستفهام لانه یعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه یکون طلبا للحاصل فتولد منه
بقرینة الحال عرض النزول علی المخاطب وطلبه منه وهذه فی الحقیقة همزة انکار ای
لا ینبغی لک ان لا تنزل وانکار النفی اثبات فلهذا صح تقدیر الشرط المثبت
بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشیاء یجب ان یکون من جنسها فلا
یصح تقدیر النفی بعد المثبت وبالعکس مثلا لا یجوز لا تکفر تدخل النار او اسلم تدخل النار
فی ان تکفر او ان لا تسلم تدخل النار خلافا للکسائی فانه یجوز تعویلا علی القرینة ویجوز تقدیر
الشرط فی غیرها ای فی غیر هذه المواضع لقرینة نحو ام اتخذوا من دونه اولیاء فالله هو
الولی ای ان اتخذوا وارادوا اولیاء بحق فانه هو الذی یجب ان یتولی وحده و
یعتقد انه هو المولی والسید لان قوله ام اتخذوا انکار لکل ولی سواه فان قلت لا
شک انه انکار توبیخ بمعنی لا ینبغی ان یتخذ من دون الله اولیاء وح یترتب علیه قوله
فالله هو الولی من غیر تقدیر شرط کما یقال لا ینبغی ان یعبد غیر الله فالله هو المستحق
للعبادة قلت لیس کل ما فیه معنی الشیء حکمه حکم ذلک الشیء ولا یخفی علی ذی طبع سلیم
حسن قولنا لا تضرب زیدا فهو اخوک بالفاء بخلاف اتضرب زیدا وهو اخوک استفهام
انکار فانه لا یحسن الا بالواو الحالیة وذلک لانهم وان جعلوا الاستفهام الانکاری بمعنی
النفی لم یقصدوا ان لا فرق بینهما اصلا لان کل سلیم الذوق یجد من نفسه التفاوت
وانه یصح موقع احدهما حیث لا یصح وقوع الاخر وحذف الشرط فی الکلام کثیر ومنه
قوله تعالی لا یحزنک الله تعالی ومنها ای من انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال

قوله الا تنزل

نعم یجوز جعل [illegible] للاثبات ... ای ان تنزل ... الانبات [illegible]

بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فايا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد
لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي يناديه له يعني انه قد بلغ في علو الشان
الى حيث ان المطلب لا يفي بما هو حقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده كان
كانه غافل عنه بعيد واي والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر
في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله: اسكان نعمان الاراك تيقنوا: بانكم في ربع
قلبي سكان: وانما يقبل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل بل
للبعيد واستعمالها في القريب اما للاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو
يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المطلوب مع تهالكه على الامتثال كانه
غافل عنه بعيد نحو يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه امر بعيد نحو
يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد في التنبيه نحو اسمع يا ايها الغافل واما لا
نحطاط شانه تبعيده عن المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناه
وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه
حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا
افعل كذا ايها الرجل فان قولك ايها الرجل اصله تخصيص المنادي بطلب اقباله عليك ثم
جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما
لمحض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود بذلك
التصغير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا افعل ايها الرجل ونحن نفعل ايها القوم فكل هذا
صورته صورة النداء وليس به لان ايا ما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة
عما دل عليه ضمير المتكلم الذي قبل ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء لا
لكونه التقريع بادائه فقوله ايها الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في محل
النصب على الحال ولهذا قال المفسر تفسيره اي متخصصا من بين الرجال وقد يقوم مقام

مقام اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف
نحو انا معاشر الانبياء لا نورث وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المنصوب
ليس منقولا من النداء لان المنادي لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه
قطعا والمضاف يحتمل امرين النقل فيكون منصوبا بحركة مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون
منصوبا بتقدير اعني او اخص قال الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل لا ندعي لاب
الفرق بين ان ينصب بني نهشل على الاختصاص وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعله خبرا
لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم
وجهل من المخاطب بشانهم فاذا نصب امن من ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى
شانه لا يفعل كذا وكذا ومما تستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا الله من الم الفراق
ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها
التوله والتحير كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا وما اشبه ذلك كقوله ايا منازل
سلمى اين سلماك وكقوله يا ابني جدي فقد اقفرتما اين اهلك: صبري وعطري والاني
واتساعي: ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان
منه البر والبحر مترعا: وكقوله يا علي بكى عند كل صباح: ومنها الندبة كقولك
يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام
فتامل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة على انه من
الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى او
لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته في شيء يكثر
تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك
والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص واما
غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد
للمولى



للمولى ينظر المولى الى ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان
كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن
لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي
لا يحب تكذيبك تأتيني غدا مقام ائتني لحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان
لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في
هذه الصورة مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها وهذه الا
عتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب
حتى كأن المطلوب سارع في الامتثال ومنها القصد الى استعمال المطلوب في
تحصيل المط ومنها التنبيه على كون المط قريب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب
المتآخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر
في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه
والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي ذكر
فيه الانشاء والخبر الناظر المتأمل في الاعتبارات ولطائف الاعتبارات في
العبارة فان الاسناد والانشاء ايضا اما مؤكد او مجرد عن التأكيد وكذا
المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك
وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات
اما متقدمة او متأخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر او
بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك شيء في الخبر لا يخفى عليك
اعتبارها بعد الاحاطة بما سبق والله هو المرشد للصواب **الباب السابع**
الفصل والوصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك
عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام

الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل
والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام
ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترا
دفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد
الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته
او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها
ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست
بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة اخرى فالاولى اما ان
يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب
ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي حكم الاعراب الذي لها مثل
كونها خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت اي الثانية عليها ليدل العطف
على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه بمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه
فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الا
عراب الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط
كونه اي كون العطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي
بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر
من التناسب او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد
يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط كونه
عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة لئلا يكون الجمع بينهما
كالجمع بين الضب والنون نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط
وقوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك

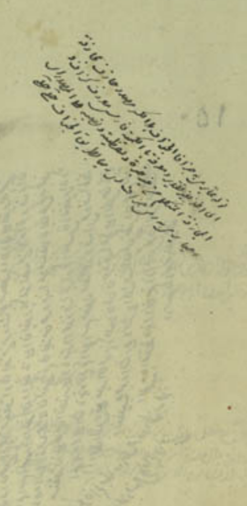


طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله تعالى وهذا انسب بالتنزيل اكثر من ان يحصى وقد
يجئ لمجرد الترتيب والتدريج في درج الارتقاء من غير اعتبار التعقيب والتراخي كقوله
ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله ثم وما ادريك ما يوم
الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف
جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد
سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يشتبه الامر ويشكل
فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين مضمون الجملتين في الحصول نصا لانك اذا
قلت يضر زيد وينفع من غير واو احتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك
يضر وابطالا له كذا في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم
واصل الشركة في مجرد الحصول غير متشابهة فتميزها ليس فيه العطف عما لالبس من الذي كان
يكسب بشيء عليه العبارات والا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف
سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل
التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا
لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف
وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله تعالى بهم وهو ان خذلهم وخلاهم
وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى
شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان
اذا في الآية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم ان العامل فيه اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم
ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم
فلا نسلم ان العطف على مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت
اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا

اذا خلوت قرأت القرآن يفيد معنى لا اقرأ القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك
باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما
على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا
وقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في
الخطابيات فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما
ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف
بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في
المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي اذا رجع
استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ
على قالوا من هذا القبيل قلت لا يصح لفساد المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم وجزاؤه
غير مستقيم لان جزاء اعني استهزاء الله تعالى بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم
اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزءون بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفع شر
المؤمنين عن انفسهم والتسلم عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلائل الاعجاز والا عطف
على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية
وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك ولكن قصد
اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي
بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اي
احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام
ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع والجمع
بين شيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على
نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ان لم يكن للاولى حكم لم

لتقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث
شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس
التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث
فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المقتضية اي الربط بالعاطف
فاخذ المص في تحقيق المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء
لفظا ومعنى اي يكون احد الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى كقوله
قال رائدهم ارسوا نزاولها : فكل حتف امرئ يجري بمقدار : الرائد الذي يتقدم
القوم لطلب الماء والكلاء ارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة
نزاولها اي نعالجها والضمير للحرب اي قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت
كل نفس يجري بمقدار الله تعالى وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير
للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان الاول انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك
لم يعطف عليه ولم يجعل الفعل مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء
بالمزاولة والا مرته الجزم بالعكس اعني بصير الارساء علة المزاولة كانه قيل
فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل
من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب على انه
مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لاولاهما
من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او نحوهما اشار الى تحقيق هذه المعاني
من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون لاولاهما محل من الاعراب او لا يكون
فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المثال بالتمثيل هو ما وقع
في كلام الرائد والجملتان في ذلك ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف
لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه مما له اعراب ولهذا اجمل كونه قولا

نحو قوله تعالى انا معكم انما نحن مستهزئون بحاله محل من الاعراب على ما مر او معنى اي لا
لاختلافهما خبرا وانشاء معنى وان كانتا خبرين او انشائين لفظا نحو مات فلان رحمه الله
اي ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف على لاختلافهما
فيهما والضمير للشان لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو
نائم ومثال العلم حسن ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى
او بدلا منها او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل
على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل
لم تنزل الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة
للاولى يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهما قسمان لانه اما ان تنزل الثانية من
الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او
منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب
وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب
جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وفيها وجوه اخر خارجة عن
الحق فانه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب والباء في قوله ببلوغه متعلق بوصفه
اي في وصفه ببلوغه الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء في قوله
بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه
بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما يجعل بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد
درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة
نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب
السماوية في مقابلته ناقص فانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اي
الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز



بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك الكتاب

مما يرمى به جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني

للمفعول والمرفوع المستتر عايد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله

ذلك الكتاب اي ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل

قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه وزان لا

ريب فيه وزان نفسه في جاء زيد نفسه والثالثة هدى اي هو هدى للمتقين فان

معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى

من الابهام والتعظيم وكنه الشي نهايته حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم

فاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك معنى ذلك الكتاب لان معناه كما

الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي

بحسب الهداية يتفاضل ليكن علمك بحسب ذلك اي على قدره ومقداره وتقديم الجار

والمجرور للحصر اي بحسبها يتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد

يتفاوت الكتب السماوية بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقران فانه فاق ساير الكتب

باعجاز نظمه قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه

اي وزان هدى للمتقين وزان زيد الثانية في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك

الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما

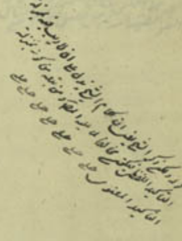
مختلفان في المعنى فلهذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوي هذا ولكن ذكر الشيخ في دلايل الاعجاز

ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له

وبمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته

او بدلا منها عطف على قوله موكدة للاولى اي القسم الثالث من حالة الاتصال ان

يكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية



القطيع الشنيع والمائم والعجيب الفليس الظاهر والطيف الدقيق

الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لا شبهة غير الوافية والمقام يقتضي اعتنا

بشانه اي بشان المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا

بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه لنكتة ككونه اي ككون النكتة مثل

كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فتنزل الجملة الثانية

من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا يعطف عليها لما بين

البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد

الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى

مما لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان ينزل

الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون

فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في

نفسه او ذريعة الى غيره والثانية اعني قوله امدكم بانعام الى اخره اوفى بتاديته

اي تادية المراد لدلالتها اي دلالة الثانية عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير

احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول

الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني

وهو ان ينزل منزلة بدل الاشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن

في السر والجهر مسلما اي ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحال

في السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي المخاطب

وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته عليه

اي لدلالته لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع

التاكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على

طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما كمال اظهار كراهة المنهي عنه

لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه بكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن

مدار قولنا لا تقيمن عندي على الوفق حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره

حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره

والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار

الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد المطابقة دلالته

على تمام ما وضع له بل على ما يفهم منه قصدا وصريحا بخلاف ارحل فان دلالته على

كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التاكيد بل

انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل

على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفته سره العلن

وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن

معناه اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد فيه من ذلك

نفيه عن الاقامة واظهار الكراهة وظاهر ان ذلك اي اظهار الكراهة لاقامته

ليس جزءا من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن فيمكن ان يقال انه

مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على

مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما قرر فيه تعسف

ونحوه اي ونحو لا تقيمن عندنا وقوله فحسبها في الجنى الدار حسنها لان

عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن تاكيد القوله ارحل او بدل كل

وغير داخل فيه اي عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل بعض

مع ما بينهما من الملابسة والملازمة فيكون بدل الاشتمال والكلام في ان الجملة

الاولى اعني ارحل منصوبة المحل لكونه مفعول القول كما تقرر او سوانهما

وقعلة في الشيء اعني الاية والبيت ان الثانية اوفى بتادية المراد بدل

بدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية بتمام المراد لكنها غير وافية اما في الاية فلما

فيها من الاجمال واما في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد من القصور او بيانا

لها عطف على موكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية

بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا يعطف

عليها لخفائها اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام

ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان

وزانه اي وزان قوله تعالى يا ادم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل

يا ادم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا

يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل

لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس بل الشامل وقد يعطف الجملة التي تقع بيانا للاولى عليها

على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي

سورة ابراهيم ويذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب

وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب وزادوا عليها زيادة ظاهرة

كانه جنس اخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا وتفسير المفرد من مفرداتها

كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بين اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو

قادر على كل شيء فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم واما قرع من كمال الانقطاع

والاتصال اراد ان يشير الى شبهيهما فقال واما كونها اي كون الجملة الثانية كالمنقطعة

عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها

على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى ويشبه هذا بكمال الانقطاع لانه يشتمل على مانع

من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفين انشاء وخبرا او المتفقين

الذين لا جامع بينهما يشتمل على مانع لكن هذا دونه لان المانع فيه خارجي ربما يمكن

ونحوه بحسب قربه ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انتى ابغى بها بدلا

اراها فى الضلال تهيم فان بين الجملتين الخبريتين اعنى قوله وتظن سلمى وقوله اراها

مناسبة ظاهرة لاتحادهما فى المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه فى الاولى محبوب

وفى الثانية محب لكن لم تعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغى

وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستئناف

كانه قيل كيف تراها فى هذا الظن فقال اراها تتحير او تهيم فى الضلال ومن هذا القبيل قطع

قوله تعالى الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعنى قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم

فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما ترى فظهر

ان قطعه ايضا للاحتياط كما ان هذا البيت للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يبين

امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا يقال انه تركه لظهور امتناع عطفه على الشرطية

على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها

وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي

الامر وقوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور

المناسبة بين المسندين اعنى استهزاء الله تعالى بهم وتقاولهم بهذه المقالات في الخلوات

الخلوات بل لاتحادهما في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين يستهزئ

كل منهما بالاخر بل لبيان انه علل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا وجملة انا معكم بما مر

لا بعدم الجامع بينهما فليفهم واما كونها اي كون الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى

فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل منزلته اي منزلة السؤال لكونها مشتملة

عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما تفصل الجواب عن السؤال

لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني في حالة المقتضية للقطع ان يكون

الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة

منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك

وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع

عن ان يسال او ان لا يسمع منه عطف على اغناء اي مثل ان لا يسمع من

السامع شيء تحقيرا له وكراهة لسماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه

او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف

او غير ذلك وليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال

كانه كلام المصنف فكان الاولى نظرا الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب

عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما ان يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها

منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجزء الاولى منشأ للسؤال كاف في

كون الثانية اتى هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف

حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم

الاية عما قبلها لان ما قبلها سيق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة

لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض

والاسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي

نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين

يؤمنون جار على المتقين فاما اذا ابتداته وبنيت الكلام لصفة المؤمنين

ثم عقبته بكلام اخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله ان الابرار لفي نعيم قلت

قد مر ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستئناف وانه مبني على

تقدير سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان

مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك اي

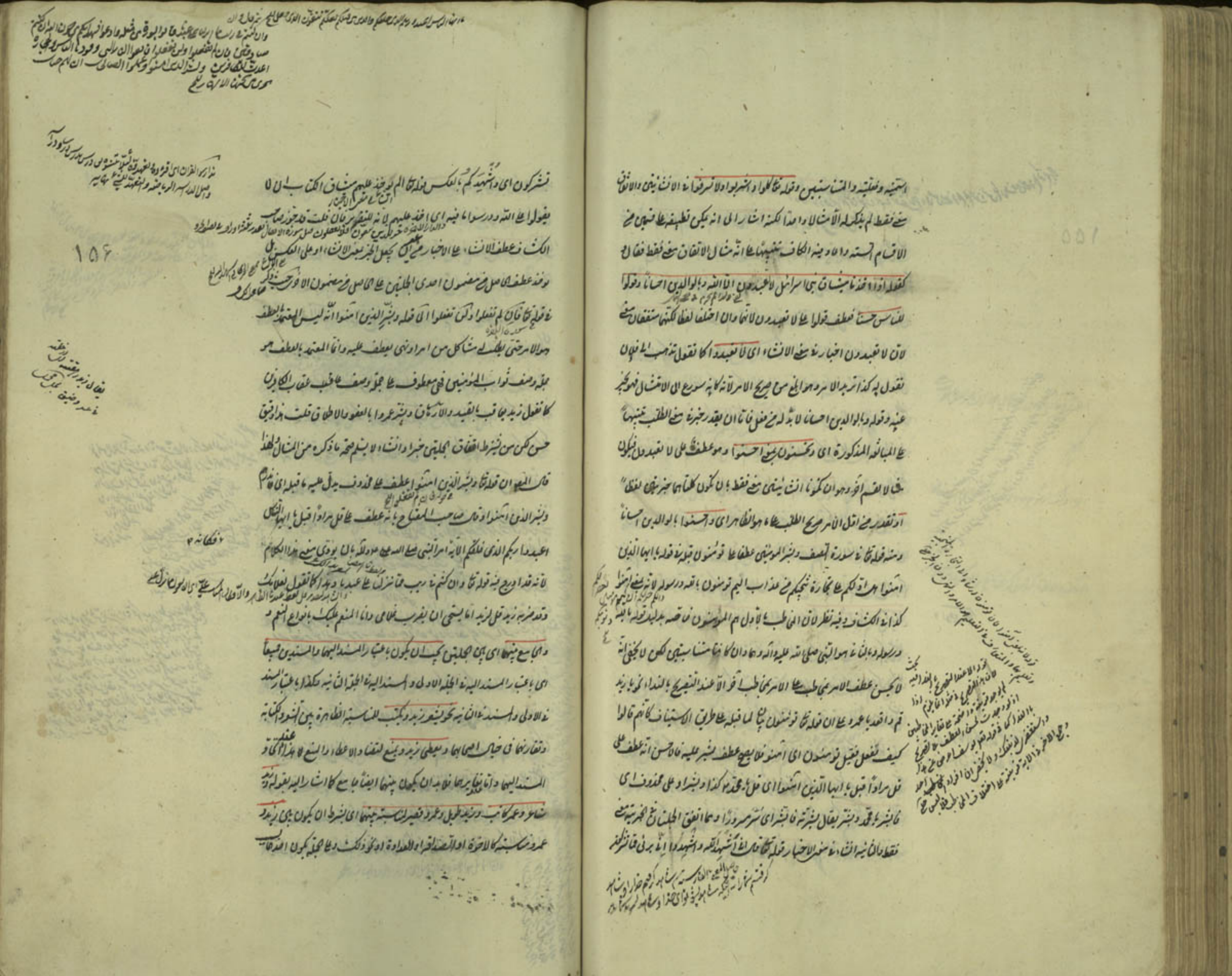
لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى استئنافا وكذا الجملة الثانية نفسها

يسمى استئنافا كما يسمى مستأنفة وهو اى الاستئناف ثلثة اضرب لان السؤال
الذي تضمنته الجملة الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لى كيف انت قلت عليل
سهر دائم وحزن طويل اى ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك لان العادة
انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب
علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه الحزن والسهر
لانهما ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص
وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ
نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان
النفس لامارة بالسوء فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب
عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضى تاكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد الخبرى
من ان المخاطب اذا كان مترددا في الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد
بالاقتضاء هنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت
اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اى هل العبادة
حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان لمطلق السبب ووصل لان الفاء حرف
موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفى بتقدير الواو والاستئناف
جواب للسؤال عن مطلق السبب اى لم تامرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين
فتفاوتت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرهما اى غير السبب
المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اى فماذا قال ابراهيم في جواب
سلامهم فقيل قال سلام اى حياهم بتحية بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت
اى سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة
عاذلة لا امراة عاذلة بدليل قوله صدقوا او لما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته

ان غمرته تنكشف كما هو شأن اكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله
ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استئنافا جوابا للسؤال عن غير
السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا وشمل المصنف بهذا المثال لان
السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على الاطلاق فكانه اقتصر الاول ورأى ان تنبيه
على خصوصيته كما في المثال الثاني فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال
عن تعيينه والاستئناف باب واسع متكاثر المحاسن وايضا منه هذا التقسيم
للاستئناف وهو ان منه ما يأتي باعادة اسم ما استؤنف عنه اى اوقع عنه
الاستئناف بحذف المفعول او بواسطة والاصل استؤنف عنه الحديث نحو احسنت
انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اى على صفة ما استؤنف
عنه دون اسمه يعنى يكون المسند اليه في الجملة الاستئنافية من صفات من قصد استئناف
الحديث عنه اعنى صفته تصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم
ومنه ما يأتي باعادة صفته اعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسنت
الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه
او هل هو حقيق بالاحسان وهذا اى الاستئناف المبنى على صفة ما استؤنف عنه
ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة في المثال المذكور
لما سبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علة له واما اذا اعيدت
المستأنف عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكر في الاستئناف بلفظ اسم
الاشارة نحو لك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر
انه من قبيل الثاني ومنه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت
ان كان السؤال في الاستئناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء
كان باعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث او مبنيا على صفته والا كان عن غيره

فلا بد لاشتماله على بيان السبب كأنه قيل ثم قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل
البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت
لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب ببيان سبب ذلك انه مستحق لذلك
الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه
حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس
يجري هذا في سائر صور الاستئناف فليتأمل في جميع صور الاستئناف فتحصره في هذين
القسمين ولهذا اوقات منه ومنه وان محبول اما داما فليتأمل وقد يحذف
صدر الاستئناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال كانه قيل
من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول
اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استئنافا جوابا للسؤال
عن تفسير الفاعل المبهم كاثر وقد يحذف الاستئناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول
الحماسي زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي ائتلاف في الرحلتين
المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام
وليس لكم الاف اي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين وبعده اولئك اومنوا
جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا
فقيل كذبتم فحذف هذا الاستئناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه
لدلالته عليه ويجوز ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا لسؤال اقتضاه
الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف
فيكون في البيت استئنافان كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول
بعينه لان قوله لهم الف في البيت اي كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استئنافا
جوابا له وبيانا لسببه فاقيم مقام المسبب قلت بل يحتمل التاكيد والبيان لكانه جملة

جملة في الوجه الاول مؤكدا للجواب المحذوف او بيانا او بدون ذلك اي بدون قيام
شيء مقامه اكتفاء بمجرد القرينة نحو فنعم الماهدون اي نحن على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف
اي هم نحن فحذف المبتدأ والخبر جميعا من غير ان تقوم شيء مقامهما ولما فرغ من الاحوال
الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام
فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد للكلام السابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا
اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية لانها بمعنى
الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا
ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة
للانشائية الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا فكان ترك العطف في
صورة القطع نحو وتظن سلمى البيت دفعا للايهام واما للتوسط اي واما الوصل للتوسط
بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع في خبط
عظيم وانما هو اما بفتح الهمزة عطفا على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع
الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فقوله اما الوصل لدفع الايهام
فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا وانشاء لفظا ومعنى فقط
ويكون بينهما جامع وانما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق من انه اذا لم يكن بينهما
جامع فبينهما كمال الانقطاع وهاهنا بذكر تفصيله هذا من ان الجامع بينهما يجب ان يكون كذا
وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كانت كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين
لفظا او يكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كانت
كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او تكون الاولى خبرية لفظا والثانية
انشائية او بالعكس فالجميع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله
وهو خادعهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين معنى لفظين



في الاخوة والبساله بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب وعمرو قصير اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يقع وان كان المسند ان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا اورد السكاكي في امتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن فانه لا يقع لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول القامة وقال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه في احد الجملتين بسبب المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه والنظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول السكاكي اي مع بين الشيئين قد نقل اليه كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله محتملا لما فيه انه اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما في نقل المصنف من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتادى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي القوة التي تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتادى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهي الحاكمة في المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دايما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شأنها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظم تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه

157

انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بينهما اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف او الظرف او الحال او نحو ذلك فظاهره انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية اذ تماثل هناك اي في تصور من تصوراتهما ثم اشار الى سبب كون التماثل مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فالمثلان اذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حضور احدهما في المفكرة حضور الاخر وانما قال عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي ضرورة انه متميز عن ساير المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الالات الجسمانية لانه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه للكلي بالذات وللجزئي بالالات وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعدد العوارض الكلية الحاصلة في العقل مثل ان نعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت العوارض كلية كان اشتراك زيد وعمرو فيها من الجزئيات بينهما في السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منهما وفيه نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد صرح بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما

في وصف له نوع اختصاص بها وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين
بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة
يستلزم حصول الآخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه
اثر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والاثر الآخر معلول فتعقل كل واحد
منهما بالقياس الى تعقل الآخر والاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر
فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه وذكرت مع العلة ان المثال الاول مثال التضايف بين
الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر
لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين
الا يرى ان تعقل الذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات ملكوفاته وبالعكس وكذا
تعقل خمسة من الزوج ليس بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات صور معقولة لا
محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا
فكذا العلة والمعلول كالنجار والسرير فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية معقولتان
لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد
بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم يحتال في ذلك
بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه
تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم
انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان
تحت جنس واحد وهو اللون وكذا الخضرة والسواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما
في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلثة التي في قوله ثلثة
تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض الامثال و
يتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه

في الاول فصل الحسي ... [illegible]

سر ... [illegible]

فانه يعرف ان كلا منها من نوع آخر وانما اشتركت في عارض وهو اشراق الدنيا
ببهجتها على ان ذكره في ابي اسحق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين
امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات
والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد
لان الايمان هو تصديق النبي صلى الله عليه وآله في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول
النفس لذلك والاذعان له على ما فسره المحققون من المنطقيين
مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه ان يكون مؤمنا اللهم الا
ان يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله وما يتصف
بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود
والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض والا
فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك ان الاسود مثلا هو المحل مع
السواد او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد با
عتبار انهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا
يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني
فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا
بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على
وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين
بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار
اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا
من هذا القبيل بهذا الاعتبار وان افاد الطرف قلت الفرق ان الوصفين المتضادين في
الاسود والابيض جزء مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما لا

خارجان واما الاول والثاني فان كانت الاولية والثانوية جزئيين من مفهوميهما كليتهما

ليسا بمتضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف فان العاشر ابعد من الثاني مع ان العدم

معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين كون سبب التضاد وشبهه جامعا وهميا

بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي النزاد وشبهه منزلة التضايف في انه لا يحضره احد

المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الاخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال

مع الضد من المغايرات التي ليست اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر ثم

البياض وكذا السماء والارض بنبرات وذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل

كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خيالي عطف

على وهمي والمراد بالجامع الخيالي امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث

الذات غير مقتض لذلك وهو ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية

الى ذلك واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات

ترتبا ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينهما اصلا في خيال وهي في خيال اخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صور لا تغيب

عن خيال وهي في خيال اخر مما لا تقع قط ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان

ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة

بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصورة في خزانة الخيال وبيان الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا

امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون

مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد

وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع

في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض

مثلا محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما مضادا للاخر

وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد هذا السواد والبياض معنى جزئي فان

ان تضاد هذا السواد والبياض جزئي فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه معه ايضا جزئي

فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد وبين انها

اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات وان اضيف الى الكليات كانت

كليات فكيف يصح جعل بعضها عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي

هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعل صورة مرتسمة في الخيال لانه ليس المعاني

وجميع ما ذكره الشارح التام في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من التقرير كلام المتاخرين

مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفردات الجملة مثل

الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف

في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبا فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع

نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب قلت

قلت ليس في هذا الكلام الا بيان ان الجامع بين الجملتين وانه ان مثل هذا الجامع هل يكفي

في صحة العطف ام لا فمسكوت عنه اما ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيها بامتناع العطف

فيما لا تناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون

باعتبار هما جميعا والسكاكي لما اعتقدان كلامه في بيان الجامع سهو منه والحاصل

غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله

اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد

قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبه تضاد وفي قوله الخيالي ان

يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما

اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيحتاج الى ان يريد بتصوريهما متصوريهما

حتى يكون له وجه صحة واما ما يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع

في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه

سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا البحث مما لا يدل عليه لفظ ولا ايماء قوله
في التصور رمزا فكما لا يخفى على من له ادنى معرفة باساليب الكلام فتأمل في هذا المقام
فان تحقيقه على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل
بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين او
فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين
مثلا او اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في
الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد فان صاحب المفتاح
وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصله بقوله كذا لاحتمال
كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدأين وقام وقعد خبرهما وان يكون فعليتين
بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما على مذهب من يجوزه ان يقدرا اسميتين
او فعليتين لا ان يقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط
ما كان ينبغي ان يصدر من مثله بل وجه الفصل ان الظاهر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة
الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك
في الثانية ايضا لتحصل المناسبة ولا يحصل المناسبة بان يأتي بالثانية فعلية
صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا اثبت على ما ذكره الشيرازي ومن تبعه في نحو زيد قام
وعمرا اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهو
عطف على الجملة التي هي خبر المبتدأ والضمير في محذوف اي واكرمت عمرا عنده
او في داره وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية
وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين
ان المعطوف عليه في ذي الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بمناسبة الا
سميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في ذي الوجهين واحد واختلاف الاعراب

باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته
وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول الا لمانع مثل ان يراد في احديهما المضي
وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احديهما المضي وفي الاخرى
المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وقوله تعالى ففريقا كذبتم وفريقا
تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان
جئتني اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر
تذنيب تمسه يتعقب باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير
الواو اخرى والتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل
وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون جملة اسمية على راي و
مضمون الجملة مطلقا على راي والتي ان اتاك الخ ليست مما نحن بصدده وتزول
اخرى كثيرا ما يقع بعد جملة الفعلية ايضا فمن اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه
ان يجعلها قسما آخر غير المؤكدة والمنتقلة ولم يسم دائمة او ثابتة وفي الجملة الحال الغير
المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا بحث عنها الا عن المنتقلة
فنقول اصل الحال المنتقلة ان يكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب
في الاسماء انما جيء به للدلالة على المعاني الطارئة عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال
على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف معلق آخر كالواو
واستدل المصنف على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اي الحال وان كانت
في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ
من حيث انك تثبت بها المعنى لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك في
قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك
جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له

انه على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصفه اي

ولان الحال في المعنى وصف لصاحبه كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد

في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية

وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من

غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر له ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض

والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها نعتا لا حالا وبالجملة

كما ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت

قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى

وهو عريان وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكا

لجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة

على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية

الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل

تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب معلوم حال من

قرية لكونها نكرة في سياق النفي فيعم فالحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله

على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو واصل الحال ان يكون بغير واو

ولكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة فانما جاز كونها جملة لان مضمون

الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي

الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان تتوقف على التعليق بما

قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام سابق

عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبته ولا بكما ثم توصل

به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع له فتحتاج الجملة الواقعة حالا الى سبب

١٢١

بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه

وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة

والخبر والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط

والا فالواو اشد في الربط لانها الموضوعة له في الحال لكونها فضلة بعد تمام الكلام

احوج الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو

التي اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق على الاستقلال بخلاف الحال المفردة

فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء الكلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت

وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفى في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة

فان الموصول لا يتم جزءا للكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد

يكون بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان يكون خالية عن ضمير صاحبها او

لا يكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب الواو

لتكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند الظرور

الملابسة على قلة ولما بين ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان

يقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيها فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي

يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا

لا مبتدا ولا خبرا ولا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدا وهو قوله

تصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت

تلك الجملة مع الواو وما لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال

عليه الا مجازا وانما لم يقل عن ضميره لئلا يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه جملة خالية

عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه

لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال غير الجملة وحق يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان

منتصب عنه حال متناولاً للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيفهم استثناؤها بقوله
الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاءنا زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قوله ويتكلم
عمرو حالا عن زيد لما سيأتي من ان ربط مثلها يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت
قوله كل جملة الخ شامل الجملة الانشائية وهي لا يصح ان تقع حالا اصلا سواء كانت مع الواو
او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون
الحال فيجب ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية
قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا من الجملة لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق
الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه
اذا اريد ذلك لزم ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو
ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان
الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون له
فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كالخبر والنعت فان المبتدا لعدم استغنائه عن الخبر
يعرف انا نفسه ما وقع بعده فهو ادنى صلاح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت
من الاشتراك والاتحاد المعنوي حتى كانهما واحد بخلاف الحال فانها فضلة ينقطع عن صاحبها
واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان فيه
الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك
الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف
الى انها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف
على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم
يكن بالصين ولو كان كائنا بالصين وقال بعض المحققين في التلويح انها اعتراضية و
نعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق

الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق الية ثلاثا ترى كل من فيها وحاشاك
فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام انا سيد ولد آدم ولا فخر والا عطف على قوله
ان تخلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان يكون فعلية
او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون
مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب فيها الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه
الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله
فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو ووجب
الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا
لان الاصل في الحال هي الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب
وقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها
الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام
في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض
من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى
المقارنة وهو كذلك اي المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن
لما جعلت الحال قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول
اي اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت الحال قيدا له كالمفردة هو
فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول اما دلالته على حصول صفة
غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فلانه فعل الفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات
يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال
يصلح للحال بناء على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال و
فيه نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقد مر ان

حقيقة الحال اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوايل المضارع والحال الذي
نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون فعل المقيد بالحال
وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا فالمقارنة لا دخل لها
في المقارنة فالاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا
وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو انه
قد جاء المضارع المثبت بالواو في النظم والنثر اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء
من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام
السلولي فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا
اي وانا اصك وانا ارهنهم فيكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى
لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت
واصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي
اي الواو فيهما اي في قوله واصك وجهه وقوله نجوت وارهنهم للعطف لا للحال
وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل
قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع حكاية
للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في زمان الماضي واقع في هذا الزمان
فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني بمعنى مررت واذا
كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران
جائزان يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح اما مجيئه بالواو فهو كقراءة ابن
ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان لا للنفي
دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه
على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون

النون فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو فاشار
اليه بقوله نحو وما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى انفع حال كوننا
غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما جاز في المضارع المنفي الامران
لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه فعلا منفيا والمنفي
من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على
حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا المنفي
بما او لا دون لن لانها حرف للاستقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف
الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه اي الحال التي تقارن الاستقبال
وان تاخرت حقيقة لان لفظ يركب في قولنا زيد يجيء غدا يركب حال بعد المجيء غير
حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة
الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي
بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه
ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول جوز ذلك قال الشيخ
عبد القاهر في قول مالك بن رفيع اتاكم ابن دقي وتوعدونا وكنت وما ينهنهني الوعيد
ان كان ما نهه والجملة الواقع عليها الواو في موضع الحال فالنفي وجدت غير منهنه بالوعيد
وغير مبال به ولا معنى لجعلها قصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران اعني دخول
الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة الفعلية ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى
اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون
الواو هذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فيعني به المضارع المنفي بلم ولما فان كلا
منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي واشار الى امثلته بقوله وقوله انى يكون
لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام

أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم وأهل شال المنفي
لما تجردوا عن الواو لأنه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم أشار إلى سبب
جواز الأمرين في الماضي مثبتا كان أو منفيا بقوله وأما المثبت فلدلالته على حصول
في حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن
الحال ولهذا أي ولعدم دلالته على المقارنة يشترط في الماضي المثبت أن يكون مع
قد ظاهرة أو مقدرة لأن قد تقرب الماضي من الحال ويرد عليه أن الإشكال المذكور وهو
أن المعتبر في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم وإذا
كان العامل والحال ماضيين يجوز أن يكونا متقارنين كما إذا كانا مضارعين والجواب أن لفظ قد
إنما تقرب الماضي إلى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في
الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاءني زيد في السنة الماضية وقد
ركب فرسه ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هو زمان التكلم لوجب تصدير المضارع
المثبت بالواو إذا كان العامل مستقبلا كقولنا يجيء الأمير غدا والجنائب بين يديه لعدم
المقارنة للقطع بأن المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن أن يقال في هذا المقام
أن حالية الماضي وإن كانت بالنظر إلى عامله ولفظة قد إنما تقربه من حال التكلم فقط
والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية ثبات في الماضي والحال في نحو [illegible] فاكتفوا
بلفظ قد الظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه كما ترى في اشتراك [illegible]
الجملة الحالية عن حرف الاستقبال نظرا إلى أن تصدير الماضي المثبت بلفظ قد لمجرد استحسان
لفظي وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله مدة طويلة لكن
تصديره بلفظ قد يكسر سورة الاستبعاد كقول أبي العلاء أصدقه في مرية وقد امترت
صحابة موسى بعد آياته التسع وبالجملة يجب أن يعلم أن الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب
أن يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وأنهما متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان

بطلان ما قال الشارح من أنك إذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز أن يكون
حالا إن كانت الكتابة قد انقضت ويجوز أن يكون حالا إذا كان شرع في الكتابة ولم يفرغ
منها جزءا إلا أنه متلبس بها مستديم لها فإن انقضاء جزء منها يجيء بالماضي والتلبس بها
ودوامه عليها صح أن يكون بلفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال وأما الماضي المنفي فلدلالته
فيه على المقارنة مع انتفاء المقارنة والحصول الظاهر لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة
فيه لا زيادة بيان فقال وأما المنفي أي وأما جواز الأمرين في الماضي المنفي فلدلالته
على المقارنة دون الحصول أما الأول أي دلالته على المقارنة فلأن لما للاستغراق أي
لاستمرار النفي من حين الانتفاء إلى زمان التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم أي عدم
نفع الندم متصل بزمان التكلم وغيرها أي غير لما مثل ما ولم لانتفاء متقدم على زمان التكلم
مع أن الأصل استمراره أي استمرار ذلك الانتفاء وإن جاز انقطاعه دون زمان التكلم
نحو لم يضرب زيد أمس لكن ضرب اليوم فيحصل به أي بالمنفي أو بأن الأصل فيه الاستمرار
الدلالة عليها أي على المقارنة عند الإطلاق أي عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك
الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد أمس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فإن وضع
الفعل على إفادة التجدد وتحقيق أن يكون الأصل استمراره فإذا قلت ما ضرب أفاد استغراق
النفي لجميع أجزاء الزمان الماضي وذلك لأنهم أرادوا أن يكون النفي والإثبات
مقيدا بجزء من الأجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الإثبات
بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق إذ استمرار الفعل أصعب وأقل
من استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الأمر وكان النفي أيضا
وإنما يشتغل [illegible] ذلك وتحقيقه أي تحقيق هذا الكلام وهو أن الأصل
في النفي الاستمرار دون الإثبات أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرار
الوجود لأن بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج إلى سبب موجود لأنه وجود

عقيب عدم والوجود حادث فلابد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم
فلا يحتاج الى وجود سبب موجود بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث
العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر
الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن من
الوجود وبالجملة لما كان الاصل في المنفي الاستمرار حصلت من المقارنة الدلالة على المقارنة
وقد عرفت ما فيه واما المثبت اي كون الامر على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة
فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي
المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة
لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه فيمن رفع
فوه وعوده على الابتداء اي رجع على ما ابتدأه على ان البدء مصدر بمعنى المفعول
وان دخولها اي والمشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها
اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابط
نحو قوله تعالى فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او
وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية
من الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير ذي
الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء
زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل
وتنضم اليه في الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك
اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه
صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات
لان اعادة ذكره لا يكون حتى يقصد استئناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركته
بحاله

تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو
يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للمسرع اثباتا وعلى هذا فالاصل
والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه
واصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه وذلك ان معنى قولك فوه الى في مشافها
ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء منه واما قوله اذا اتيت ابا مروان تسأله
وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه يتقدم الخبر في المعنى من قولك وجدته
حاضرة اي حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم ويجوز
ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد هذا كلامه ولا يخفى الاعتبار
والذي يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جاءني زيد وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع
امامه او مسرع اولى منه في جاءني زيد وهو يسرع او مسرع وقال الشيخ في موضع آخر انك اذا
قلت جاءني زيد السيف على كتفه او خرج التاج عليه كان كلاما نافرا لا يكاد يقع في الا
ستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني زيد وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج في ان المعنى
على استئناف كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك
فظهر منه ان الجملة الاسمية لا يكون تجردها عن الواو الا بضرب من التأويل والتشبيه
بالمفرد وهذا ايضا كلام الزمخشري حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية
اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي العطف لان واو
الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح
واما جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو انه في موضع
الحال اي متعادين يعادي بعضها بعضا وجاز بلا واو لانه بمنزلة المفرد وبهذا الكلام
جاءني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه
خبيث والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاءني

زيد بهذه الحيلة واذا قلت جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه
على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استأنفت خبرا وابتدأت
اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجيء
بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واو الحال لا تخرجها عن كونها
مجتلبة لضم جملة الى جملة كالفاء في جواب الشرط فانها جيء بها بمنزلة العاطفة في انها جاءت
لربط جملة ليس من شأنها ان يرتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزاء
المستغني عن الفاء لان من شأنه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني زيد وهو مسرع او
غلامه يسعى بين يديه او سيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شأنه ان يرتبط بنفسه
ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي
ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد
اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة او لم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبكرا مصاحبا
للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا علي شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله
علي سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم
مرتفعا بالظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا
ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا
مع قد وقال المص لعل اختيار تقديره باسم الفاعل رجوع الى اصل الحال وهي
المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو
قليلا كقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق
لم يجوز التقدير بالمضارع لامتناع مجيئها بالواو هذا كلامه وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال
الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب ان يذكر مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال
على الخصوص دون الخبر والنعت ولانا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع

امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضي الا ترى انه اختير
تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع
والحق ان على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فيكون
الجملة اسمية كما اجاز ذلك في نحو افي الدار زيد وأقائم زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة
بالماضي او المضارع او ان يكون حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه
ترك الواو والاخيران مما يمتنع فيه الواو فمن اجل هذا كثر فيه ترك الواو هذا اذا
لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني
رجل فارس وعلى كتفه سيف وما الحكمة من قرية الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ
ايضا قوله ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على
المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اي الفرزدق فقلت عسى ان
تبصريني كأنما بني حوالي الاسود الحوارد من تخردا اذا غضب فقوله بني الاسود جملة
اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كأن عليها لم يحسن الكلام الا
بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى
الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال
كقول ابن الرومي والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال
ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحالان اعني الجملة الاسمية و
سالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهي ان يكون احوالا متعددة صاحبها
واحد كالكاف في يبقيك ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون
صاحب الحال الثانية الاسم الذي يشتمل عليه الحال الاولى مثل ان تجعل قوله
برداك تبجيل حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال
يجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو فوه الى في



واهبطوا بعضكم لبعض عدو او خبرا نحو وجدته مافراه الجود والكرم فلا يحكم بضعفه مجردا
عن الواو لكون الربط في اول الجزء بهذا البيان من هذا القبيل والا فهو ضعيف [illegible]
كقوله نصف النهار الماء غامره الفن الثالث الايجاز والاطناب والمساواة
قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين من الامور النسبية التي يكون
تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالقياس الى كلام ازيد
منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما
الا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن التنصيص على التحقيق والتعيين ان الاتيان بهذا
المقدار ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام
يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يمكن ان يقال على
التحديد والتحقيق ان هذا ايجاز وذلك اطناب والبناء على امر عرفي اي والا البناء
على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة
ولا عي وفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو
اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال
ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت
ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق ثم قال الايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف
والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع تارة الى ما سبق
اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه وترجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا
بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف
الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من
عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارات اللائقة بالمقام بحسب مقتضى
الظاهر كقوله تعالى قال رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا فانه اطناب بالنسبة

بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب قد شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه
الكلام لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه
الكلام غاية البسط ويبلغ ذلك كل مبلغ فكانه قيل للايجاز معنيان الاول
كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام
وبينهما عموم من وجه لصدقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومقتضى المقام جميعا
كما اذا قيل رب قد شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون
الثاني كما في قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدا فانه اقل من عبارة المتعارف وهو
هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما مر
وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله رب اني وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين
المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق الذهن اليه مما ذكر في الايجاز
والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب
بالمعنى الاول حيث تامل وقد توهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار
هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى
المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف
ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام
لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه
لان كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق معانيها وتعرف
بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه
انه لا يمكن ان يحقق ويبين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب على
ما مر وهذا ضروري وليس المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره
السكاكي تعريف لهما ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف رد بعلى اي لكلام

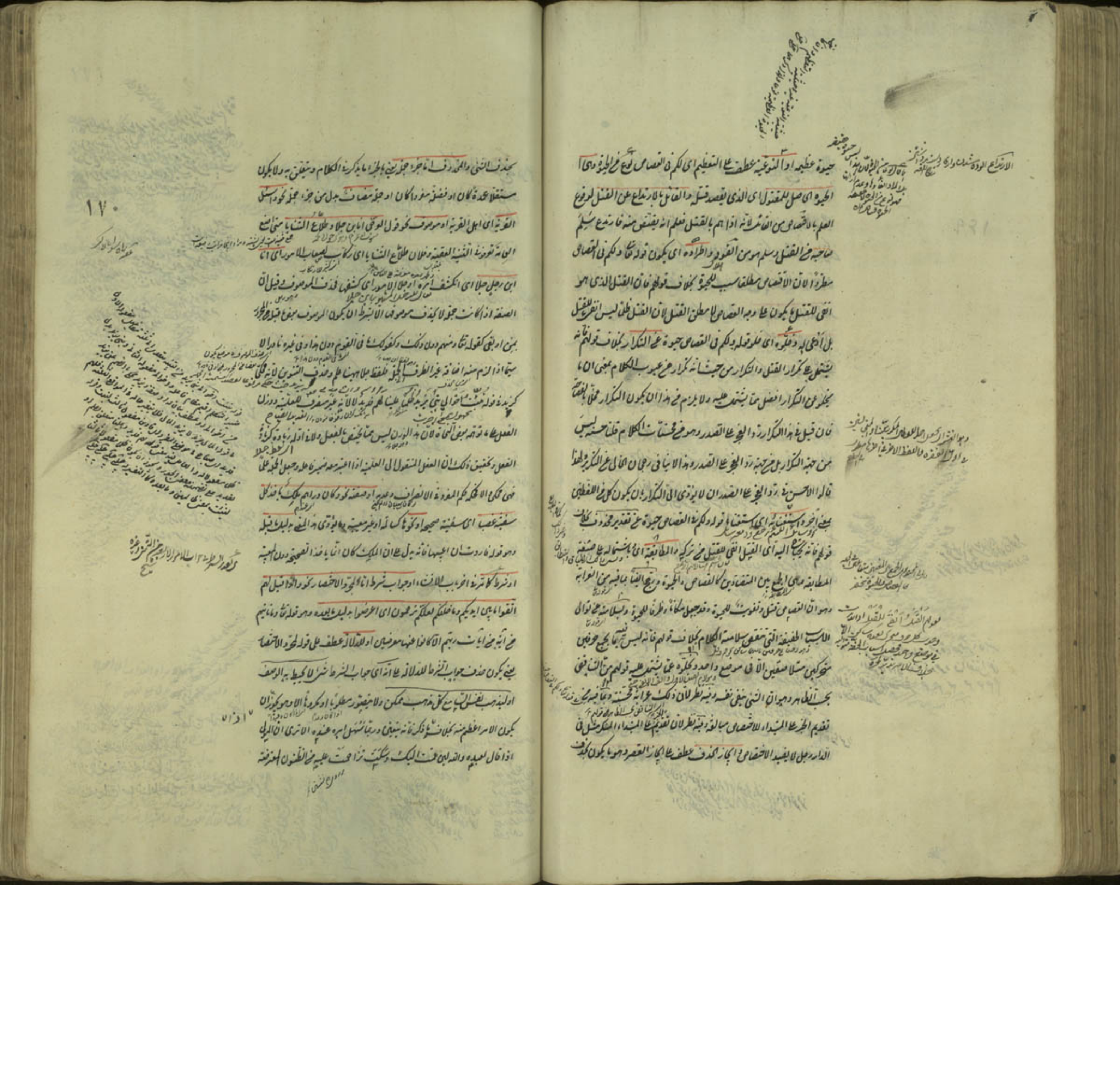
فقد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بالبسط من
الكلام المذكور رد الى الجهالة لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيته لاختلاف
طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه و
يحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والقدرة على تاديته
المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف فيه وذلك بحسب مناسبة المقام
انما هي من داب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني
حد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في المحاورات اليومية جبل يجب الوضع على المعاني
المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة
الى الجميع واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم
يعرفون ان اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما
نبذ من ذلك في الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب او الى
الفهم ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له اولا الثاني اما ان يكون
ناقصا عنه او زائدا عليه والثاني فهو اما ان يكون وافيا به اولا والزائد اما ان يكون
لفائدة اولا لفائدة فهذه طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان واما المقبول من
طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ مساو له اي للاصل المراد او بلفظ ناقص عنه
واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز
ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة
واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف
به كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري والعيش خير في ظلال النوك اي
الحمق والجهالة ممن اي من عيش من عاش كدا اي مكدودا متعوبا اي التاعب
في ظلال العقل يعني ان اصل مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش

العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر
في العرف ان العيش المعتد به اعني العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء
المتأملين في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش
الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحرزين في امورهم واشار بلطف
وجه الى ان العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا
يكون الا عيش العاقل حتى كانه لو ذكر الناعم في ظلال العقل لكان كالتكرار ونبه على
ذلك بلفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد
لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قول عدي بن الابرش يذكر غدر
الزباء بجذيمة بن الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى اي وجد قولها كذبا
ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما التقديد التقطيع و
الراهشان العرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه والفى لجذيمة وفي قددت
وقولها للزباء وعن الحشو المفسد اي واحترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة
لا لفائدة بحيث يكون الزيادة متعينا وهو قسمان لانه اما ان يكون مفسدا
للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد كالندى في قوله اي كلفظ الندى في بيت ابي الطيب
ولا فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب
اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث وانما صرفها للضرورة فالمعنى انه
لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا
انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه
الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن فيه فضل
وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء الزمان عليه صبره على
المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل بمجرد طول الزمان يهون على النفس الصبر على المكاره

ولهذا يقال حيث ان لي صبر ايوب فمن ابن لي عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا
تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه دائما بخلاف ما اذا تيقن بالموت
فقد هان عليه بذله ولهذا قيل كل واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الآكل
وما يقال ان المراد بالندى بذل النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى
ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس الا عدم التحرز عن الامور التي من
شانها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في
الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل
البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد كقوله اي من الحشو الغير المفسد للمعنى
كلفظ قبله في قول زهير بن ابي سلمى واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في
غد عمي فان قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وضربته بيدي ولا يعد مثل
هذا القصور من الحشو لوقوعه في التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك
انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبه يا هذا كتبته
بيمينك هذه واما قوله ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان
فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى كالالفاظ المهملة التي هي اجراس نغم لا معاني لها
وذلك لان القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه موثر في القلب وما لا معنى
له مقول بالفم لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم السادسة واما
لانها الاصل والتعبيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيئ الا باهله وقوله اي قول النابغة
يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتأى
هو اسم الموضع من انتأى عنه اي بعد عنك واسع اي ذو سعة وبعد شبهه
بالليل لانه وصفه في حال سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان ابعد في
الهرب فصار اي اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولان له في جميع الآفاق مطيعا

مطيعا لاوامره يرد الهارب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان في الآية
حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة
قلنا اعتبار ذلك امر لفظي ورعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه
تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة
لفظ الآية والبيت في تادية اصل المراد مع انه صرح كثير من النحاة بان مثل
هذا الشرط اعني الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر
وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان
المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا له الى ان لا يقدم
على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان
ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق
به الظرف قلت لما سد الظرف مسده وجب حذفه لعدم احتياج تادية اصل المراد
اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا لا يصح ان يقال ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به اصل المراد
وتقدير الفعل انما هو لمجرد رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر لا بد ان يتعلق بفعل
وفضله اي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى
وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اي اللفظ الذي يناظر قولهم القتل
انفى للقتل منه اي من قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظره منه هو في القصاص
حيوة لان قوله ولكم لا مدخل له في المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل انفى
للقتل اربعة عشر والمعتبر هو الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز يتعلق بالعبارة
دون الكتابة والنص على المطلوب الذي هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على
التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اي منع القصاص اياهم عما
كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص

فحروف في القصاص حيوة احد عشر وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر





عن نفسه وفي شانه حتى تشبيها اي الحب والارادة والعادة وذلك على الثاني بدا اي المراد في
لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه اي لقهر الحب المفرط صاحبه
وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر ساجنيه ولا في شانه لكونه شاملا له ويتعين ان يقدر في
مراودته نظرا الى العادة ومنها اي من ادلة تعيين المحذوف الشروع في الفعل لان
الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي يشرع فيه واما الدلالة على المحذوف
فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد من فعل يتعلق هو به على ما تشهد به القوانين
النحوية ويدل على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدا
له اي يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله اقرا وعند الشروع في القيام او القعود
بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران اي من ادلة تعيين المحذوف
هو اقتران الكلام بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست فان كون هذا
الكلام مقارنا لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء
الالتيام والاتفاق يقال رفات الثوب ارفاه رفاءة اذا اصلحت ما وهى منه والاطناب
اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى موضحة
والعلمان خير من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من
ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان ذلك اوقع فيها من ان يبين اولا او ليكمل اللذة
بالعلم به اي بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول
بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل واذا حصل به الشعور به
دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتالمت بفقدانها اياه فاذا حصل العلم به على
سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل و
اقوى وكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم لا نقل تبشري وكن بشريا
وما بوافي ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله في ظلل من الغمام فانه

فانه جعل العذاب الذي ياتيهم في الغمام الذي مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا
جاء من حيث لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف
اذا جاء الشر من حيث لا يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع
لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لي
صدري ويسر لي امري فان اشرح لي يفيد طلب شرح شيء ما له اي للطالب وصدري
يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون
للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون ذلك للتفخيم والتعظيم وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا
اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين كقوله تعالى واذ يرفع ابراهيم القواعد من
البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اي من الايضاح بعد الابهام باب نعم
على احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى
نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان المقام اتيم فيه الفاعل اولا وفسر
ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب
يعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه اي حسن باب نعم
سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الا
طناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من حيث حذف المبتدا الذي هو
صدر الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب من قبيل الاجمال والتفصيل
وذلك لان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي تطرب بها النفس عند
وجدانها تاثر وانفعال عجيب انما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين لا
يصدق على ذات واحدة ومعان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة
واحدة وهذا محال ومنه اي من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز
الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم ويشب فيه

حصل ان الحرص وطول الامل لوازيد الاخف رالقبيل ثبت فيه الحرص وطول الامل
لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق ويسمى هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف
فكانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف
واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام والمعنى بذكر الخاص
بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف كما لا بدال ونحوها واما معطف
الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس
من جنسه اي جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات
يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بماله من الاوصاف الشريفة جعل كانه شي
اخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه
والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اي الوسطى
من الصلوة او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثرين
ومنه قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقد يكون في كلام نحو
قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه
قوله تعالى اصبروا وصابروا لان المصابرة باب من الصبر وذكره بعده تخصيصا
لشدته وصعوبته واما بالتكرار لنكتة ليكون الاطناب بالتطويل كتاكيد الانذار
في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر
لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه ما لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا
فينتبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطاء فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من
هول لقاء الله وفي تكريره تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة
على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم
اقول لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد

لمجرد التدريج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا
ان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما
ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما
ينفي التهمة والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي
امن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها
زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت
للسماحة مضجعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا
ومنها ذكر ما قد بعد بسبب طول في الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا عن الرابطة
كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان
ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني اذا
قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون مع رابطة كما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله
فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني واما
بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم
البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي قول
الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اي تقتدي الهداة به كانه
علم في راسه نار اي جبل مرتفع في راسه نار فان قولها كانه علم واف بالمقصود
وهو تشبيهها بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في راسه نار ايغالا
وزيادة في مبالغة وتحقيق اي كتحقيق التشبيه في قوله اي قول
امرء القيس كان عيون الوحش حول خبائنا اي خيامنا وارحلنا الجزع الذي
لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد و

وبياض فشبه به عيون الوحش كنه اي بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيق للتشبيه لان
الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا
كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع الذي
فيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون
عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه يتبين بطلان ما قيل ان المراد بانه
قد طالت مسايرتهم في المفاوز حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكذا فيه توهم
غير المقصود في بيت السقط فسقاها الكاس من فم مثل خاتم من الدر وكان الكاس
غالبا مما يكرع فيه كل احد اهل المجلس كانه يقبله وقع ذلك بان وصفها بانه لم يقبل
لكن يكثر مكيف عزة فعلى هذا الحقيق الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم
الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها وتمثل لذلك في غير الشعر بقوله تعالى قال يا قوم
اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون
مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب
في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا
والآخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى الجملة الاولى
للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره
واخص منه من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التاكيد وهو اي التذييل ضربان
ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك
جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازي
ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واما على الوجه الآخر وهو ان يقال
ان الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل تارة في المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما
استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا اي عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي

نجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد
وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبله جاريا
مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان
الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد
افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون
تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني وكل منهما
تذييل على ما قبله وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى لفظ ايضا تنبيه على ان
هذا القسم للتذييل مطلقا يعني قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا
ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين اخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا التقسيم
للضرب الثاني كما توهمه نظرا الى الامثلة بعض من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل
الذي يجب ان يكون لتاكيد الجزء السابق اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه
الآية فان زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم
كقوله اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا لعمومه
لوقوعه في سياق النفي او حالا من المخاطب في ولست وهذا احسن من ان
يكون صفة لاخ موصوف بالنكرة يعني لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك
مما لا تلمه ولا تصلحه على شعث اي تفرق وذميم خصال اي الرجال المهذب
اي المنقح الفعال المرضي الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من
الرجال وعجزه تاكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب
في الرجال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي
والاحتراز عن الشيء وفيه توق عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام
يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يؤتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكره

شاملين لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في اخره فالاول
كقوله اي قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اي غير مفسد الديار وهو حال من فاعل
من سقى اعني قوله صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي
اي تسيل لان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك
بتوسط قوله غير مفسدها والثاني نحو قوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة
على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان
ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم
واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولذا عدي الذل بعلى لتضمينه معنى العطف
كأنه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة
على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا
القسم قول كعب ابن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو
مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فازال هذا الوهم بان
حلمه انما هو في وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا
واما المصراع الثاني فزعم المفتاح انه تأكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله
وجوابه انه غير مليم مبين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون مهيبا مبين لا يحسن الحلم
يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا لتأكيد المفهوم لا تكميلا
كما يقول زعم الناس وفيه نظر لانا لا نم ان من لا يكون مهيبا مبين لا يحسن الحلم يكون
مهيبا في عين العدو بجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبأ به والذي
يخطر بالبال ان في البيت لطف وادق مما يشعر به كلام المفتاح وان المصراع الثاني
تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه في تلك الحالة ليس مهيبا لما
في البشاشة وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع

مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم
بحيث يهابه العدو لتمكن مهابته في ضميره فكيف في غير تلك الحالة واما بالتتميم
وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون
الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه
والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله اي يطعمونه على حب الله فهو مما يكون فيه
لانه لتأدية اصل المراد وكتعليق المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا
ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل المدة وانه اسرى
في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين الكلامين متصلين
معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام
هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع
والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تأكيدا او بدلا منه كالتنزيه
في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه
بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله تعالى ولهم ما يشتهون عطف على قوله
لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله تعالى وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء في قوله
اي وكالدعاء في قوله عوف بن المحلم الشيباني يشكو كبره وضعفه ان الثمانين
وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان اخر فقوله
وبلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية
كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا
انها اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو الا انا والحوادث جمة فانه تأكيد
وجوب اتباع ملته ولو جعلته عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثلها ذكره في قوله
تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قوله انى وضعتها انثى

ومن قوله واني سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق
واشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وانتم
ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة في غير
موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله اي وكالتنبيه في قول
الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا ان هي المخففة وضمير الشان
محذوف يعني ان المقدرات آتية البتة وان وقع فيها تأخير وفي هذا تسلية وتسهيل
للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيه
شائبة من السببية ومما جاء اي ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر
من جملة ايضا كما ان الواقع هو فيه اكثر من جملة قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم
الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله تعالى ان الله يحب التوابين
ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى اشار اليه ايضا بقوله
فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله يعني ان المأتي
الذي امركم به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي من الاتيان طلب النسل لا قضاء
الشهوة فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض
الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكتة الاعتراض تخصيص احد المذكورين
بزيادة التأكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا
على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا
وقوله حملته امه اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم
مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رأيت
لهيبه يا جنتي لرأيت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع جهنم وللاستعطاف
ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي اليأس راحة

فاته ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب
فبين سببه بان في اليأس راحة وقال قوم قد تكون النكتة فيه اي في الاعتراض
غيره ذكر مما سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام
خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني ان القائلين بان النكتة في الاعتراض
قد تكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض آخر
جملة لا تليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في اخر الكلام
او تليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند
هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة
او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون النكتة
دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط ان لا يكون لها محل من
الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهو
ان يؤتى بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه
ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول
القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم وقلتهم فازال ذلك الوهم بوصفهم بالانتصار
من قاتليهم وكلامه ههنا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من
الاعراب وهذا مما لم يشعر به تفسيره للتذييل لجواز ان يكون جملة ذات محل من
الاعراب تعقب بجملة اخرى تشتمل على معناها مع تبعيتها في اعرابها فلا منها او تأكيد او يكون
الغرض منها تأكيد الاولى اللهم الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على الاشتهار
والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الا
عراب وبعضهم كونه اي وجوز الفرقة الاخرى من القائلين بان النكتة في الاعتراض
قد تكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء

الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض
صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظ وانا على ما ذكره في الايضاح حيث قال وفرقة تشترط
في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا تشترط ان يكون
جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين اي في اثناء الكلام
او بين كلامين متصلين معنى ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب
جملة كان او اقل من جملة او اكثر ففيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عند
هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير
جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه اما
يكون بفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل لها
من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان له
محل من الاعراب او لا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند
هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما اذا كان اقل من جملة او اكثر فهو
لان ما هو اقل من الجملة لا بد ان يكون له محل من الاعراب نعم الجملة لا بد ان خبط واما
بغير ذلك اي الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما كذا وكذا واما بغير ذلك
كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر
ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن
ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش وكذا
جعله ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب بغير ما ذكر فيما سبق ظ بالتامل فيها
ومن الامثلة التي اوردها المصنف في هذا المقام قولهم رايته بعيني وقوله تعالى يقولون بافواههم
ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ قد اتى فيه بفضلة لنكتة وهي التاكيد

التاكيد والدلالة على ان هذا قول يجري على اللسان من غير ان يكون ترجمة عن علم في
القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا
رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو تجيء للاباحة في نحو جالس الحسن وابن
سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه حينئذ
يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله اذ الآية
مساقة لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة وحسنه دفع توهم
انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل او من الاعتراض عند
من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب
باعتبار كونه ناقصا عما يساوي اصل المراد او زائدا عليه فكذلك قد يوصف
الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر
مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد
اي يعرض عن الدنيا اذا عن اي ظهر سؤددا اي سيادة وعلما ولو برزت في
زي عذراء ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التي نهد ثديها اي
ارتفع وقول الآخر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في
جانب الفقر اراد بالغنى سببه اي الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة
مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة والدعة وهذا يصفه بالميل الى
المعالي فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى
وقلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا
بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب

و الابيل

ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اي نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا فالمراد ههنا وصفهم بالعلو والغلبة والرياسة ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات الى رأيهم فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب منه لان ما في الآية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا تم علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه ونحمده على جزيل نواله ونصلي على نبيه محمد وآله ونسأله التوفيق في اتمام الفنين الآخرين بمنه وجوده

الفن الثاني في علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع

وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد اي ادراكها او الاعتقاد بها على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه اي في المعنى الواحد للاستغراق العرفي واراد بالطرق التراكيب والدلالة العقلية كما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معان متعددة بطرق مختلفة بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورده بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى الاتيان في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه فيعني اختلاف الطرق في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتعبير بالمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره اتبعناه في تعريفه بمعرفة ايراد المعنى كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضافة الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية و كان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها اولا فالاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اخ اخ على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له او لا يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام والمصنف ترك التقييد لوضوحه ولكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى

في اللفظ عند الملاقة بالنسبة اي في هو عالم بالوضع واحترز وا بالقيد الاخير عن الطبيعية
والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ بحيلة
لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة
اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع
وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حملا على
الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق
للعلم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ
انفهام المعنى من اللفظ وهو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان
الدلالة مفردة يصح ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ و
انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا برابطة مثل ان يقول اللفظ يفهم منه
المعنى الاشري الى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة
وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ
التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق او على خارج عنه كدلالة الانسان على
الضاحك وتسمى الاولى بين الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان دلالته عليها
الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام المعنى الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى
الوضع وتسمى كل من الاخيرتين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالته عليهما
انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه
وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية بمعنى
ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا في نحو
ويسمى
وتسمى الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء داخلا في

في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان
قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء
بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل
تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع
له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا دلالة اللفظ المشترك بين اللازم والملزوم
اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ
على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع
يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام وح يختل تعريف
الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقيد تعريف الدلالات حتى يحالف ...
... القيود وانما قصد التقسيم على وجه ينبه بالتعريف فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا
على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث
انه تمامه والتضمن دلالته على جزئه من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج اللازم وقد يجاب بانه لا
حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة
جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا
فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الاخر ولو اريد به ايضا لم يكن تلك
الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين واللفظ
ابدا لا يدل الا على معنى الواحد فذلك المعنى الواحد ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان
جزؤه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة
بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده
اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا المعنى فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل
لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن

الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كانت الدلالات

لما رأت الدلالة عليها مطابقة لا تضمنا ولا التزاما ولهذا ذكره هذا القائل يلزم امتناع الا

جتماع بين الدلالات لا امتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان

كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه قال لا يفيد في المقام

لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة ام

تضمن وانما احدث ليصدق عليه تعريف الاخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر

ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه وشرطها اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع

له والخارج عنه اي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله

فيه اما على الفور او بعد التامل في القرائن ولا لكانت نسبته الخارج الى الموضوع له كنسبة

سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب

بعرف او غيره اي ولو كان ثبوت ذلك اللزوم الذهني مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف

عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات

وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بانه لا يشترط

اللزوم الذهني ووجه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الا

لتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما او

بغيره من قرائن الاحوال ولا ظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول

الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل

هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات من ان يكون مدلولا التزاميا

بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يأتي فيه الوضوح لانها تأتي بالوضعية اي بالدلالات

المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها

اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد

واحد منها اي من الالفاظ والا علية لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا

خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع

ان يكون كلام يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه

الورد او اخفى منه لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان

عالما بوضعها لتلك المعاني كان فهمه اياها من المفردات كفهمه اياها من تلك

الكلمة من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المفردات ذلك

المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد

منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل

واحد منها فنقيضه السالبة بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها هذا

اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا او يكون عالما بوضع

بعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد

منها دالا ويحتمل ان يكون بعض منها دالا فيتامل وايا ما كان لا يجري فيه الوضوح

فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف

على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة متوقف على فهم

المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع

انما يتوقف على فهم المعنى في الجملة لا على فهمه من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى

في الحال يتوقف على علم سابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال كما عرفت

ذلك التزاما ان اتحد فان قيل لا نسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها

اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث يحضر معانيها

في العقل باقل التفات لكثرة الممارسة والموانسة وقرب العهد بها وبعضها

يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما تفتقر الى استنباط

المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة
تأمل لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعنى على العقل فالجواب ان المراد
بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة
الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد تكون واضحة كما في اللوازم
القريبة وقد يكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع
قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل وبطوءه
انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطوءه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص
والاوقات ويتأتى بالعقلية اي والايراد المذكور يتأتى بالدلالات العقلية لجواز
ان يختلف مراتب اللزوم بالوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن
ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء
واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فيكون اوضح
لزوما له فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة
عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه لبعض
فيمكن تأدية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالات عليه في الوضوح والخفاء وذلك
لان المعتبر في دلالة الالتزام هنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول
المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان ذلك بلا واسطة او بواسطة او بوسائط متعددة
وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا في قولنا زيد
جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول
الفصيل فيمكن تأدية هذا المعنى بتلك العبارات التي لبعضها اوضح دلالة عليه من بعض
الجزء من آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة
الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان

الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان
يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا
هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع
للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك
على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم معنى الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات
الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ربما لم يخطر بالبال عند تعقل النوع
بالبال ولم يراع النسبة فيما بينهما فهذه مما يمكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر
النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد
بالمعنى الواحد ما يؤديه الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا
وما ذكرت ههنا من التأدية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد
المعنى الواحد بما ذكر مما لم يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان
المجاز المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية انما
هي في المعاني الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام
اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء الكلام اوضح
دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا اعتبرنا في معنى التركيبي تراكيب بعض
مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تأدية للمعنى الواحد التركيبي
بطرق مختلفة في الوضوح غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع
نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك له يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان
داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم
ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم تدل قرينة على عدم ارادة ما
وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز

والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكى من ان
مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث
انه لازم على الملزوم والانتقال انما هو الدلالة على لازم المتساوى لا على ملزومه ثم ظاهر
الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح
ظاهر الا انه قليل من ان يعطى ما سبق وقدم المجاز عليها اى على الكناية لان معناه كجزء
معناها لان المراد في المجاز هو اللازم فقط القيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف
الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل
بالطبع اى يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس علة للكل فقدم بالوضع ايضا
ليوافق الوضع الطبع ثم منه اى من المجاز ما يبتنى على التشبيه وهو الاستعارة التى
كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد به المشبه فصار استعارة فتعين التعرض
له اى للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذى احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه
فانحصر المقصود من علم البيان في الثلثة في التشبيه والمجاز والكناية فان قلت
اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا
برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم
فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه
هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكى وانت خبير بما فيها
من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز
والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الاكاذيب التى او
ردناها في صدر هذا الفن التشبيه اى هذا بحث التشبيه الاصطلاحى الذى يبتنى عليه الاستعارة
وهو المقصد الاول من المقاصد الثلثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعنى التشبيه
بالمعنى اللغوى اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه

اى مطلق التشبيه

ما يبتنى عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسم المظهر ولم يأت بالضمير
لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثانى للجنس
وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهو عين الاول فليس على الاطلاق يعنى ان معنى
التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له يعنى
هو ان يدل على مشاركة امر لامر آخر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثانى هو المشبه به والمعنى
هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمروا وجاءنى زيد وعمرو
وما اشبه ذلك والمراد ههنا ما لم يكن اى المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان
هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية
نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها
ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا او لقينى منه اسد على ما سيجيء في علم البديع
فان في هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لامر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها
في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه قد صرح بان نحو رأيت بفلان
اسدا او لقينى منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح عند المصنف هو
الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية
والتجريد وينبغى ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج منه نحو قاتل زيد
عمروا وجاءنى زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان
الاستعارة التخييلية وهى اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة
على مشاركة امر لامر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقى على ما سيتحقق
ان شاء الله تعالى فدخل فيه اى في التشبيه الاصطلاحى ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو
ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى
تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه

والثانى هو المشبه به

[illegible]

او في حكم المجرور سواء كان مع ذكر المشبه او بدون حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو
قوله صم بكم عمي بحذف المبتدأ اي هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا
استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل
الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى
الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في اخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى والنظر
ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة
طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان
على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه لانه هو الدلالة على المشاركة
امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق
على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اما حسيان
قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قائم بطرفيه والاداة آلة لبيان
التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فان الطرفان
اعني المشبه والمشبه به اما منسوبان الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت
الضعيف والهمس في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الذي لا يسمع الا من قريب
لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو صوت الذي اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة
وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير
في الملموسات وفي هذا الكلام مسامحة نوع تسامح لان الصوت الضعيف والهمس والنكهة
وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبا
وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء
لكونها اجساما لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر
ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحيوة ووجه الشبه بينهما كونهما

جهتي ادراك على ما سيجيء تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به
حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع فان المشبه اعني الموت عقلي
لانه عدم الحيوة عما من شانه الحيوة والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل
كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهي كيفية نفسانية تصدر عنها
الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية
مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني
العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون
جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف
الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان
في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه
ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه
حق ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة
مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي
تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام
واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد
بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم
والذوق واللمس فدخل فيه اي بسبب زيادة قوله او مادته دخل في الحسي الخيالي
وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما في
كالمشبه به في قوله وكان محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة اراد به شقائق النعمان
وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها
ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل من صاب المطر اذا نزل او تصعد اي مال

الى العلو اعلام جمع علم وهي الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام
الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك ما
هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة به لكن مادته
التي تركب هو منها كالاعلام والرماح والزبرجد كل منها محسوسة بالبصر وبالعقلي ما عدا
ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة
فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه
منتزع منه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه
بحيث لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه
في قول امرء القيس ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول
ايقتلني ذلك الرجل الذي يوعدني في حب سلمى والحال ان مضاجعي وملازمي سيف
منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال لقال سن السيف اذا حدده ووصف
النصال بالزرق للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه الحس
لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبه له في هذا المقام
ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا
بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقهما في بحث الفصل والوصل
وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تأدت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم
يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية
بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم
تدرك الا بها وليست ايضا مما له تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا
المقام ان من قوتي الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شانها تركيب الصور
والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كالانسان له جناحان

١٨٤

او رأسان او لا رأس له وهي دائمة لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل
النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى
متخيلة وبواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي
ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة
من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت
المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان
اي ودخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والالم
الحسيين فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدا
نيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحياة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل
لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند
المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك
القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكالكيفية الذائقة بالحلو واللامسة
باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة
بصورة شيء ترجوه وكذلك الالام فهذه مستندة الى الحس واما العقلي فلا شك
ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكها الموجودات اليقينية وانها تدرك هذا الكمال
وتلتذ به فهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات
المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين
عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما تدركه الحواس الظاهرة ولا بالضرورة
فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات
الوجدانية المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كا
الشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجه ما يشترك فيه

اى وجه التشبيه هو الذى قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والا فزيد والاسد
فى قولنا زيد كالاسد اشتركا فى الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعانى
مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذى له زيادة اختصاص بهما
وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك
شيئين فى وصف هو من اوصاف الشئ فى نفسه خاصة كالشجاعة فى الاسد والنور
فى الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك فى احد الطرفين او كليهما الا على سبيل
التخييل والتأويل نحو ما فى قوله اى مثل وجه التشبيه فى قول القاضى التنوخى وكان
النجوم بين دجاها اى دجى جمع دجية وهى الظلمة والضمير لليالى او النجوم والرواية الصحيحة
دجاه والضمير لليل فى قوله رب ليل قطعته بصدود او فراق ما كان فيه وداع
موحش كالثقيل تقذى به العين وتأبى حديثه الاسماع وكان النجوم بين دجاه
سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه التشبيه فيه اى فى التشبيه المذكور فى هذا البيت
هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض فى جوانب شئ مظلم اسود فهى
اى تلك الهيئة غير موجودة فى المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اى بيان
وجوده فى المشبه به على طريق التخييل انه اى الشأن لما كانت البدعة وكل ما
هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشى فى الظلمة فلا يهتدى للطريق ولا يأمن ان ينال مكروها
شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اى بالظلمة وقوله شبهت جواب لما ولزم
بطريق العكس اذا اريد التشبيه ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة
والعلم تقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع اى كون البدعة
والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى يخيل ان الثانى اى السنة وكل ما هو علم مما
له بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اى تخيل
ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من

١٨٥

من جبين فلان فصار اى لسبب تخييل ان الثانى مما له بياض واشراق والاول
مما له سواد واظلام صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها اى
مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب فى سواد الشباب اى ابيضه فى اسوده فيما هو
متحقق او بالانوار اى الازهار مؤتلقة بالقاف اى لامعة بين النبات الشديد
الخضرة فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن
بين الابتداع فى كون كل منهما اشياء ذوات بياض بين شئ ذى سواد على طريق التأويل بل هو
تخييل وليس بمتلون متلونة واعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى
سنن لاحت بين الابتداع وكان اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة
هى التى تلمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به
فساد جعله اى جعل وجه التشبيه فى قول القائل النحو فى الكلام كالملح فى الطعام كون القليل
مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعنى النحو لان النحو لا يحتمل
القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك فى
الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به فى فهم المعنى المراد منه وان لم يوجد
ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر لو توجه فى عيبا وهجوم الوحشة عليه
كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل فى الطعام القدر
الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه التشبيه فيه هو كون استعمالهما مصلحا واهمالها
مفسدا او المعول ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التى هى الدلالة على المقاصد الا برعايت
احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدى الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة
منه وهى التغذية ما لم يصلح بالملح وممن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا الخ
اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو
اى وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اى حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما

النوعية او جزء منهما مشتركا بينها وبين ماهية اخرى او مميزا لها من غيرها كالنفس تشبيه لوث
بالغير في نوعها اي جنسها او فصلها كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا
او من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون صفة فانيا اجابا ولهذا قال صفة وتلك
الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة
بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في
العصبتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة
احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات
كالمثلث او اربع نهايات كالمربع او غير ذلك والمقادير والمقدار كم متصل قار
الذات ونعني بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك
تتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاء المفروضة مجتمعة وثابتة
وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها
في الطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول
جسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا المعنى
بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل
المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم اعني الذي يقتضي
القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة فكانه
اراد بالمقادير اوصافها في الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات كالسرعة والبطء
والتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصفة بهما الشخص باعتبار
الخلقة هي التي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل
والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع
عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين

الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين
ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت ما يحصل من التموج المعلول
الذي هو اتساق عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع
والمقلوع للقالع ويجب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا ويجب الاختلاف
في صلابة المقروع او ملاسته كما في اوتار الالات الممتدة او في قصر المنفذ او ضيقه او
شدة النواشئ كما في المزامير المثقوبة يختلف حدة وثقلا او بالذوق وهو قوة منبثة
في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة
والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهو
قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ شبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لا
نواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة والمخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة
الاضافة الى محلها كرائحة المسك او الى مقارنها كرائحة الحلاوة او باللمس وهو قوة
سارية في البدن كله بها تدرك الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة و
اليبوسة هذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها يتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل
بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليان لان الحرارة كيفية
من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق
المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليان لان الرطوبة كيفية تقتضي
سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك و الخشونة وهي
كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل
من استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن من الرطوبة
ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا لسهولة وانما يكون قبوله
الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين وكونه

هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية تقتضي بها الجسم
ان يتحرك الى صوب اي الطرف المحيط لو لم يعقه عائق والثقل وهي كيفية تقتضي
بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق وكل منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة
محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا اسكنه في الجو قسرا فانه يجد
فيه مدافعة نازلة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء
قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة
والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور
في غير هذا الفن او عقلية عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او
عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي حدة
الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وقيل هو ان يكون سرعة
انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة
كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم العلم قد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة
من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي
وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا
عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس مبدأها
ارادة الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا
تضطرب عند اصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وقد ثبتت
ملكة يصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهي ملكة يصدر عنها الافعال
بسهولة من غير روية الا ان الاعتبار دخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز
مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك واما اضافية عطف
على قوله اما حقيقية والحقيقي كما يطلق على ما يقابل الاضافي في الذي لا يكون متقررا في

متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس
فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة او الشمس ولا في ذات الحجاب كما انه قد
يطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة
الوهمية الشبيهة بالمخلب او الناب للمنية وبالكلمات رد صاحب المفتاح قال الوصف
العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف
الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي
محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات التي لا يتفرع على اقسامها احكام متفاوتة
قليلة الجدوى وكأن هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فلله
در الامام عبد القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه
لم يزد في هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق اللطائف المودعة
التي فيها وايضا وجه الشبه اما واحد او بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا
حقيقيا بان يكون وجه الشبه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان
يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وبهذا اشعر لفظ المفتاح وفيه نظر
ستعرفه وكل منهما اي من الواحد وما هو بمنزلة الواحد حسي او عقلي واما متعدد
عطف على اما بمنزلة الواحد اي وجه الشبه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة
الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد
منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من
تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذلك المتعدد وكذلك
اي اما حسي او عقلي او مختلف بان يكون بعضه حسيا وبعضه عقليا والمتعدد الذي
تركب عنه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه
التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه والحسي طرفاه

حسيان لا غير لان وجه التشبيه سواء كان تمامه حسيا او متعددا او مختلفا لا
يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا
لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه التشبيه امر مأخوذ من الطرفين
موجود فيهما وكل ما يؤخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان
المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه
عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والآخر عقليا لجواز ان يدرك
بالعقل من الحسي شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله
اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من
التشبيه بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي
دون العكس لما مر فان قيل هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي
تقرير السؤال ان كل وجه التشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك
فيه فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الشركة فيه فكل وجه تشبيه
فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك
وكل ما هذا شأنه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المط قلنا المراد
بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الوجه
بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة
الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره
صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه ان يكون هو غير عقلي لان المص
قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما ترى قوله الواحد الحسي شروع في تعداد امثلة
الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد
وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة

١٨٨

سبعة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او
بالعكس يصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما ويبقى
ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من المسموعات
وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا الفتور وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم
من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت
الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء
عن الفائدة والجراءة هي على وزن الجرعة وهي الشجاعة ويقال جرؤ الرجل جراءة بالمد واما
الجراءة على الشيء فهو لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها ناشئة
عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجرأة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة
الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه عقليان فان الوجود والعدم
من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا سقط ما ذكره الشيخ
في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان يثبت لهذا معنى من معاني ذلك او حكما من احكامه كاثبات
للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء
واذا قلت للرجل القليل النفع هو معدوم او هو والعدم سواء لم تثبت له شبها من شيء بل
انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك ان
نظرنا الى الظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجوده شبيه بالعدم فان ابيت الا
ان تحمل على الظاهر فلا مضايقة فيه وتشبيه الرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان وتشبيه
العلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق به بين الحق والباطل
كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء وتشبيه العطر بخلق شخص كريم فيما المشبه حسي
والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وحدة بعض هذه الامثلة تسامح لما فيه
من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة
[illegible] العاشر والحسي قيدان خارجان

العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد
بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك
والسبب والشرط يشتركان في كونهما طريقين الى الادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد
بالعلم هو العقل ولو جعل وجه التشبيه بين العلم والحيوة الانتفاع بهما كان وجه الشبه بين الجهل
والموت عدم الانتفاع كان ايضا عقليا او المركب الحسي في وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية
الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار
آخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما معنى
الافراد والتركيب هنا ولم خص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون وجه الشبه الواحد قلت
يجب ان يعلم انه ليس المراد بتركيب المشبه والمشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة
ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا انه وجه التشبيه ضرورة ان
وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا منزل منزلة الواحد بل المراد بالمركب ان يقصد الى
عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة وتجعل مشبها او مشبها به ولهذا
تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بان كلا من المشبه والمشبه به
هيئة منتزعة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى وح لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى
اعني بمعنى ان لا يكون هيئة منتزعة من عدة اشياء لكل منهما وفي تحقيقه لا يكون طرفاه
مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى اعني بمعنى ان يقصد الى متعددين وتنتزع
منهما هيئتان ثم يقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه التشبيه
مركبا فقد ظهر بهذا بطلان ما ذكره في المفتاح من ان وجه الشبه يكون اما امرا واحدا
او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودا
من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد [illegible] نظيرا في المركب الحسي فيما اي وجه
التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في قول احيحة بن الجلاح او قيس بن

الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية حين نورا الملاحي بضم الميم عنب ابيض
في حبه طول وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت حين نورا اي تفتح نوره كذا في
اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت فاخرجت نورها من الهيئة بيان في قوله
كما الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى وان كانت
كبارا في الواقع على الكيفية المخصوصة اي تقارنها حال كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى
المقدار المخصوص والمراد بالكيفية المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا
هي شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما تجده
في راي العين من تلك الانجم وهذا الذي ذكرنا في تفسير الكيفية جعلها الشيخ عبد القاهر تفسير
المقدار المخصوص اي مقدارها في القرب والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية والمص قد جمع بينهما
فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود واعني ما لهما من الطول والعرض المخصوصين و
يحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده
الشيخ من التقارب والتباعد على ما ذكرناه وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد
الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به
هو العنقود حال تفتح نوره والمفرد قد يكون مقيدا وانه لا يقتضي التركيب وفيما
اي المركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار كان مثار النقع فوق
اثار الغبار اي المهيج فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي تتساقط بعضها
اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احد التائين ومن جعله فيما لم يثبت لكونه مسندا الى [illegible]
فقد اهمل كثيرا من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما ستطلع عليه في اثناء شرح قوله [illegible]
بيان لما في قوله كما حاصلة من هوي بفتح الهاء اي سقوط اجرام مشرقة مستطيلة [illegible]
متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة
حيث قال المقصود تشبيه النقع والسيوف فيه بالكواكب في جانب ولذلك وجب الحكم

بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب
ولذلك وجب الحكم بأن أسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في التشبيه تفرق ويتوهم
أنه كقولنا كأن مثار النقع ليل وكأن السيوف كواكب ونصب الأسياف لا يمنع من تقدير
الاتصال لأن الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى أن
ليس لك أن تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما نبه
على ذلك أن قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل
التبع لليل ولو كانت مستبدة لقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على أن أراك
لمعان السيوف في أثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من
الأغماد وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لأنها لا
يقع في النفس الا بالنظر الى أكثر من جهة واحدة وذلك أن للسيوف في حال احتدام الحرب
الأيدي فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات سريعة ثم أن لتلك الحركات جهات
مختلفة وأحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وأن السيوف باختلاف
هذه الأمور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم أن أشكال السيوف مستطيلة فنبه
على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فإن الكواكب إذا تهاوت اختلفت
جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تدافع وتداخل ثم أنها بالتهاوي تستطيل أشكالها
فأما إذا لم تزل عن أماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله أن أسيافنا في حكم الصلة
للمصدر معناه أنه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به بمعنى الاشارة لكون الواو
بمعنى مع لا للعطف وهذا كما في قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا أن بكرا في حكم الصلة للضرب
وليس المراد أن الأسياف بمعنى المصدر على ما سبق الى الوهم (والمركب الحسي فيما طرفاه)
مختلفان أي أحدهما مفرد والآخر مركب كما مر في التشبيه الشقيق بأعلام ياقوت نشرن
على رماح من زبرجد فإن الهيئة الحاصلة من نشر أجرام حمر مبسوطة على رؤوس أجرام خضر مستطيلة

وقد سلت اي اخرجت من الغمد ...

١٩٠

مستطيلة مخروطية فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجئ في تشبيه نهار مشمس قد
شابه زهر الربى بليل مقمر وسيجئ لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين
(ومن بديع المركب الحسي) اي وجه الشبه الذي يجئ في الهيئات التي تقع عليها الحركة
اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر
فيها التركيب ويكون ما يجئ في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة غيرها من
أوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غير المصنف عبارة الشيخ في أسرار البلاغة حيث قال اعلم ان
مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا أن يجئ في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة
المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني أن تجرد
هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها (فالأول كما في قوله) اي كوجه الشبه الذي في قول ابن المعتز او ابي النجم
(والشمس كالمرآة في كف الأشل) من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة
المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كأنه يهم بأن
ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له اي ظهر له رأي غير الأول
فيرجع من الانبساط الذي بدأه الى الانقباض كأنه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس
اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة اذا
كانت في كف الأشل (والثاني) ان تجرد الحركة عن غيرها من الأوصاف (فهناك ايضا)
(لا بد من اختلاط حركات) كما لا بد في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا
في الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كأن يتحرك بعضه الى
اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان
وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا (فحركة الرحى والسهم) والدولاب (لا تركيب فيها) كما في
بخلاف حركة المصحف في قوله اي قول ابن المعتز (وكأن البرق مصحف قار) بحذف الهمزة اي
قارئ (فانطباقا مرة وانفتاحا) اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها

صبت عليها قابض لا غفل

تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل
حال الى جهة في التنبيه كل جهة من جهات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة
فمن شانه ان يتوزع ويتبدد وكلما كانت التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها اعالي الجسم اتم
اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول ابن المعتز في صفة [illegible]
حفت بسرو كالقيان ملتحفة خضر الحرير على قوام معتدل فكانها والريح جاء تميلها تبغي التعانق
ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي قول ابي الطيب
في صفة الكلب يقعي اي يجلس ذلك الكلب على اليته جلوس البدوي المصطلي باربع
مجدولة لم تجدل اي بقوائم محكمة الخلق من جدل الله لا من جدل الانسان والمجدول المفتول
من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في
الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس
البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول ابن المعتز في صفة
مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته
مواصل لتمطيه من الكسل فنظر الى الهيئات الثلث فلطف تحت التركيب والتفصيل
بل في التشبيه بالمتمطي فانه من قريب التمثيل لان هذا القدر يقع في نفس الرائي للمصلوب
لكونه امرا جليا والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب
في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع
سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل
اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد
فيقع الخطا لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله
كما ابرقت قوما عطاشا غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه
اذا لمع به ولا يقع ههنا شيء من هذين الوجهين وحكي ابرقت السماء اذا جاءت



ذات برق وفي الاساس ابرقت لنا فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت
الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فلما رأوها اقشعت وتجلت
اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة خطا لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان المراد التشبيه اي تشبيه الحالة
المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمامة للقوم العطاش ثم تفرقها وانكشافها وتقاء الا
بواسطة اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه التشبيه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء
مطمع بانتهاء مؤيس لان البيت مثل في ان يظهر للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة
اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرة وزيادة ترح غالبا في قوله باتصال البيت اي
تدخل في الشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها
بل هي مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم مطلقا فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض
التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا الا ان الاقتصار على احد الجزئين
يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصفه المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احدهما
لا تدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان ثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء
مؤيس وكون الشيء ابتداء لاخر امر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا زيد يصفو ويكدر اكثر
من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى انتزاع احدهما بالاخرى لانك لو قلت بل هو
يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته وفي نظير
البيت قولنا زيد يكدر ثم يصفو للافادة ثم الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالاخر
كذا ذكره المص ونقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح
بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرفه ان شاء الله تم فان قد ظهر بما ذكرنا ان
التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب
والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد

كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات شئ مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر
او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد
مر ان وجه التشبيه ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد ولما فرغ من الاولين شرع
في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه
فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر
على الانثى وفي المثل هو اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد المختلف
الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان اي شرفه واشتهاره
الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد ينتزع الشبه اي التماثل
يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى التشبيه كالشبه بالسكون وعند التحقيق
المراد هنا ما به التشابه اعني وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد
لكون كل منهما مضادا للآخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه
ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشئ مليح او تهكم اي تهزؤ واستهزاء فيقال للجبان
ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم ثم كل منهما يحتمل ان يكون للتمليح والتهكم وانما الفرق
بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء و
سخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى
الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط
لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجئ في علم البديع وليس في قولنا
هو حاتم اشارة الى شئ من قصته حاتم قال الامام المرزوقي في قول الحماسي اتاني
من ابي انس وعيد فسل لغيظة الضحاك جسمي ان قائل هذه الابيات قد قصد بها
الهزؤ والتمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه في
الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجرأة وكذا في البخيل وحاتم وح لا تمليح

ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد اي في ان كل منهما مضاد للآخر
لا يكون من باب الملاحة والتهكم في شئ والجواب لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب
بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم واردنا
التصريح بوجه الشبه لم يتات لنا ان نقول في التضاد او في مناسبة الضدية بل انما يصح
ان نقول هو اسد في الجرأة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجرأة والجود
وهو الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة الجرأة والجود بواسطة التمليح او التهكم لاشتراكهما في
الضدية كما يجعل في الاكاذيب المضحكة فوجه التشبيه في قولنا للجبان هو اسد انما هو الجرأة لكن
باعتبار التمليح او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واداته اي ادات التشبيه الكاف
وكان قال الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا
كان مشتقا نحو كانك قائم لان الخبر هو المشبه والشئ لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه
مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اي كانك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل
الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك
قلت وكانى قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء
كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل
وما في معناه كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناها والاصل
في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما دخل على المفرد وكلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كان
وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد او كزيد الاسد وقوله تعالى
كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشان واما
تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الاية فان التقدير او
كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق
عليه لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام قرينة اعني عطفه على قوله

كمثل الذي استوقد نارا فالمشبه به قد ولي الكاف لان المقدر فيه كالملفوظ وانما جعلنا

ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكره في الكشف والايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف

كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء ان ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره

فعلم انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما يلي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف

في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري

الى الله ليس من قبيل ما يلي المشبه به الكاف لان التقدير كون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى

بن مريم من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك خفوق النجم

اي وقت خفوقه فالمشبه به هو كون الحواريين انصارا مقدر يلي الكاف كمثل ذوي صيب

حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول

عيسى للحواريين من انصاري الى الله قال صاحب المفتاح او قع التشبيه بين كون الحواريين انصار

الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين

انصاره وقد فتوهم بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه

والثاني مشبه به فجزم بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا

بل كون المؤمنين والشارح العلامة قدره قول هذا البعض بان الاية حتى لا يكون نظير قوله

او كصيب من السماء فيه ظلمات وبان تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له وهذا غلط منه

لان مراد هذا القائل انه اوقع في الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول

عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين

انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومعناه انه

كان في قوله او كصيب من السماء فيه ثم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كان في نوزد

هذا القول وهو ان معنى كلامه اوقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان

اللام في التشبيه للعهد بين اي وابين كون الحواريين انصار الله على انهم ضمنا ويلزم

ويستلزم نواهم كون انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين

انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على انهم ضمنا ويحتمل

ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول لان الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم

بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنين

لانهم حواري محمد او حواري الرجل صفيه وخلصانه والله اعلم وقد يليه غيره اي وقد

يلي نحو الكاف غير المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن

نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب

لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة العجيبة الشان نحو واضرب لهم مثل

الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح

اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها

وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة

ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليقدر هنا مضاف محذوف اي كمثل ماء

فيكون المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله او كصيب قلت هذا التقدير لا حاجة اليه فلا

ينبغي ان يعترض عليه كما في قوله او كصيب فان الضمائر في قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم لا بد لها

من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضمائر مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير

ذوي صيب لان ارادة الكيفية المنتزعة سواء اولى حرف التشبيه مفردا يتاتى به التشبيه

ام لا الا ترى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الاية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه

الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتحمل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار

واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا

وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان

قيل مساق كلام صاحب جمع الضمير اخوضا الى تقدير ذوي فادى الاحتياج الى تقدير مثل

لا يقال لان المشبه به ليس ذوات ذوى العصب بل جالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من
عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوى ان يكون المشبه به ذوات ذوى العصب بل
مجموع القصة المذكورة كما فى قوله انما مثل الحيوة الدنيا كما الآية بل الجواب انه لما انفتح
باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوى عصب اولى من الاقتصار على تقدير ذوى لانه ادل
على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعنى قوله كمثل الذى استوقد نارا فلبنا على وفق
ما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به
لم يلى الكاف لكونه محذوفا فقد سهى سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اى عن التشبيه
كما فى علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه وادرك انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما فى
علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وكما فى حسبت او خلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه
ادنى تبعيد لما فى الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس
بحيث يتيقن بانه هو هو بل يظن ذلك ويتخيل وفى كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع
بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه
انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما فى قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ
عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اى من التشبيه فى الاغلب يعود
الى المشبه وهو اى الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه اى المشبه بان يكون المشبه امرا غريبا يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما فى قوله اى قول ابى الطيب فان تفق الانام
وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس
بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا امر الظاهر كالممتنع لاستبعاد
ان يتناهى بعض احاد النوع فى الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها
فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذى هو من الدماء ثم انه لا يعد
من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التى لا توجد فى الدم فان قلت اين التشبيه فى هذا البيت

١٩٤

فى هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع
انك واحد منهم فلا استبعاد فى ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها
فحالك شبيهة بحال المسك ويسمى مثل هذا التشبيه ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حالة عطف
على امكانه اى بيان حال المشبه بانه على اى وصف من الاوصاف كما فى تشبيه ثوب فى السواد
او اعلم لون المشبه به ودون المشبه بالا لم يكن لبيان الحال لانها مبينا او مقدارها اى مقدار حال
المشبه فى القوة والضعف والزيادة والنقصان كما فى تشبيهه ثوبا اسود بالغراب فى شدته
اى شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اى تقرير حال المشبه فى نفس السامع
وتقوية شانه كما فى تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه
تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجد فى غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم
الحسيات وفرط الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول
ما يتوهم او كانه لا آخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده فى قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم
الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت فى وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يتصور
كلمح البصر وكانه ساعة لم تجد فيه ما تجد فى قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر ظللنا عند باب
ابى نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشئ لم يزل ذلك عن ذكره
وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شئ فانت لا تجد فيه من الاريحية
ما تجده من قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه
الاغراض الاربعة تقتضى ان يكون وجه الشبه فى المشبه به اتم وهو به اشهر اى وان يكون
المشبه به بوجه الشبه اشهر وعرف ظاهر هذه العبارة ان كل من الاربعة تقتضى ذلك وليس الامر
كذلك لان بيان امكانه انما تقتضى كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه
وجعله دليلا على امكانه لكنه لا تقتضى كونه فى المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضى الا كون
المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان الثوبان متساويين فى السواد لان الغرض مجرد الاشعار

بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه به على حد مقدار
المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتبين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا الحق كان وجه
الشبه اوفق في التساوي عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي
الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية
اجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف
لا يقتضي الاتمية والاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع
ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الجيفة المشتركة بين الوجه
المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست في السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف
بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه به في هذه الاغراض ادخل وقد اضطرب في هذا المقام
كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى
حالا معها والاظهر انه يجب ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه او حاله ولا
لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين او التشويه لامتناع تعريف المجهول وتقرير الشيء
بما يساويه التقرير الابلغ او في معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك
موجه الذهب نقلا لامتناع تنوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور المستطرف
التشبيه بصيرورته كالممتنع لبعدها ايا او للوجه الاخر نقلا لندرة حضور المشبه به في الذهن
اما مطلقا او عند حضور المشبه الى المشبه لمثل ما ذكر اي لمستطرف استطراف النوادر كذا ذكره
الشارح العلامة وهذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في صورة
الاستطراف فالبناء في التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بسياق
كلامه وبالجملة دليل لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه التشبيه الا
فيما يكون لزيادة التقرير نعم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم
في الاستحسان او الاستقباح او الغرابة او الندرة ليحصل الغرض وثانيها وجه التشبيه الذي هو الجهة المشتركة

المشتركة فلا وجه لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصد الذي توجه اليه التشبيه
اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به
اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره كما
يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه
لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون المشبه به اتم في وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص
بالكامل او زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه الشبه اذا
كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا
قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تزيين المشبه في عين
السامع كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه وجه اسود بمقلة
الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه اي عد
المشبه طريفا حديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اي اظهار
المستطرف للمشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف
وجه اخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن
اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية
بصف البنفسج ولازوردية تزهو قال الجوهري زهي الرجل فهو مزهو اي تكبر وفيه لغة
اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يجوز
ان يراد بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل
النار في اطراف كبريت فان صورة اتصال النار بالكبريت لا يندر حضورها في الذهن
ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور البنفسج فيستطرف
مشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد وفي اقترانه اراك شبها ابنت
عيني برق واوراق رطبة من لهب نار في جسم يستولي عليه اليبس ومبنى الطباع على

ويمكن ان يقرأ [illegible] يكون الا
البيانة لا [illegible] على
[illegible] العشاق [illegible]

ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف
اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه
في وجه التشبيه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا
الى ادعاء انه زائد في التشبيه كقوله اي محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته هي بياض في
جبهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال غرة الشيء لاوله واكرمه وغرة الصبح لبياضه وجه
الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء
وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين
بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كماله في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع
المديح والغرض الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق
والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب
هذا اي الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والاخر مشبها به انما يكون اذا اريد
الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء
كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزيادة في وجه التشبيه وهذا الكلام محل نظر
لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه التشبيه بالزائد على ما قررنا فيما سبق
فان اريد الجمع بين الشيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك
الامر والاخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم يوجد فالاحسن ترك التشبيه
الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد
المتساويين في وجه التشبيه كقوله اي قول ابي اسحق الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي
فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني يقال اسبل
الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء في قوله بالخمر للتعدية وليست بزائدة على ما
توهم ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما

احدهما زائد في الحمرة والاخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة
الجمع بين الشيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح
بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة
في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب
جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم
يقصد ضرب من المبالغة في اثبات الصفة للشيء ولم يقصد الى الايهام في الناقص كالزائد اقتصر على
الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون او جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حده
او قريب منه في الاصل فان العكس يستقيم في التشبيه ومتى اريد شيء من ذلك لم يستقم فان
قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت
التساوي بينهما انما هو في وجه التشبيه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والاخر مشبها به لغرض
من الاغراض ولسبب من الاسباب من غير القصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي
قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المبني في الاغلب على كون احدهما ناقصا والاخر
زائدا في وجه التشبيه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما التقسيم فاقسامه
فهو انه ينقسم باعتبار الطرفين واخر باعتبار وجه التشبيه واخر باعتبار الاداة واخر باعتبار
الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار
الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان
غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمراة باللباس للاخر في قوله تعالى
هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس
او لان كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة
فان قلت اليس قوله تعالى لكم ولهن قيدا في المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم
توقف الاشتمال والصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو

كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم
المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف
على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالمفعول وقد يكون
بالاضافة وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اي احدهما غير مقيد والآخر مقيد
كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد
بكونها في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد والمشبه به
غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كأن مثار النقع البيت وقد
سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة
من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال لا
باخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظايرها وتشبيه كيفية حاصلة من
مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب
بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد الطرفين بما يقابله من الطرف الآخر
كقوله وكأن اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر
وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة
التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء
زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله وكأنما المريخ والمشتري قدامه في شامخ
الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل المريخ كمنصرف عن
الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعتبر لكل جزء من اجزاء احد الطرفين
ما يقابل من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد
نارا الآية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد
واحد شيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلهما من المتفرقة

من المتفرقة فلا بد من تكلف وهو ان يقال شبه الاول المنافق بالمستوقد نارا واظهاره
الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب
وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب
الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب
كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق
والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة
والحوافر نابت على رأسه شجرتا غضا والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء الى التأمل
فالمشبه به في قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه
الشقيق والشاة الجبلي هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل
صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه النقط بابن الذكاء وتشبيه
الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله
والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كأنها بوتقة احميت يجول فيها ذهب
ذائب وقوله كأن مثار النقع وقوله كأن اجرام النجوم وقوله كأنما المريخ من تشبيه المركب
بالمركب ولعله اراد بذلك ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه
المفرد بالمركب وعكسه ولكن ما ذكره المصنف اقرب لان الفرق بين تشبيه الشقيق وبين تشبيه
الشاة الجبلي بانه قصد في الشاة الى ما يدخل فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الاول ضعيف
واما تشبيه مركب بمفرد كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى
نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس تريا وجوه الارض
كيف تصور اي تتصور بحذف التاء يقال صوره الله صورة حسنة فتصور تريا نهارا
مشمسا اي ذا شمس لم يستره غيم قد شابه اي خالطه زهر الربى خضرتها لانها انبت واشد
خضرة فكأنما هو اي ذلك النهار المشمس مقمر اي ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط

به ازهار الربوات فنقصت بخضرتها من ضوء الشمس حتى صارت تضرب الى السواد
بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخفى ما في هذا من التكلف وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار
الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات
اولا ثم بالمشبه بها كذلك كقوله اي قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور
كان قلوب الطير رطبا بعضها ويابسا لدى وكرها العناب والحشف وهو ارداء التمر البالي
شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالبالي اذ ليس لاجتماعها
هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولهذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة
من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه او مفروق
وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف النساء النشر
اي الطيب والرائحة مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف وروي اطراف البنان عنم وهو
شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ
الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني
المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح اغيد
مجدول مكان الوشاح كانما يبسم اي ذلك الاغيد اي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد
منظم او برد وهو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلثة اشياء
وفي قول الحريري تفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب تشبيه بخمسة
اشياء وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا
ولا تقديرا الا ان لفظة كانما في بيت البحتري تدل على انه تشبيه لا استعارة وستسمع هذا
كلاما ان شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول صاحب بن عباد في وصف ابيات اهديت
اليه اشتهى بالاس ابياته تعقل روحي بروح الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل
الامان ونيل الاماني وعهد الصبى ونسيم الصبا وصفو الدنان ورجع القيان ونشار

وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلث
تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى
الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد اي امرين
او امور كما مر في تشبيه الثريا وتشبيه مثار النقع وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل
وتشبيه الكلب بالمبدوي المصطلي والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية الاية وتشبيه
قوله كما ابرقت قوما عطاشا الغمامة الى غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي
بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور
خص باسم التمثيل كما مر في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع
بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي
بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وما اشبه ذلك فالتمثيل
بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال
الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه
يتضمن التشبيه ولا يقال انه تمثيل وضرب مثل وان كان عقليا جاز ان يطلق اسم التمثيل
عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا وان بقي ضرب النور مثلا للقرآن والحياة للعلم
واما غير تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد
وعند السكاكي ما لا يكون وجهه منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور
تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه
اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه اي وجه الوجه الغير المذكور بما هو
ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة
المفرغة لا يدرى اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا و
بعضهم افضل منه كما انها اي الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها

طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة متصلة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لو لم يكن مصمتة الجوانب
فان موضع الانفراج منها يكون طرفا ومقابله وسطا ذكر جار الله العلامة ان هذا قول الا
نمارية فاطمة بنت الخرشب حين وتحت جنبيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب
وقيس الحفاظ وانس الفوارس اولاد زياد العبسي وذلك انها سئلت من بنيها ايهم افضل
فقالت عمارة لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال
الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سأله منهم والصفاته اي من
المجمل ونفاسته دون ان يقول والصفاته اما وانما كذا اشعارا بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات
مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف
احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه الشبه نحو زيد اسد فقولنا زيد الفاضل
اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاع وهكذا ما يقتضي ان
يفهم ومنه اي ومن المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه
كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة
الطرفين مشعر بوجه الشبه كلام ومنه قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب
اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به كليهما
كقوله اي كقول ابي تمام في الحسن بن سهل ستصبح العيس بي والليل عند فتى كثير ذكر
الرضى في ساعة الغضب صدفت اي اعرضت عنه فلم تصدف مواهبه عني وعاوده
ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اي اتاك ريقه يقال فعله في روق شبابه
وريقه اي اوله واصابه ريق المطر وريق كل شيء افضله وان ترحلت عنه لج في الطلب وصف
الممدوح بان عطاياه فائضة عليه اعرض او لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته
او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه
وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثير اياديه

ورد ستصبح العيس ... والليل عند فتى سي

ايادية لدي ووصل مواهبه الي طلبت عنه او لم اطلب كالغيث وكأنه تركه لعدم الظفر بمثال
من كلامهم واما مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي
كاللآلي وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امرا
مستلزما له واليه اشار بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اي بان يذكر مكان وجه
الشبه ما يستلزم وجه الشبه اي يكون وجه الشبه لازما له واشار اليه بقوله كقولهم للكلام الفصيح
هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل
الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام الفصيح لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات
قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع ولذا
المجاب بالشبه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حيث قسموه الى حسي وعقلي مع انه في التحقيق
لا يكون الا عقليا كما مر من ان المجموع هذا يعني ان ذلك التسامح ناشئ من هذا التسامح ومتفرع
عليه وذلك انهم لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه منقسما الى الحسي والعقلي ليصح قولهم وجه الشبه
هيهنا هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح العلامة وفساده
بين لان جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الحلاوة لا يرتبط بجعل وجه الشبه على التحقيق في
قولنا الخد كالورد في الحمرة التي هي من الامور المحسوسة ايضا فكيف يكون الحامل على التسامح
وترك التحقيق هو هذا دون ذلك والذي يخطر بالبال ان في كلام السكاكي ان تسامحهم في
تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسميته بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح في
تسمية ما يستلزم وجه الشبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة
الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتأمل وايضا
تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجه الشبه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اي التشبيه الذي
ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي اي في ظاهر
الرأي اذا جعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه في اول

هيهنا هو الحلاوة مثلا وهي امر حسي قطعا حملهم ذلك على ان يتسامحوا فجعلوا وجه الشبه ح

الرأي وظهور وجه التشبيه في بادي الرأي يكون لامرين اما لكونه امرا جليا لا تفصيل فيه
فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه
شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة
ناطق لان المفصل شيء على المجمل وشيء آخر ولهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب
تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تصل اولا الى الجملة ثم
الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم ينعم النظر ولم يتبعه وكذا
يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك
في المرة الاولى او قليل عطف على امرا جليا اى او لكون وجه الشبه قليل التفصيل
مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به
اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة
بالكوز في المقدار والشكل فانه في وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن
الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به
في الذهن مطلقا يكون لتكرره اى لتكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس
كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورته منخسفا كالشمس اى
كتشبيه الشمس بالمراة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما
لكن المراة المجلوة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل
اى وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او
التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدى الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة
لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل
لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه
كانه امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في قسم الاول واما بعيد غريب

غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اى هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه
الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اى لخفاء وجهه في بادي الرأي وعدم
الظهور يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمراة في كف الاشل فان وجه
التشبيه فيه هو الهيئة الحاصلة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا
يقع في نفس الرائي للمراة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستانف تاملا ويكون في نظره
متمهلا او ندور اى او لندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر
في تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا اى وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه
وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد او مركبا
عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا او لقلة تكرره اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة او لقلة تكرره
اى تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمراة في كف الاشل فان المراة في كف الاشل
مما يتكرر على الحس لانه ربما يقضي الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مراة في كف الاشل وانما
كان ندور حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه التشبيه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه مشتركا
والجامع بينهما فلا بد ان يحضر الطرفان اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه فالغرابة فيه اى في تشبيه
الشمس بالمراة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به
على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف اى وصف لشيء واحد او اكثر بمعنى ان تعتبر
في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين
او ثلثة او اكثر فلذا قال ويقع اى التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ بعضها اى بعض الاوصاف
وتدع بعضا اى تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اى قول امرئ القيس حملت ردينيا
يعني رمحا منسوبا الى ردينة كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان فاعتبر في اللهب
الشكل واللون واللمعان وترك الاتصال بالدخان ونفاه وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا
والشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه ان معك وصفين او اوصافا

فانك تنظر فيها واحدا فواحدا او تفصيل بالتامل بعضها من بعض وان الكثرة تحوج
الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم
انه يقع على وجوه احدها ان تاخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرؤ القيس في اللهب حيث
عزل الدخان عن السناء واجرى في اللهب الشكل واللون واللمعان والثاني ان تنظر من المشبه
امورا لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كما عتبرت في تشبيه الثريا بالعنقود الانجم انفسها والشكل
والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب كما في عين الديك فانك لا
يقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما ليس في كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل
موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقائقه لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا
كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل
الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض مما ياكل الناس والانعام
حتى اذا اخذت الارض زخرفها وازينت وظن اهلها انهم قادرون عليها اتاها امرنا ليلا
او نهارا فجعلناها حصيدا كان لم تغن بالامس فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع وجه
الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون
القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاستماع ولا متوجه
عليه الغالب ولا يخفى ان المعنى الغريب املح واحسن من المعنى المبتذل ولان نيل
الشيء بعد طلبه الذ وموقعه من النفس الطف وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل
ما لطف موقعه ببرد الماء على الظماء ويعني بعدم الظهور في بادي الراي ما يكون سببه
لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على بعض فان المعاني الشريفة قلما تنفك عن بناء
ثان على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتامل وهل اجلى من الفكر اذا صادف
نهجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب ونظفر بالمقصود والخفاء المردود المعدود
في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال في الانتقال من المعنى

٢ هذا القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذالك الثالث ان تنظر الى خاصة م م م م م م

زينت باصناف النبات وزركها والوانها المعطلة كورد و سما زخرفت من الوان الثياب والذين فتزينت بها يتجاوز

٢٠١

من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله
غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا
بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء
قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم يمكن ان كان
من القبيلة بمعنى الغرابة فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى
قابلته وعارضته فهو فعل مبني على التشبيه اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء الا
بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الافوات السحاب لتستجلي اذا نظرت الى نداك فقابلته
بما فيها وقوله اي قول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اي لوامعا لو لم يكن للثاقبات
افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى
هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي
او عدمي يدل عليه بصريح اللفظ او سياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض اي
لو كان البدر يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن اي لو كان الفلك ساكنا و
لما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة فقال
وباعتبار اي والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذف اداته مثل وهي تمر مر السحاب
اي مثل مر السحاب ومنه اي من المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة
نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي على ماء كا
اللجين اي الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب
يوصف بالصفرة وذهب الاصيل صفرة الشمس في ذلك الوقت يعني صفرة الاصيل او
شمس الاصيل كالذهب فعلى هذا ذهب الاصيل قريب من لجين الماء قال الشيخ وقد ربت بحار
للفوات اصلية ودرجي كلا لونيهما تناسب فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه و
عبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها وخفق ورقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات

كالتسجع قال الابيوردي ليالية اسحار وفيه هواجر كاخصلت الشمس تبغي امثال كذا
يجب ان ينقد الذهب اللجين المذكوران في البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام لغاية
تبصار النافذة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي
يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء ومن ان الاصيل هو الشجر الذي له اصل عريق
وذهبه هو ورقه الذي اصفر ببرد الخريف فسقط منه على وجه الماء وكل من هذين الجوهرين
ابعد من الافواه مرسل عطف على اما مؤكد وهو بخلافه اي ما ذكر اداته فصار مرسلا
من التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما في
الامثلة التي يقع المذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الوجه اما مقبول وهو الوافي
بافادته اي افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه التشبيه في بيان الحال او
كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اي في وجه التشبيه في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون
المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه التشبيه معروفه عند المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو
بخلافه اي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق تحقيق هذا الموضع خاتمة في
تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان
اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه بعد الاعتبار ثمانية فان المشبه به مذكور قطعا وحينئذ فاما ان
يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة
فالاداة اما مذكورة او محذوفة تصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف
المشبه به كقولنا زيد كالاسد او كالسرحان في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكأن
زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب
وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسطة هذا هو المقصود في هذا المقام ولذا قال اعلى
مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف
الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل

قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها
او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف
المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي في الرتبة
حذف احدهما اي وجهه او اداته كذلك اي فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد
في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا قوة
لغيره اي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة او نحو كالاسد في الشجاعة
عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخريان متساويتان
في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث
الظاهر او بحمل المشبه به على المشبه بانه هو هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية
القوة وما خلا عنهما كالاخريين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسطة في القوة والضعف
ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه التشبيه لجعل المشبه
عين المشبه به من حيث الظاهر بقي ههنا بحث وهو الفرق بين نحو قولنا لقيني اسد يرمي ورأيت
في الحمام اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد او اسد في مقام الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة
والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجري في الكلام لفظة دالة قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه
فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا
اي رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه الثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا
وحينئذ فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني
لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع
في هذه المواقع كان الكلام مصوغا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد
اسد فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه
شيء من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان التشبيه

انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسداً فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معنى له
آخر بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون التشبيه مكنونا
في الضمير لا يتوصل اليه الا بعد نظر وتامل واذا افترقت الصورتان في هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما
في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احديهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار
البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني نحو زيد اسد استعارة
لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين
هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد
اسدا او لقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته
له لا باستعماله فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين
ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة
على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تامل فلا تغفل فانه سمي مثل ذلك
تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم
الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول ادوات التشبيه عليه فلا تطلقه
عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد
وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير صورة الكلام كان اطلاق اسم
الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم
المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب فانك ان وشمس [illegible] والعراق غمودها
وبدر والصعود وكسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير
صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون
في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق
اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت

موت فريص الموت منه ترعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما
في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم
الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثل قول
البحتري وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه ان رجع فيه
الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر الموصوف مع كونه
بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم
تعرف للبدر فهو مبني على تخيل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام
مصوغا لاثبات التشبيه منهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت
لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فانه فاذا لم يكن اسم
المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون
الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر
وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه
يمتنع دخول كان وحسبت لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة
الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيد الاسد او
خلاف الظاهر كقولك كأن زيدا اسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كان وحسبت
عليها كالقياس على المجهول والفرق بين هذا الفن اذا تاملت وتحققت سره وجدت محصوله
انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد
الحقيقي فلا منع لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها
على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي لم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد
الهزبر خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني
الاسد الحقيقي فلا منع لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه وذهب صاحب المفتاح انه اذا كان

المشبه مذكوراً او مقدراً فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام ذكرناه في الشرح ان
شاء الله تعالى ثم الحقيقة والمجاز اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثالث من مقاصد علم
البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز لكن جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضاً
لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع
والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا اقدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف
على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع
في الجملة فالتعرض للاصل مناسب وقد يقيدان باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين
اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل الشرعي او العرفي
فالمقيد بالعقلي يعرف انهما في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا
او عرفيا الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت
الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصف
وعند صاحب المفتاح للتانيث على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل
يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على الثاني
فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها
وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة
قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب نفيا للالتباس نحو مررت بقتيل بني
فلان وقتيلة بني فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح
الكلمة المستعملة فيما اي في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح به التخاطب اي وضعت
ولا بالمستعمل اذ لا معنى له عند التامل فاحترز بالمستعمل عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا
تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له
غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في

٢٠٤

قد استعمل في غير ما وضع له فليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع
له ولا في اصطلاح التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان
كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التاويل
واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير
اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون
الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان
والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح آخر اعني اللغة فان قلت كان
الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليشمل المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على
المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل
اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على المعنى
بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا
بالنسبة الى معناه المجازي يعني ان تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي لا
يكون بنفسه بل بقرينة وذلك التعيين لا يسمى وضعا لان دلالته انما يكون بقرينة فان
قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه لان
معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه
قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة
ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا مثلا الرجل يدل بنفسه على التعريف الذي
هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك
لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم دون المشترك اي لا يخرج
المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على
كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي

ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا بالنسبة الى كل واحد من معنييه الطهر والحيض غير مجموع
بينهما بمعنى ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهوم منسوب الى الوضعين لانه
المتبادر الى الفهم والمتبادر الى الفهم من دلايل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين
كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه ح ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين و
القرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى
الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطتها
فحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة بنفسه على احد المعنيين عند
الاطلاق وغير مجموع بينهما فكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى
للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام
المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المص بانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز
الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا
بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا
بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل
قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية
بالنسبة الى المعنى هو مسماها موضوعة فالمجاز ايضا كذلك لان الاسد في قولك رايت اسدا
يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى اللازم
الذي هو معنى الكناية فغير صحيح لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة
قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية
لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم ان يكون قرينة المجاز
في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية يكون المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج
عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة

محققة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا
ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز
ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا
زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد من الجانب
في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى ظاهر لفظ الايضاح فتوهم
ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع
كافيا في الفهم والمص حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم ان السكاكي اراد
بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى
فاسد بريء عنه هذا كلامه واقول كيف حل لك ابطال كلام المص بحمله على معنى هو بريء عنه
والعجب انه لم ينتبه ان المص ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه ان السكاكي
ايضا ادرج هذا المذهب في الابطال ثم تامل فانا نبين بهذا المثال قول من قال حفظت شيئا وغابت
عنك اشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من
مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص
لهذا دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن
الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف
في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة
وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي
اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ
على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم وان
ان يفهم كل واحد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول ولكان كل احد يفهم من
كل لفظ ان له لافظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي

لان ما بالذات لا يزول بالغير ولا يمتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق
الا المعنى الثاني كان الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكرنا ولا يمتنع
وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض
لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون التناقضين بالمتنافيين والمتضادين وهذا
اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب الذات المتنافيين والمتضادين لانه ممنوع وقد قلنا
اي القول بان دلالة اللفظ لذاته السكاكي اي مصروف عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علم الاشتقاق
والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط
بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها
لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير
ان يبين والقصم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف ايضا
خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما في مسماهما من الحركة وكذا باب فعل
بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا والمجاز في الاصل مفعل من
جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة المجوز
بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المصنف ان الظاهر انه
من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق
الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم يغاير اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية
انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال الوضع
لصحة الاطلاق ولهذا اشترط بقاء المعنى في الوصف لصحة وصفه للمعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره ولم
وصفا دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنى
في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء
فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان يتحقق بوجود ذلك المعنى في غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب

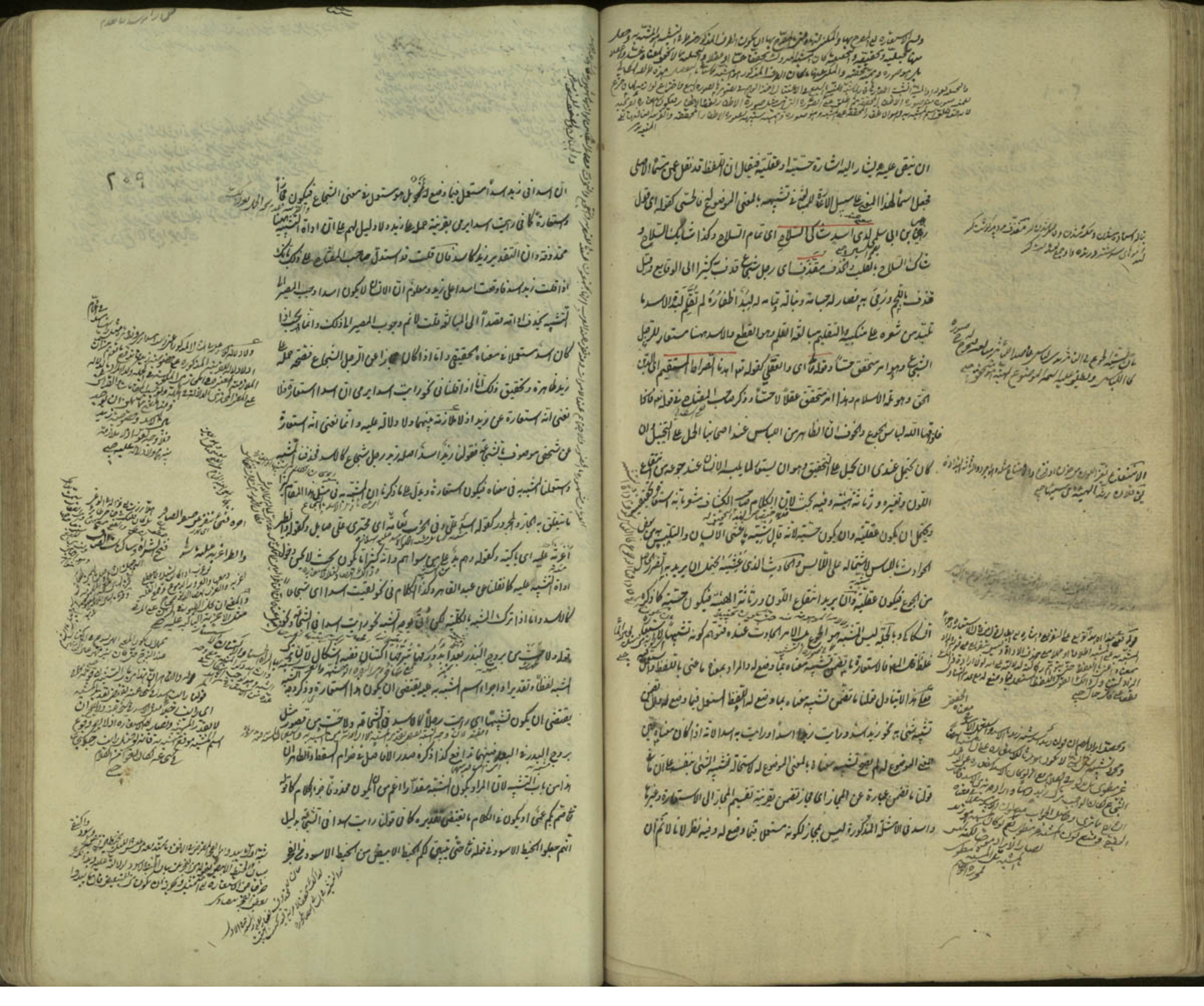
ومركب وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز
بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له
عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح التخاطب هو متعلق بقوله وضعت ليدخل
فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في
الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي وقع
التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعملها المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا
فلا بد من العلاقة المعتبر نوعها لان هذا اسم قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعمل ليخرج الغلط
من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح
لعدم العلاقة ويخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير
ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية
وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له
الاول حتى هجر الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول اليه
بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانها في اللغة
حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع
له الاول كلفظ الدابة فاذا اطلقت على الفرس باعتبار وجود انه يدب على الارض يكون حقيقة
وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب جميعا يكون مجازا وهذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هي للمجوز والمناسبة
في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل
ما يوجد فيه الدبيب وبخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل
ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة

في العرف مثلا كل ما يوجد فيه الذهب لا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منها اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي و الصرفي والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله وهذه النسبة بالقياس الى الواضع اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذي به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كالاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ الاسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة شرعية وفي الدعاء يكون مجازا وفعل للفظ والحدث يعني اذا استعمل المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث مجازا ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني فما ذكره لفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعنيين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولك رايت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على اسم المشبه به في المشبه فحينئذ يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي ولفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة اللباس الذي استعير من المشبه به لاجل المشبه والمجاز المرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهو موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وافاضتها بظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية

الصورية لها ومع هذا لا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد والقدرة اي وكاليد في القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد في قوله عليه السلام المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي انهم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان تختلف بها الجهة في التصرف وكذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهو مبني على تغافله عنه من ان التشبيه اذا كان مثالا لحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه محل من القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كاليد على من سواهم والراوية في المزادة اي في المزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها لما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان يكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا اهلا يتوقفون في الاطلاق المجازي على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة يرتقي ما ذكره الى خمسة وعشرين والمص قد اورد ههنا تسعة غير ما سبق اولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة لعلاقة السببية الصورية والاطلاق الراوية على المزادة لعلاقة المجاورة فقال ومنه اي ومن المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لا ان نفس التسمية مجاز ففي العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة في المراد به وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين

لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لأن غيرها من الأعضاء مما لا يغني شيئا بدونها
بخلاف إطلاق العين كأنها الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من أن يكون له مزيد اختصاص بالمعنى
الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز إطلاق اليد أو الإصبع على الربيئة وإن كان كل منهما جزءا منه
وعكسه أي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم الكل كالأصابع في الأنامل في قوله تعالى
يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق والأنامل جزء من الإصبع والغرض منه المبالغة كأنه جعل
جميع الإصبع في الأذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسمية أي ومنه تسمية الشيء باسم سببه
نحو رعينا الغيث أي النبات الذي سببه الغيث أو تسمية الشيء باسم مسببه نحو أمطرت السماء
نباتا أي غيثا لكون النبات مسببا عنه وأورد في الإيضاح في أمثلة تسمية السبب باسم
المسبب قولهم فلان أكل الدم وظاهر أنه سهو لأنه من تسمية المسبب باسم السبب إذ الدم سبب
الدية والعجب أنه قال في تفسيره أي الدية المسببة عن الدم أو ما كان عليه أي تسمية الشيء
باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي نحو قوله تعالى وآتوا اليتامى أموالهم
أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك لأنهم لا يتم بعد البلوغ أو تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك
الشيء إليه في زمان المستقبل نحو إني أراني أعصر خمرا أي عصيرا يؤول إلى الخمر أو تسمية الشيء
باسم محله نحو فليدع ناديه أي أهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس أو تسمية الشيء باسم حاله
أي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله أي في الجنة التي
تحل فيها الرحمة أو تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين أي
ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الأخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فإن
قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن أن مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم وبعض
أنواع العلاقة بل أكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما
أما في الاستعارة فظ لأن وجه الشبه إنما هو أخص أوصاف المشبه به فينتقل الذهن من
المشبه به إليه لا محالة فالأسد مثلا إنما يستعار للشجاع لا لزيد أو عمرو على الخصوص ولأنك

لا شك في انتقال الذهن من الأسد إلى الشجاع وأما في غيرها فيظهر بإيراد الكلام ذكره بعض
المتأخرين وهو أن اللفظ إذا أطلق على غير ما وضع له فإما أن يكون ذلك الغير مما يتصف
بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق أو لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان أو باعتبار ما يؤول
إليه أو بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي أريقت وإذا كان ذلك الغير مما يتصف
بالمعنى الحقيقي بالجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي إليه في الجملة وإن لم يتصف به لا بالفعل
ولا بالقوة فلا بد من أن يوجد بين اللفظ معنى لازم لمعناه الحقيقي ذهنا أي معنى ينتقل الذهن
من الحقيقي إليه في الجملة ولا يشترط أن يلزم من تصوره واللزوم إما ذهني محض كإطلاق البصير
على الأعمى أو منضم إلى لزوم خارجي كحب الوالد وحب الوالد مع أما أن يكون أحدهما
لآخر كالقران للتبعض والرقبة للعبد أو خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون لحصول أحدهما في الآخر
كالحال والمحل أو سببية أحدهما للآخر أو مجاورتهما أو يكون أحدهما شرطا للآخر ففي ذلك يشتمل على
لزوم ولهذا اشترطوا في إطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فإن الإنسان
لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فإنه لا يجوز إطلاقها على الإنسان وأما إطلاق العين على الربيئة فليس
من حيث إنه إنسان بل من حيث إنه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة
إذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من أحدهما إلى الآخر في الجملة وهذا معنى
اللزوم في هذا المقام والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة أي قصد أن إطلاقه
على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي وإذا أطلق نحو لفظ المشفر على شفة الإنسان فإن
أريد تشبيهها بمشفر الإبل في الغلظ فهو استعارة وإن أريد أنه إطلاق المقيد على المطلق
كإطلاق المرسن على الأنف من غير قصد إلى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة
إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون استعارة وأن يكون مجازا مرسلا باعتبارين فلا تقيد
بالتحقيقية وبهذا التقييد يتميز عن التخييلية والمكني عنها وإنما تسمى تحقيقية لتحقق
معناها أي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا أو عقلا بأن يكون ذلك المعنى أمرا معلوما يمكن



ان ينبق عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ قد نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا النوع على سبيل الاعارة للمبالغة في التشبيه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اي قول زهير بن ابي سلمى لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالقلب المحذف مقذف اي رجل شجاع قذف كثيرا الى الوقايع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة تمامه له لبد اظفاره لم تقلم لبد الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته وفيه بحث لان الكلام في ان المشبه متحقق ويحتمل ان يكون عقلية وان يكون حسية لانه قال اثر فيه باحتمال الالم والتلبس من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذي غشيه يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها الاستعارة ما يتضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل فيه فعلى هذا خرج نحو قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا ورايت به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم ان

ان اسدا في زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رايت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد فاوقعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد ظاهر وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ علي صائل وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله وهم بدر على بين سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتي بوجه الشبه نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو بدا ولاح بين بروج البدر بعدا بدر رهنا شبرا كالشمس ففيه اشكال لان ذكر المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة وبدا حبيب قمر مثل بروج البدر في البعد فبينهما تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان هذا من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا من الكلام كما في نحو تمام كلم عمي او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رايت اسدا في الشجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر

تشبيها لأن بيان الخيط الأبيض بالفجر قرينة على أن الخيط الأسود أيضا مبين بسواد
آخر الليل وأبعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف من أن قوله تعالى ضرب الله مثلا
رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله تعالى وما يستوي البحران هذا عذب فرات
سائغ شرابه وهذا ملح أجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وليس
باستعارة وهو مشكل لأن المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصي عن هذا الإشكال بأن
الاستعارة يجب أن يكون مستعملة في غير ما وضع له البتة وعلامته أن يصح وقوع اسم المشبه
موقعه ولا يفوت إلا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رأيت أسدا أن يقال رأيت رجلا
شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتأمل وكذا لا يصح أن يراد بالبحرين المؤمن
والكافر لأن قوله تعالى ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون منه حلية تلبسونها
مبني على أنه لقصد التشبيه لا الاستعارة وأراد تفضيل البحر الأجاج على الكافر بأنه قد
شارك العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو في طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة أو
أشد قسوة وإن من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس إلى
أن الآيتين من قبيل الاستعارة وأن صاحب الكشاف أراد بهما أنهما مثالان للاستعارة ولا يخفى
ضعفه على من يتأمل لفظ الكشاف ودليل أنها أي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة
للمشبه به لا للمشبه ولا للأعم منهما اختلفوا في أن الاستعارة مجاز لغوي أم عقلي فالجمهور
على أنها مجاز لغوي بمعنى أنها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على
ذلك أن الاستعارة كأسد مثلا في قولنا رأيت أسدا يرمي موضوعة للمشبه به أعني
السبع المخصوص لا للمشبه أعني الرجل الشجاع ولا للأعم من المشبه والمشبه به كالشجاع
مثلا ليكون إطلاقه على كل منهما حقيقة كإطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا
بالنقل عن أئمة اللغة فيكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة
عن إرادة الموضوع له أعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في أنه إذا

أطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه أي باعتبار أنه من أفراد
العام فهو ليس من المجاز في شيء كما إذا رأيت زيدا فقلت رأيت إنسانا أو رأيت رجلا
فلفظ إنسان أو رجل لم يستعمل إلا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا إذا
قال قائل أكرمت زيدا وأطعمته وكسوته فقلت نعم فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا
لفظ الحيوان في قولنا الإنسان حيوان ناطق فليتأمل فإن هذا البحث يشتبه على كثير من المحصلين
حتى يتوهمون أنه مجاز باعتبار ذكر العام وإرادة الخاص ويعتبرون إطلاقه
على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الإطلاق
وبين ما وقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام إشارة إلى تحقيقه
وقيل إنها أي الاستعارة مجاز عقلي بمعنى أن التصرف في أمر عقلي لا لغوي لأنها لما لم يطلق على المشبه إلا
بعد ادعاء دخوله أي دخول المشبه في جنس المشبه به بأن جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد
الأسد كان استعمالها أي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الأسد في
الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وإنما قلنا إنها لم تطلق على المشبه إلا بعد
الادعاء المذكور لأنها لو لم يكن كذلك لما كانت الاستعارة لأن مجرد نقل الاسم
لو كان استعارة لكانت الأعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة أبلغ
من الحقيقة إذ لا مبالغة في إطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح أن يقال لمن قال
رأيت أسدا وأراد زيدا إنه جعله أسدا كما لا يقال لمن سمى ولده أسدا إنه جعله أسدا إذ
جعل إذا كان متعديا إلى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد إثبات صفة لشيء حتى لا يقال
جعلته أميرا إلا وقد أثبت له صفة الإمارة وإذا كان نقل الاسم المشبه به إلى المشبه تبعا
لنقل معناه إليه بمعنى أنه أثبت له معنى الأسد الحقيقي ادعاء ثم أطلق عليه اسم الأسد
كان الأسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى أن العقل تصرف فيه
وجعل الرجل الشجاع من جنس الأسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا

ولأن الاطلاق الاسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به فحج
التعجب في قوله اي قول ابي الفضل بن عميد في غلام قام على راسه يظلله قامت تظللني
اي توقع الظل على من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب يروى
فاقول بالعجب ومن عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا
انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب
في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في
قوله فلا تعجبوا من بلى غلالته اي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر
ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا
انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى
لملابسة القمر الحقيقي لا لملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي رد
هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة
مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع
له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد
الاسد بطريق التأويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية
القوة في مثل تلك الجثة وتلك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك
والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل
المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال
في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا
يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة
عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء
على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به

المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا
والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التأويل ونصب القرينة على ارادة خلاف
الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على تأويل هو
جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تأويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة
مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا
ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح
ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التأويل وتفارق
الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر وان رجح العلامة فسر الباطل بما يكون على
خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب بما يخالف
عليه الجمهور وما اختاره السكاكي ومع هذا فلا وجه لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة
بمفارقة الكذب بل يحصل لكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا ثم فرق بين
الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا
للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان
بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا تكون الاستعارة علما لما
سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير
متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك
والجنسية تقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف
من الاوصاف كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة
وباقل في الفهاهة فحينئذ يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل كأنه
موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او غيره كما جعل اسد كأنه موضوع
للشجاع سواء كان متعارفا او غيره فبهذا التأويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف

المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود ولكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا له في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رايت اليوم حاتما وقرينتها اى قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد له من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رايت اسدا يرمى او اكثر اى امران او امور يكون كل منها قرينة كقوله وان تعافوا اى تكرهوا العدل والايمانا فان في ايماننا نيرانا اى سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجأون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وبهذا لا يخفى صحة كونه قسما لقوله او اكثر كقوله اى قول البحترى وصاعقة من نصله اى نصل سيف الممدوح تنكفى بها اى تنقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب صاعقة تقلبها على ارؤس الاقران خمس سحائب اى انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحاب اى يصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها المراد بالاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغة الجمع القلة والكثرة تستعار للآخر لما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذى هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل وهى اى الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك فهى باعتبار الطرفين يعنى المستعار منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اى اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في قوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه اى ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقى وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هى الدلالة على طريق

على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الموت للضلالة فليس من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو احييناه في او من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من معنى الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع اى لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة اسم الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت آثاره الجميلة التي تحيى ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك اسم الميت للحى الجاهل او العاجز او النائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء قال المصنف ثم الضدان ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لان افعاله المختصة به اعنى الحركات الارادية مسبوقة بالادراك فاذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى بان يقال انه حى هذا كلامه ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك ولتسم هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها اى من العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده اى الاستعارة التي استعملت

في ضد معناه الحقيقي او نقيضه لما مر اي لتنزيل التضاد والتناقض منزلة التناسب بواسطة
التمليح او التهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعير
البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور المخبر به للانذار الذي هو ضده بادخاله في جنسها
على سبيل التهكم وكذا قولك رايت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة و
الاستهزاء والاستعارة باعتبار الجامع اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى
في التشبيه وجها وههنا جامعا قسمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له
والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل يمسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار
اليها او رجل في شعفة في غنيمة له يعبد الله حتى ياتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة
التي يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس
رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن في رؤوس
الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى ياتيه الموت استعار
الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع
المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى
منه في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رايت اسدا ان الاشتراك
ثمة في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان لكن الطيران والعدو فانهما جنس
واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها تخلل السكنات
وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة
المرسن للانف ان شئت ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف
والعدو ان خصوص الوصف الكائن في الطائر مرعي في استعارته للعدو وكان في خصوص
الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا منظور كما ثمة ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه
كان غلطا الخ في عده استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة

الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة السلف فانهم
عدوها في الاستعارات وخلطوها بها فاعتددت بكلامهم في الجملة ونبهت على ذلك بان تشبيه
استعارة غير مفيدة ووجه الشبه فيه وبين الاستعارة التي تنقل فيها الاسم الى ما ليس له كالمرسن للانف
والمشفر للشفة ولما انه من واد واحد وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مناسبة بينهما فلا نطلق الاستعارة
عليه فان قلت الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشهر ليكون الاستعارة مفيدة وقد
تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا
في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء
من المجموع المركب من السواد والحلاوة مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما جعل في مفهوم
الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا
من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين
اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع
المسافة بالجناح والسرعة لازمة له بل هي لازمة له في الاكثر كالجراة للاسد والاولى ان
يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض
لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة
الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم
خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع بجامع هو الضم الداخل في مفهوميهما الاشد
في الاول واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس
للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة
لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاع وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع
لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما
كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص الشجاعة

وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالتشبيه على المركب منهما وفرق بين المقيد
والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين
باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم آخر للاستعارة باعتبار
الجامع وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمي واما خاصية
وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة
والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد بن
مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس
سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس
السرج بعنانه علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس
وارادوا بالزاير نفسه بدليل ما قبله عودته فيما ازور حبائبي اهماله وكذاك كل مخاطر شبه هيئة وقوع
العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في موقعه
من ركبتي المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه
بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان
قلت هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم
بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان
والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن ما ذكرنا اولا لان الركبتين متفاصلتان
بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى العلو ثم ممتد متسفلا الى الظهر كما ان الطرف
الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف
في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت
على دهم المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث
بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح الدهم جمع ادهم وهي السوداء والمهاري جمع

مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح
وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت
عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة
السائرين في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المضي فاستعار
سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة
والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند الفعل
يعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل
كما في قوله تعالى واشتعل الراس شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطء في سير الابل
تظهران غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة
وتتبعها في الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في
قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل
بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزداد في طوله عند تمطيه
بالغ في ذلك بان جعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة
والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به اي يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة
بالكناية كما في اليد للشمال والاستعارة باعتبار الثلاثة اي المستعار منه والمستعار له والجامع ستة
اقسام لان المستعار له والمستعار منه اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له
عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلاثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت
في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلاثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي او مختلف
بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا
حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه ولد البقرة
والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند

القافية في كلام المتلي الفرية التي اخذها من متوطى وفرس جبرئيل عم والجامع الشكل فان ذلك
الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه حيوان والجامع الشكل
والجميع اى المستعار منه والمستعار له والجامع حسى يدرك بالبصر ومما عده السكاكي من هذا
القسم قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو
الانبساط الذي هو في النار اقوى والجميع حسى والقرينة هو الاشتعال الذي هو من خواص
النار ولكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما
هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكني عنها بخلاف المصنف فان كلامه في المصرحة وزعم المصنف ان
فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية
والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة
تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي عطف على اما حسى يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان
والجامع عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة
والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وموضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل
من ترتب امر على آخر اى حصول امر عقيب حصول امر آخر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط
الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك
ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل
اى كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الشيء الطاري عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد
ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب
المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم
مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اى داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور
النهار من ظلمة الليل من النهار [illegible] انما هو الابصار
لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اى ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد

بان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور بمعنى الزوال كما في قول الحماسي
وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر قال الامام المرزوقي وذلك عار ظاهر اى زائل قال ابو ذويب
وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال
ضوء النهار عن ظلمة الليل فاذا هم في مقام عن ان يكون موافقا للكلام غيرهما وذكر العلامة في شرح
المفتاح ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى
الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي
الى الثاني وغيرهما الى الاول لاستعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما
واما على قولهما فلانها ترى من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة مترتبا وغير متراخ وهذا
يختلف باختلاف الامور والعادات وقد يطول الزمان والعادة في مثله تقتضي عدم اعتبار
المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان الزمان النهار وان توسط بين اخراج النهار
من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي
ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب
اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يحسن اذا جعل السلخ بمعنى
الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجاه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا
جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجاه الظلام
كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام
فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعل
السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول تقوية لذلك لا شك ان الشيء انما
يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب يستحق بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك
انما هو بمفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتامل واما مختلف
بعضه حسى وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسى

وبناؤه الثاني وهي عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في
الحقيقة استعارتان والجامع في احدهما حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون
نوعا آخر فقال ولان الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه اليها
لكنه قد ذكر في باب التشبيه ان الستة كلها والا عطف على قوله ان كانا حسيين اي وان
لم يكن الطرفان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه
الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع بينهما عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم
اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من انه اذا كان اللفظ المستعار
فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم
الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والالة ولان المنظور فيه هذا التشبيه هو الموت
والرقاد دون المجرد القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله
المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا وتكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان
الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي
هو المستعار له اقوى فهو لا يصلح جامعا فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه
مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن
وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال فكانه زعم ان القرينة هو ذكر البعث
وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى
اذا انشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على اما عقليان
اي احد الطرفين حسي والاخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان
المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان
والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى ضربت
عليهم الذلة اي جعلت الذلة محيطة بهم كما ضربت الخيمة والقبة على من فيها او

جعلت

او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار
منه ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له ثبوت الذلة والصاقها
بهم والجامع الاحاطة واللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين
ويكون القرينة اسناد الضرب المتعدي بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي
الطرفان المختلفان والحسي هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء
وهي حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار
اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات
الصالحة لان يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي فالاستعارة اصلية
كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا
ما يكون مستعارا باسم جنس كالعلم في نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار
اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم
التفضيل واسم الزمان والمكان والالة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد على التشبيه
والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او كونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح
للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال
والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون
الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل
كذا ذكره القوم وفيه نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير شامل لاسماء الزمان والمكان
والالة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك ولا يخفى ايضا
النتيجة وهم ايضا قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق
ولهذا صرحوا بان توصيف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وغير صحيح لانتقاضه باسم
الزمان والمكان والالة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون

الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا
هذا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل
اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى القبر فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود
الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القايم بالذات لا نفس الذات وهو ظاهر
فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان تعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد
ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات فالتشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه
لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح
المراد بمتعلق معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية
وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان
الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني
رجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في متعلق معنى الحروف كالمجرور في قولنا زيد
في نعمة غير صحيح كالتشبيه فيقدر التشبيه في نطقت الحال اي الحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق
اي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة
في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل او الصفة فيكون الاستعارة
في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق
فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد
الى التشبيه ليكون استعارة قلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا
مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى المجازي والمعنى الحقيقي
نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والاخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة
باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني المشفر في مطلق الشفة
على ما عرفه الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة ويصح التمثيل على احد الاعتبارين

الاعتبارين فتأمله ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا
وحزنا للعداوة اي يقدر التشبيه للعداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته الغائية اي علة الالتقاط
الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن
ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور هذا الذي ذكره
المصنف ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم
يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كانت
نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف لان
يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية كما في البيان انه
في التبعية لا تكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على ان يكون استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه
اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به
وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة
بالكناية لانه قد ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل
تحقيق الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية
التي هي المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام كما جرت في نطقت
فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية وامثاله ان قدر التشبيه
ذلك في ما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر
في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى
الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة
التبعية في الاوليين اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق
الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيى السماحا فان القتل
والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قال الفطن لم تخف قوما هم شر لا [illegible]

عشية يجري بالدم الوادي نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اي من اللهاذم
من الاسنة القاطعة اراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة
والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات
قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري واقرى
المسامع اما نطقت بيانا يقود الحرون الشموس بيانا فان تعلق اقرى بكل من المسامع والبيان
دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر
استعارة او على الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور نحو قرى حرب بني فلان اعادى الاعادي
بالسيوف الطعنات واما مثل السكاكي في ذلك بقوله تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا
سرى النوم في الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري
وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء
لان المقصود ان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة واما فاعل سرى فقرينتها على كذا لجواز
ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قلت زيدا اذا فقرينته فربما شد يدا وانما
القرينة في الحروف غير مضبوطة والاستعارة باعتبار اخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ
ثلثة اقسام لانها اما ان لم تقرن بشيء يلائم المستعار له او المستعار منه او قرنت بما يلائم
المستعار له او قرنت بما يلائم المستعار منه الاولى مطلقة وهي ما لم تقرن بصفة ولا تفريع اي تفريع
كلام مما يلائم المستعار منه او المستعار له نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت
النحوي على ما مر في بحث القصر والثانية مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير
غمر الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء
ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق
الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك اخذا فيه وتمامه غلقت لضحكته
رقاب المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم

اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع حيث
لم يقل فكساها لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك
باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم
الجوع لانه وان لائم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم
اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضرر
وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون تجريدا
قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بذلك لا بما ذكرت الذي استعير له اللباس كانه قيل فا
صابها الله بلباس الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا
والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب الذي يلوح من كلام القوم
في هذه الاية ان في لباس الجوع استعارتين احديهما تصريحية وهو انه شبه ما غشي الانسان عند
الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى
مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع
عليه الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون ترشيحا
تجريدا والثالث مرشحة وهو ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى
فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء
من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك جاوزت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج
وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف
بما يلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا
الوصف مما يلائم المستعار منه يعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد
ومن الجمع بين التجريد والترشيح لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة
في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له ومبناها

اي مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لا شيء شبيه به
حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اي
قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه وهو البيت في مدح ابيه
ويذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء
في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان وهو الارتقاء الى السماء فلولا ان قصده
ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية
لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اي نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي
التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه
اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته قد زر ازراره على القمر لانه لو لم يقصد تناسي
التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس
مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي
عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام
بقوله واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه وذلك
لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن
المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي
ومنهم من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه
وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف
بالتشبيه وما ذكرنا صريح في الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه
والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله اي قول عباس بن الاحنف
هي الشمس مسكنها في السماء فعز امر من عزاه اي حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء
جميلا فلن تستطيع انت اليها اي الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك

النزولا وبحث تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة فمع جحده
اولى هذا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز اي فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة
اولى بالجواز لانه قد طوي فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث
مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ
المستعمل فيما اي في معنى الذي شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ
بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة
في المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله
ان يشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة
جنس الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها
كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما
بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا
وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايهما شئت والسلام شبه صورة تردده في
المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة
لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك الصورة ووجه الشبه وهو
الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل
لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر
المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل
الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو ان
المجاز المركب كما يكون استعارة قد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع
المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع
مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب

في غير ما وضع له فلا بد ان يكون لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة
والا فغير استعارة كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع
للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فحصر المجاز المركب في الاستعارة وتنويعه ما ذكر
عدول عن الصواب ومتى فشا استعماله اي استعمال المجاز المركب او التمثيل كذلك اي
على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولانه معناه الاصلي يسمى مثلا ولهذا اي ولكون
المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة
يجب ان يكون لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك
ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو
وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يخص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت
في المثل الى مضربه تذكيرا او تأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل
مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعت اللبن بالصيف
على لفظ المتكلم فليس بمثل بل مأخوذ من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة
استعير لفظه للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شأن عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل
الذي استوقد نارا اي حالهم العجيبة الشأن وكقوله ولله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة
وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة
العجيبة **فصل** في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت
الاراء على ان في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة
تخييلية لكن اضطرب في تشخيص المعنيين الذين يطلق عليهما هذان اللفظان وتحصيل
ذلك يرجع الى ثلاثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي
وسيجيء بيانها والثالث ما اورده المصنف ولما كانا عنده امرين معنويين غير داخلين
في تعريف المجاز اورد لهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمقاصد

للمعاني التي يطلق هي عليها فقال قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء
من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان فات لا
يخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق
ان المراد به غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه
امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك
الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح
به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة و
يسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك
الامر الذي يخص المشبه به وبه يكون كماله او قوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم
ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه
والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذويب
الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة
التي تجعل معاذة اي عوذة اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل
روى انه هلك لابي ذويب في عام واحد خمس بنين وكانوا قد هاجروا الى مصر
فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد
وعبرة لا تقلع ويحكى ان الحسن بن علي عليهما السلام دخل على معاوية يعوده فلما
رآه معاوية قام وتجلد وانشد وتجلدي للشامتين اريهم اني لريب الدهر لا
اتضعضع فاجابه الحسن على الفور وقال واذا المنية انشبت البيت شبه في نفسه
المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار
ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل
ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع

استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثاني بقوله وكما في
قوله الآخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال
بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال
اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية
فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس
في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كاثبات
الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلا
للمتكلم متلازمان في الكلام لا يتحقق احدهما بدون الاخرى لان التخييلية يجب ان يكون
قرينة للمكنية البتة وهي يجب ان يكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت فماذا يقول المصنف
في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت لعله يقول بعد تسليم صحة
هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما في قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا بي اطولكن
يدا ان شيئا للمجاز اعني اليد المستعملة في النعمة فان قلت ما ذكره المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية
شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكأنه استنباط منه فما تفسير
الصحيح قلت معناه الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه
ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد
للرجل الشجاع في قولنا رايت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على
ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح
به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا اشعر كلام صاحب الكشاف
في قوله تعالى وينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث
تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من
اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه

من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه
على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحه المرموز
اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون استعارة
تخييلية بل قد يكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجيء على ما ذكره السكاكي و
اما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما دل على ان في قولنا اظفار المنية
يعني انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا اقرب مما ذكره المصنف
في التخييلية وذلك انه ذكر في اسرار البلاغة ان الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم
عن معناه الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رايت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني
ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع في موضع لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا هو المراد
بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال
يدا ومعلوم انه ليس ثمة شيء يتصور ان يشار اليه من غير ان ينبت الى معنى يجري عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال اذ اصبحت
مثل اليد للشمال كما يقال رايت رجلا مثل الاسد وانما يتاتى ذلك التشبيه في هذا بعد ان
تغير الطريقة فتقول اذا اصبحت الشمال ولها في قوة تاثيرها في الغداة شبه المالك تصريف
الشيء بيده فتجد الشبه المنتزع لا يملك من المستعار نفسه بل مما يضاف اليه لانك تجعل الشمال
مثل ذي اليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعني الشمال مثلا ذا شيء وغرضك ان تثبت
له حكم من يكون له ذلك الشيء وهذا في التحقيق لا خلاف فيه لان لفظ اليد استعار مع انه لم ينقل عن
شيء الى شيء آخر اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال
يدا وكذا قول زهير صحا اي سلا مجازا من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال
اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه فقيل هو على القلب اي اقصر هو عن باطله ولا
حاجة اليه لصحة اقلع عنه ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبى ورواحله
هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون

تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة المتحملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية
ينتفي الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية فقال اراد زهير ان يبين
انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته فبطلت آلاته اي
الآت ما كان يرتكبه وكذا الضمير في معاودته فشبه زهير في نفسه الصبى بجهة من جهات المسير
كالحج والتجارة قضى منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت آلاتها ووجه الشبه الاشتغال
التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر
في النفس استعارة بالكناية فاثبت له يعني بعد ان شبه الصبى بالجهة المذكورة اثبت له بعض
ما يختص تلك الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس
والرواحل استعارة تخييلية فالصبى على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال
صبا يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصبا بفتح الصاد
يقال صبي صباء مثل سمع سماعا اي لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه
اي زهير اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في ا
استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تتأخذ في اتباع الغي الا اوان الصبى وعنفوان
الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان فتكون الاستعارة اعني استعارة الافراس
والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغي
ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في هذه المواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع
لذلك فصلا وقال فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من
غير تأويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تأويل في الوضع عن الاستعارة
على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع
له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الآخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف

في امر

في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فتكون حقيقة
لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة
فيما وضعت له بتأويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين
متعارفا وغير متعارف ومجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد
بقولنا من غير تأويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده السكاكي لكن عبارته قاصرة
عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة
تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل نسميها مجازا لغويا لبناء دعوى
اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التأويل والظاهر ان قوله على اصح القولين
متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من
ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا او عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق
القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو بالتأويل والوضع بالتحقيق فهو ليس باصح القولين
ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تأويل الخ فليتأمل فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن
الاستعارة فيرتكب كون الكلام قلقا وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في
غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة
مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير وا
للام في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي حتى لو كان نوع حقيقة الكلمة موضوعة
له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع
حقيقتها لغويا يكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا
القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح واول على
المقصود اقامه المصنف مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب
مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واتى السكاكي

بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله في غير ما وضعت له بقوله في التحقيق ليدخل في
تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت
له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف اذ لا يصدق
عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه
قال وقولنا بالتحقيق احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز
عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة مثلها في قوله تعالى
لئلا يعلم وقال ايضا وقولنا استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا
اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب
اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا
او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار او صاحب مجازا وهذا ايضا ظاهر الفساد
لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلابد فيها من حذف مضاف اي احتراز
عن خروج ما اذا اتفق او نحو ذلك وذكر ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه
اذا اطلق لا يتناول الوضع بالتاويل لانه نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء
المعنى بنفسه وقال وقولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك
ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فحينئذ لا حاجة
الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا
ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك فقوله ليحترز عن كذا وكذا
مبني على التجوز والتسامح وجوابه لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل
والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين
اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة
فلا ينافي الوضع كما في المشترك فان المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف

متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف ليتعين المراد اعني غير
المتعارف لا لنفي الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون الا
استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام وقد رد ايضا ما ذكره بان التقييد
باصطلاح به التخاطب او ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو
لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذا لا بد منه
في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة
وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تاويل في هذا الوضع الى عرفت من معنى
التاويل وانه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة
مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يمكن بهذه العبارة
اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل اي الكلمة المستعملة
فيما وضعت له استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور اما
على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف
المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فالكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه
لا سيما في التعريفات وكذا ما يقال من ان تعريف الوضع باللام العهد اغنى عن
هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعمل الكلمة فيما هي موضوعة
له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب ولا دلالة عليه ولو سلم ذلك
فلا يتم ايضا حتى يقيد الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي وقع
فيه التخاطب لا يغني ايضا والتعريف لا يسوى هذا بل الجواب ان تعليق الحكم بالوصف
مشعر بالحيثية كما في قولنا الجواد لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد فالمعنى ههنا
ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له وح يخرج
عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعماله اياها في الدعاء

ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا لما احتاج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء لازم
للموضوع له لا ينفك عنه فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول
اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف
المجاز ايضا لصار المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي
موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه
متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا اختار تركه في تعريف
الحقيقة دون المجاز فليتأمل واعترض ايضا بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد
بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا يجب
في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا الان غلطا اشارة الى الكتاب حيث تقول خذ هذا
الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه قرينة ناطقة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا
قال اكتب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة
الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف
الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور الاخر اي الطرف الاخر
المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل
الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول
انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه
به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس
والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع معها اي انه كذلك ينبغي كما هو شأن العارية
فان المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها
والاخر ليس بمالك ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى
اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه بالمشبه به مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه

المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له
هو المنية وكلامه في مناسبة التسمية كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار مثلا ويستحق من كلامه
ما ينافي جميع ذلك ففي المحل قد وقع منه على زعم القوم خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية و
تقسيمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون
الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها
تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية
ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما اخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكر في بيت زهير وفسر
التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة
كما في قولك اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية حيث قال في قسم
الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى الصورتين المنتزعة
من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد
فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل
على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه
انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من قسم الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من
قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض
اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون ومما يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة
من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز
ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع
الى حكم الكلمة فالراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان
استعارة وغير استعارة فظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز
المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة واجيب بوجوه اخر منها

ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله هي العليا فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف
المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح
العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه قد صرح ان المفصل الاستعارة وغيرها هو
المجاز في المفرد وسنشير الى ذلك لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع
الوضع بالتشخص لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من
الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا
على ما يحقق في علم الاصول والشارح انما لم يجعل التشبيه التمثيلي لان التمثيل يستلزم التركيب بل هو
استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا التشبيه تقع استعارة
تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام
السكاكي لانه قد عد من التحقيقية مثل قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك
انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل
في معناه الاصلي والحاصل انه لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد ايضا فهذا كاف في الاعتراض
الا انك ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها واقترانها بالف شيء لا يخرجها عن ان يكون كلمة
فالاستعارة ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير اخرى والمستعار له هو التردد
فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا ممن هو غاية في الحذاقة
والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو
استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب
فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة في علم البيان وفسر السكاكي
الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة
لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت

اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته اي
تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمشبه وعلى الخصوص
ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار
المحققة ثم اطلق عليها اي على المثل يعني على الصورة الوهمية التي هي مثل صورة الاظفار لفظ
الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو
صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده
لا يجب ان يكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ودون
الحاق المشبه بالشكل وزمام الحكم الشبيهة بالناقة فصرح بالتشبيه ليكون الاستعارة في الاظفار
فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول
ابي تمام لا تسقني ماء الملام فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكني عنها و
ذلك انه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف
انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية
ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به
الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا
ايضا لانه كان ينبغي ان يشبهه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ
على هذا وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكر تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة
الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان
الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم
يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابن سينا في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة
في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للانسان قوة تخدمه
هي القوة التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال

العقل اياها متفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة وكيا لف تفسيره التخييلية بما ذكر تفسير
غيره لها اى غير السكاكى للتخييلية بجعل الشئ للشئ كجعل اليد للشمال وجعل
الاظفار للمنية فعلى تفسير السكاكى يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة
باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ
فى غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد
حقيقة لغوية مستعملة فى معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا يمكن
ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شئ
الى شئ اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى انه اراد ان يثبت للشمال
يدا لا يقال انما يتحقق معنى الاستعارة فى التخييلية على تفسير السكاكى دون السلف لان
الاستعارة فى شئ تقتضى تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا تحقق
هذا المعنى لمجرد جعل الشئ للشئ من غير توهم تشبيه بمعناه الحقيقى لما سبق من تفسير
الاستعارة وان حقق التفسير المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون
فى الف لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام مجاز اللغوى
لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضى للتشبيه انما هو الاستعارة
التى هى من اقسام المجاز اللغوى وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
وتحقيق معنى الاستعارة فى التخييلية انه استعير للشئ ما ليس له وهو الاظفار والنزاع
فى ان لفظ الاظفار مستعمل فى معناه الحقيقى ليكون حقيقة لغوية او فى غير معناه
اعنى الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة
التصريحية كما هو مذهب السكاكى وظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظى ثم القول بما اجمع
السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوى غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على
خلافه ويقتضى ما ذكره السكاكى فى التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية

لزوم شمول ما ذكره السكاكى فى التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه اى فى الترشيح لان
فى كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التى هى
المشبه ما يخص السبع الذى هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على
الهدى الذى هو المشبه ما يخص المشبه به الذى هو الاشتراء الحقيقى من الربح والتجارة فكما اعتبر
هنالك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا معنى وهمى شبيه بالتجارة واخر شبيه
بالربح فيكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان
التعبير عن المشبه الذى اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا فى التخييلية بلفظ الموضوع له
كلفظ المنية وفى الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال
الذى هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله فى الايضاح ان كل
منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه فى التخييلية بلفظه
الموضوع له وفى الترشيح بغير لفظه فالمنية فى قوله ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذى اثبت
له بعض لوازم المشبه به وقد خفى هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة
الوهمية الشبيهة بالصورة المتحققة فاعترض بان التعبير عنه ايضا ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به
اعنى الاظفار التى هى موضوعة للصورة المتحققة التى هى المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق
لا يقتضى وجوب اعتبار المعنى الموهوم فى التخييلية وعدم اعتباره فى الترشيح فاعتباره فى احدهما دون
الاخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى
واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة للوثوق
بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف مطالبة بالفرق بين
التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذى هو من خواص المشبه به لما قرن فى التخييلية بالمشبه
كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفى الترشيح
لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا

[illegible]

فلما رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف الا
فتراس الحقيقي والبحر المتلاطم الحقيقي فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زايدا
عليها قلنا فرق بين الصفة المعتبرة في الاستعارة تامة بدونه وعنى بالمكنى عنها اي ارادوا السكاكي
بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به
اي المراد بالمنية في قولنا واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان
يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر
المشبه اعني المنية واريد المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان
اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره من تفسير الاستعارة
المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له
تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها
بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الاخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة
في غير ما وضع له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه
المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية
معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له في الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في
كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان
المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر
المشبه باسم جنسه ثم اجاب السكاكي بانا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها بالمشبه
به لكنا ندعي هناك ان الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تاويل كما مر حتى يتهيا لنا التفصي
عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي
ههنا اسم المنية اسما للسبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارف وغير متعارف
ثم نذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين لمعنى كلفظي المشبه
اي مع تشبيه [illegible]

[Margin:]
الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة للسبع [illegible]

بين المقيد المجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما [illegible]

والقصد كالمشبه [illegible]

ولا اعتراف بحقيقة [illegible] باسم جنسه [illegible]

مرادفا للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان تدخل المنية في جنس السبع [illegible]

٢٢٦

والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتهيا لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية
مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا مع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا
في غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة لكنا
انما اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يصر استعمال لفظ الاسد
فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر
استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة عليها على ما في الجملة ان كل
احد يعلم ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون
مجازا البتة وعلى هذا اندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع مستعملا
في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان
المراد بالمشبه به اي السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع
الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعائي انما هو عين المشبه الذي
هو المنية وهو الظاهر من الجواب انا قد ذكرنا ان قيد التحقيق مراد في تعريف الحقيقة فالمفهوم
اي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ولكن
لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما
وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع
الذي لفظ المنية موضوع له بالتاويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد
يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع
للسبع المرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله
بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع
بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن
في توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه
واستعماله في الموت [illegible]

[Margin notes: illegible]

بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المشبه المراد فيه ادعاء والمشبه مستعار له والحيوان المفترس
مستعار منه على ما سبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به
اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعمل
وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا
عليه الا انه صرح في اخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع
والمجاز عن التكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي اخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة
بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي
ذكر المنية استعارة بالكناية فان كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها
المصدري اعني استعمال المنية في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية
ويندفع الاشكال بحذافيره واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون في
الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكني عنها بجعل قرينتها اي قرينة
التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكني
عنها نحو قوله اي نحو قول السكاكي في المنية والاظفار حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة
الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال
حقيقة لا استعارة لكنها قرينة الاستعارة والنطق للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم
ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولنا نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات
استعارة بالكناية عن المطعومات المشتهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة
وعلى هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن
استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في
قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة جعل القوم قرينة استعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية

بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار
ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكي
بانه اي السكاكي ان قدر التبعية في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد
بها المعنى الحقيقي لم تكن استعارة تخييلية لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند
السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التي من اقسام المجاز المفسر
بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له
حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم تكن التبعية تخييلية فلم
تكن الاستعارة المكني عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكني عنها في مثل
نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية ح ووجود الملزوم بدون اللازم
محال وذلك اي عدم استلزام المكني عنها التخييلية باطل بالاتفاق والا اي
وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكني عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون
التبعية كنطقت الحال مثلا استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين
المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي
من رد التبعية الى المكني عنها مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي من تقسيم الا
ستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر اخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية
حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه
ان يقدره استعارة والاستعارة في الفعل لا يكون الا تبعية وما يقال ان مجرد
كون العلاقة هي المشابهة لا يكون يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون كافيا فيه
اذا كانت مجتمعة مع المبالغة في التشبيه وتحقيق هذين الامرين ممنوع فمما لا
ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعض من له حذاقة في غير هذا الفن جوابا عن اعتراض
المص بانا لا نم ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم توجد الاستعارة التخييلية

لانها ليست في نطقت بل في كان ان يجيب لها لسان ولفضاحه غير قولها في الفضاء لا ينفك المكني عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكني عنها لا على العكس كما فهمه المصنف فاذا اطلق النطق على الحال واريد بها اثبات الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فهنا استعارة مكني عنها وتخييلية اما اذا اطلق نطقت الحال فالمكني عنها موجودة دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي والعجب ممن يقوم بالذب عن كلامه من غير ان ينظر فيه ادنى نظرة فان قلت ان اراد بالاتفاق على استلزام المكني عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيهها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر متحقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكني عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا تلازم بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهي توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكني عنها قد تكون امرا مقدرا وهميا كالاظفار في الاظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امرا محققا كالانبات في قوله انبت الربيع البقل والهزم في هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المصنف توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا اقول في الاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكني عنها اذا اعتبر في المكني عنها والتخييلية تغير المعنى مثلا في نطقت الحال يكون الحال مشبها بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية فيكون نطقت حقيقة مستعملة

مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية

فصل في شرائط حسن الاستعارات حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا يشم رائحته لفظا ان لا يكون رائحة التشبيه في الشباهة تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه كقوله قلما الحك في تشبيه صدغيك لمسك وقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي وقد زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان يكون مطلقة غير معقبة بصفة او تفريع كلام ملايم لاحد الطرفين فقد اخطأ لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة نعم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر وكذلك اي ولان شرط حسنه ان لا تشم رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون الشبه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اي تعمية في المراد ان روعي شرائط الحسن ولم تشم رائحة التشبيه والا فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رايت اسدا واريد ان الرجل الابخر وفي التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله صلى الله عليه وآله الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي الفايق تجدون الناس كالابل المائة ليس فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان او ناقة يريد ان المرضي المنتجب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون وليست مع ما في حيزها في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجودة

فيها راجعة اليه قبله مستأنفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا اي يجري في كل ما تأتي فيه الا
ستعارة التحقيقية او التمثيل يتأتى فيه التشبيه وليس كل ما يتأتى فيه التشبيه يتأتى فيه الاستعارة
التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا او تكليفا بما لا يطاق
كالمثالين المذكورين ويتصل به اي بما ذكر من انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة
ويتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن
التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسألة تقول حصل
في قلبي نور ولا تقول كأن في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول
كأني في ظلمة والاستعارة المكني عنها كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه
لانها لا تكون الا تابعة للمكني عنها عند المص وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر فحسنها
تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكني عنها قال ان
حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها
ولهذا استهجن في الكلام وللقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة متفرعة
مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات الحسن التشبيه ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكني
عنها **فصل** اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف به
ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع
من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ذلك لانه قد نقل
عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وقد صرح بان الكاف
في ليس كمثله مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه عامل التنبيه على المعنى الثاني
اقتداء بالسلف واحتذاء بالشيخ ان مع عن الزلل عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا
الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب
بيانية وبه يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى آخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول

تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية
حسنها بحسب حسن المكني عنها لانها

فالاول كقوله تعالى وجاء ربك واسأل القرية والثاني مثل قوله ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك
لاستحالة المجيء على الرب واسأل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان
الله تعالى قادرا على انطاق الجدران ايضا فان الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر
يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون
كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا
او لنفسه متعظا ومعتبرا اسأل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض
من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية
هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف وليس
مثله شيء فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف
وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن
ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي للشيء
بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ
فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم
والمراد والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه
موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل
عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه
عما يماثله ويسد مسده كان قد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته
وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله
شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان متعقبتان على معنى واحد وهو نفي
المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور
يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوه

٢٣٠

نفي ملزومه وهو الاخ للمرء لانه لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا انتفت
ان يكون لمثل الله مثل

فيمن لا يد له وكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل وعمرو لا مثل له اصلا فان كان الحذف او
الزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله تعالى اوكصيب من السماء اي كمثل ذوي صيب
وقوله فبما رحمة من الله اي فبرحمة فالكلمة لا توصف بالمجاز والاول يسمى مجازا بالنقصان
ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غيره ما وضع له لعلاقة بعد نقصان منه تغير الاعراب والمعنى
الاما يخالف به كنقصان الامر والاهل ما به كنقصان منطلق الثاني في قولنا زيد منطلق
وعمرو ونقصان مثل وذوي من قوله تعالى اوكصيب لبقاء الاعراب والا كنقصان في من قولنا
سرت يوم الجمعة لبقائه على معناه وفيه نظر لان تغير المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع
في هذا النوع من المجاز ممنوع اذ لو جعل القرية مثلا مجازا عن الاهل لعلاقة كونها محلا كما
وقع في بعض كتب الاصول فهو لا يكون في شيء من هذا النوع من المجاز ولا يحتاج الى تقدير المضاف
كما لو قيل بكونها مشتركة بين الجدران والاهل والثاني يسمى مجازا بالزيادة ويعرف بانه اللفظ المستعمل
في غير ما وضع له لعلاقة بعد زيادة عليه تغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه بالكلية فخرج ما لا يغير
شيئا نحو فبما رحمة من الله وما يغير الاعراب فقط نحو سرت في يوم الجمعة وما يغير المعنى فقط نحو
الرجل بزيادة اللام للعهد وما يغير المعنى لا الى ما يخالفه بالكلية مثل ان زيدا قائم وفيه
نظر لان تغير المعنى والاستعمال في غير الموضوع له ممنوع كما مر والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه
عبارة النحاة من زيادة الحروف فلا يدخل فيه سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وان زيدا
قائم وما اشبه ذلك ثم ان صاحب المفتاح ورأى في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها
به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكره في الكتاب
ثم انه لكن العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده من المجاز اطلاق
لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد
انهم جعلوه من اقسام اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسير يتناوله وغيره فليس كذلك
لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في

بحث الكناية

في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في
وضع واضع لملاحظة بين الثاني والاول والظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل
في معناه الاصلي والا لدخل في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه
انه يطلق عليهما كما يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا توقف للسكاكي ههنا ارتيابا يتفرد به انتهى
اعلم الكناية في اللغة مصدر لقولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به
وهي في الاصطلاح يطلق على شيئين احدهما معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم
وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكني به والمعنى مكني عنه والثاني نفس
اللفظ وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادة
معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد والمراد به لازم معناه اعني طول القامة
مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة
المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة
بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في نحو قولنا رايت
اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة
عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى
قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا
لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد
في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا الاشعر قوله في المفتاح ان الكناية
لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة
طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت
جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب
ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع اخر من المفتاح تصريح

بان المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه في المراد بالكلمة المستعملة في معناها وحده او غير
معناها او الاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما
حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المص انها تخالف المجاز
من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان يشعر الا ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى
تبع له كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير مع فلان
فوجه التوفيق بين كلامي المص ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة
ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة
ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى باللفظ وهو
لازم المعنى الموضوع له ملازم المعنى معناه الموضوع له ... ما فيه وفرق اي فرق السكاكي وغيره بين الكناية
والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث
الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق
بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون
اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما
قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة فلا يبقى اعم ولو سلم فليكن المجاز ايضا كذلك
وح اي اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق
فان السكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية
على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وح يكون مثلا
زيدي فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم ح بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل
مراده ان اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نم ذلك
وما الدليل عليه بل الجواب ان مراده باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد
التابع لطول القامة ولهذا جوز ان يكون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان

كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم

٢٢٣

ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز
بالعكس فيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت
في الغيث وهي اي الكناية ثلثة اقسام الاولى اي القسم الاول والثانية باعتبار
كونه عبارة عن الكناية يعني الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة
فمنها اي من الاولى ما هي معنى واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص
بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله
الضاربين لكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن
الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان
وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بالموصوف فيتوصل
بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار وتسمى هذه خاصة
مركبة وشرطهما اي شرط هذين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنها ليحصل الانتقال
من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية
اعني ما هي مجموع معان بعيدة وفي المطول فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة في القسم
الثالث بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة
والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة
لظهور ان ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى
الانسان والجواب ان القرب هنا باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها
عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص والبعد بخلاف
ذلك الثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود
والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن
الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل

الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم
اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله
والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن
الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه
فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده
وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة
وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي [illegible] الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان
طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثني وتجمع الصفة لكونها مسندة الى
ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب
اعني المضاف اليه لكونها جارية على المسبب في اللفظ خبراً او حالاً او نعتاً وفي المعنى
دالة على صفة له في نفسه سواء كانت اي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه
يتصف بالحسن لحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان
اي متقوّ بهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا
يقبح هند قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت
انها كناية مشوبة بالتصريح ولم كانت تصريحاً كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض
من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل
تشبيهاً لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه
واعتبار الضمير العائد الى المسبب انما هو لمجرد امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن
معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل
واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس
بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال

منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر اخر ومن ذلك
الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود ولكن لا في بادي النظر وبهذا يمتاز عن البعيدة
وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولهم عريض
القفا قال المص وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى
الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة
الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فمراد صاحب المفتاح على
ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا ان لم
يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم
كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدور
ومنها اي من كثرة الاحراق وكذا كل ضمير منها عائد الى الكثرة التي قبلها الى كثرة الطبائخ
ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها
الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود
وضوحاً وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثانية من اقسام الكناية
المطلوب بها نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب
بها تخصيص الصفة بالموصوف لم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقوله اي زياد الاعجم
ان السماحة والمروءة اي كمال الرجولية والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج
فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اي ثبوتها له سواء كان على
طريق الحصر ام لا فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرداً معطوف
على ان يقول اي او مثل القول او منصوب معطوف على معمول ان يقول اي او ان يقول
نحو قولنا انه يختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناها
مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل السماحة

لا اوابن الحشرج سيما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به في امثلة القسم الثاني باعتبار
اضافته او اسناده الى الموصوف او ضميره الا ترى ان طول القامة المكنى عنه بطويل النجاد
مضاف الى ضميره وفي قولنا طويل نجاده مسند الى ضميره وفي قولنا طويل النجاد وكذا في كثير
الرماد وغيره كذا في المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح
باختصاصه بها الا بالكناية بان جعلها اي جعل تلك الصفات في قبة تنبيها على ان محلها ذو
قبة وهي تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء مضروبة عليه اي على ابن الحشرج وانما احتاج الى
هذا لانه مع وجود ذوي قباب الكرم كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت
الامر مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اي نحو قول زياد في كون الكناية لنسبة الصفة
الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث
لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا اشارة الى
دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني طويل نجاده
بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان
اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح
باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة
غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوب فضلا عن التصريح
فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوب الى الضمير تصريحا باثبات المجد
لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان يحصى فان قلت ههنا قسم
رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو كناية
عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان احدهما المطلوب بها نفس الصفة
وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وجعلها في ساحته ليفيد اثباتها له
والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور

مذكور كما تقول في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما تقول في عرض
من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر فهذا كناية عن
اثبات صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك
امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور في الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح
باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال فاذا كان الموصوف
غير مذكور كان القسم الثاني مستلزما للثالث من غير عكس فافهم وعرض الشيء بالضم
ناحيته من اي وجه جئته يقال نظرت اليه عن عرض وعرض اي من جانب وناحية
قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في
شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس
من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اي الكناية اذا
كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض
يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى
جانب وتريد به جانبا آخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال
الكشاف الكناية ان يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان يذكر شيئا يدل به
على شيء لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام
الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في
المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما
ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي
او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع
صلة والله اني لمحتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما

فهم منه المعنى من عرض اللفظ اى جانبه ولغيرها اى والمناسب لغير الوحشية ان كثرت

الوسايط بين اللازم والملزوم كما فى كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح

لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسايط مع

خفاء فى اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب

منك على سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة بالشفة او الحاجب والمناسب لغيرها ان قلت

الوسايط بلا خفاء كما فى قوله اوما رايت المجد القى رحله فى آل طلحة ثم لم يتحول الايماء

والاشارة ثم قال السكاكى والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتنى فستعرف وانت

تريد انسانا مع المخاطب دونه اى لا تريد المخاطب وان اردتهما اى المخاطب

وانسانا آخر معه جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلى وغيره معا والمجاز ينافى

ارادة المعنى الاصلى فيهما ولابد اى فى الصورتين من قرينة دالة على ان المراد فى الصورة

الاولى هو الانسان الذى مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفى الثانية كلاهما جميعا ليكون

كناية وههنا بحث وهو ان المذكور فى المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد

يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة

معناه ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما فى الصورة الاولى فانها تشبه المجاز

من جهة استعمالها فى الخطاب فيما هى غير موضوعة له وليس مجازا اذ لا يتصور فيه انتقال

من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية كما فى الصورة الثانية فانها تشبه الكناية

من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس كناية اذ لا يتصور

فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا امر لم يذهب اليه احد

بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدى الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون

حقيقة فى ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثانى كناية كما صرح

المص وهو الذى قصد السكاكى وتحقيقه ان قولك آذيتنى فستعرف كلام دال على تهديد

به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الكل من صدر منه الايذاء فان استعملته

واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب

الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب فى الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا فصل

اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم

الى اللازم فهو كدعوى الشئ ببينة فان وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم لامتناع انفكاك

الملزوم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال فى بيان اللزوم فى ساير انواع المجاز واطبقوا

ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان

المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنى

عنها ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس سبب كون المجاز والاستعارة والكناية

ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة فى نفس المعنى لا يفيدها خلافها بل لانه يفيد تاكيدا

لاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست مزيته قولنا رايت رجلا هو الاسد سواء فى الشجاعة

ان الاول افاد زيادة فى مساواته للاسد فى الشجاعة لم يفدها الثانى بل الفضيلة قولنا كثير الرماد

على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة القرى لم يفدها الثانى بل هى ان الاول افاد تاكيدا

لاثبات كثرة القرى له لم يفده الثانى واعترض المص بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل

فى وجه التشبيه ان يكون فى المشبه به اتم منه فى المشبه واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للرجل شجاعة

اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثانى يفيد

شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة

فى نفس المعنى لا يفيده خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان سبب كل صورة ليس هو ذلك

وليس المراد ان ذلك ليس سببا فى شئ من الصور فهذا التحقيق فى قولنا رايت اسدا

بالنسبة الى قولنا رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زايدا

عليه فى الشجاعة ولا يتحقق البتة فى كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المص

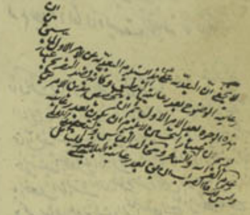
٧ قوله رايت اسدا الخ

٧ بل ان الاول افاد تاكيد الاثبات تلك المساوات له لم يفده الثانى وليست فضيلة ح ح ح ح

منه كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارة لا يوجب ان يحصل لك في الواقع زيادة في المعنى
لا يوجد فيها قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من الخبر لا يدل على نحو المعنى
او نفيه معا انا قاطعون بان المفهوم من الخبر انه هذا الحكم باثبات معنى وقد صار ذلك في
بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا رايت اسدا على قولنا
رايت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول يعلم من طريق المعنى وفي الثاني من طريق اللفظ
المعنى قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معنى كثير القرى بان يكنى
عنه بكثرة الرماد وكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان تدل عليه بان تجعله اسدا هذا
صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المصنف كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لقلة التامل
لا تامل وافر والله اعلم هذا آخر كلام في علم البيان والله المشكور على نواله وهو المسئول
لاتمام القسم الثالث بالنبي وآله

الفن الثالث علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه
تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين
الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه اخر تورث
الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة
اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية
الامرين والا لكان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني
تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة
لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة
او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة
مما يبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها ح بعض ما ليس من المحسنات
التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي
اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى اولا وبالذات



وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ ولفظي اي راجع الى تحسين اللفظ كذلك
وبدا بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها
فقال اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق
والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين المتضادين اي معنيين متقابلين
في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما
غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي
بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل
الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على
ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا
وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت وحرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام
معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا
ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب
فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او من نوعين
عطف على قوله من نوع والتقسيم يقتضي ان يكون هو اقسام اسم مع فعل واسم
مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه فان
الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي
الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد
احدهما مثبت والآخر منفي او احدهما امر والآخر نهي فالاول نحو قوله تعالى ولكن اكثر الناس لا
يعلمون يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق
ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح
او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا

في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من اقسام الطباق ويسمى
قسما من المعنوي برأسه فمنه تدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد
بن حميد حين استشهد: تردّى ثياب الموت حمراً فما اتى :: لها الليل الا وهي
من سندس خضر اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته
الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد
من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من
الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغني عن البيان فلا يخفى الا من لا يعرف معنى
الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريري: فمذ اغبرّ العيش الاخضر :: وازورّ
المحبوب الاصفر :: اسودّ يومي الابيض :: وابيضّ فودي الاسود :: حتى رثى لي العدو
الازرق :: فيا حبّذا الموت الاحمر :: فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له
صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما
الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو
اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة
عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار
لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلاً للسكون لكنه
يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار
يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما
بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل الخزاعي: لا تعجبي يا سلم
من رجل :: يعني نفسه ضحك المشيب برأسه اي ظهر ظهورا تاما فبكى :: ذلك الرجل
فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه قد عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي
يكون معناه الحقيقي مضاداً لمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين

المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حين يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يدلان على
التضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق
ما يخص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسما من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى
بمعنيين متوافقين او اكثر اي بمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل
المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه جمع بين
جمعا بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين
ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجيء من الامثلة ثم يخص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد
الذي وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة
بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى با
الضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله
اي قول ابي دلامة: ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا :: واقبح الكفر والافلاس بالرجل ::
قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة
الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من
بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا الا
مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كانه مستغن
عنه اي عما عند الله تعالى فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق
فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء والمقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان
المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق بالطباق لما ترى ان مثل
مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد
السكاكي في تعريف المقابلة قيدا اخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين
او اكثر وضديهما واذا شرط ههنا اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات امر شرط ثمة

اي فيما بين الضدين او الاضداد ضده اي ضد ذلك الامر كما بين الآيتين فانه لما جعل
التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير
المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات و
هي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين
والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنه اي ومن المعنوي مراعاة
النظير ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه
لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج
الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع
بين ثلاثة امور نحو قوله اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات بل الاسهم
من عطف العود وعطفه حناه بل الاسهم مبرية اي منحوتة من براه نحته بل الاوتار
جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير انت
ايها الوزير اسمعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون بين
اكثر كقول ابن رشيق: اصح واقوى ما سمعناه في الندى: من الخبر المأثور منذ قديم:
احاديث ترويها السيول عن الحيا: عن البحر عن كف الامير تميم: مع ما في البيت الثاني
من صحة الترتيب في العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث
فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال ولهذا جعل كف الممدوح [illegible]
[illegible] ومنها اي ومن مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان
يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار
وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار
والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا
كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله

فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيول والحيا والبحر وكف تميم



ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه
لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اي الغالب من
عزه يعزه اذا غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم
من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في
ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين
يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم
اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان
اي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون
بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام
التناسب في التنقيط: وحرف كنون تحت راء ولم يكن: بدال يؤم الرسم غيره النقط:
الحرف الناقة المهزولة وهي مجرورة معطوفة على الرهط في البيت السابق
والنون هو المعروف من حروف المعجم شبه به الناقة في الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على
ما وهم وراء اسم فاعل من راءه اذا اصاب رئته وكذلك دال اسم فاعل من [illegible]
اذا رفق بسوقها واراد بالتنقيط ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله يؤم الرسم صفة راء والمعنى كل
هذه الجنيبة عن ان تركب مثل التنوق اي في الشيم والانحناء كالنون يركبها الاعراب لزيارة الاطلال
فيضرب رئتها او لا حراك لها من شدة الهزال يريد ان مراكب هذه الجنبة [illegible]
وذوات الرئة في ذكر الحرف والنون والراء والدال والتنقيط ايهام ان المراد بها معانيها
المتناسبة واما ما يسميه بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف للذي على لونه خطوط
بيض على الطول وهو ان يؤتى في الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير
كقول من يصف سحابا: تسربل وشيا من خزوز تطرزت: مطارفها طرزا من البرق كالتبر
فوشي بلا رقم ونقش بلا يد: ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر: تسربل اي لبس السربال والوشي

ثوب منقوش والخزر جمع خزز وتطرزت اى اتخذت الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء
من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب كقوله وبك الحق: احلى وامرّ
وضرّ وانفع ولين: واخشن ورشّ وابرى وانتدب للمعالي: اى كن حلوا للاولياء مرّا للاعداء
ضارا للمخالف نافعا للموالي لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن ورش اى اصلح حال من يختل
حاله وابر من بري القلم نحته اى افسد حال المفسدين وانتدب اى اجب للمعالي واحبها يقال ندبه
لامر فانتدب اى دعاه له فاجاب فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المناسبة
والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اى ومن المعنوي الارصاد وهو نصب

الارصاد

الرقيب في الطريق من رصدته رقبته والرصيد السبع الذي يرصد ليثب والرصد القوم الذين
يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث ويسميه بعضهم التسهيم يقال برد مسهم فيه خطوط
مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت في الشعر فقوله: فهو
يطبع الاسجاع بجواهر لفظه: فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه: فقرة اخرى وهي في الاصل
حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اى على العجز وهو آخر كلمة من البيت
او الفقرة اذا عرف الروي الظرف متعلق بيدل اى انما يجب فهم العجز في الارصاد بالنسبة
الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب تكراره
في كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى
وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما فيه
يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي هو النون لربما توهم ان العجز ههنا فيما هم فيه اختلفوا
او فيما اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت: بلا سبب يوم اللقاء كلامي
فليس الذي حللته بمحلل: وليس الذي حرمته بحرام: فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام
وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم
ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اى قول عمرو بن معد يكرب اذا لم تستطع

شيئا فدعه: وجاوزه الى ما تستطيع: ومنه اى ومن المعنوي المشاكلة وهو ذكر الشيء
بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اى لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اى
وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته
اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام
لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء
لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اى خيطوا وذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ
الطعام ونحو قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى
والثاني ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل الينا الى قوله
صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اى قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة
من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا بالله اى تطهير
الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا
عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا بالله فيكون قوله لان الايمان
تعليلا لكونه مؤكدا لمضمون آمنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة
ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اى في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ
ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اى
الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا
حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا
وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا آمنا بالله للكافرين وان
كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة
ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه
في صحبة صبغ النصارى تقديرا بهذه القرينة اى لسبب النزول من غمس النصارى اولادهم

في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كالقول لمن يقول سل الاشجار اغرس كما يغرس فلان
تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فيعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس لمشاكلته
بقرينة الحال وان لم يذكر له ذكر في المقال ومنه اي ومن المعنوي المزاوجة وهي ان تزاوج
اي توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم قد حيل بين العير والنزوان
بين معنيين في الشرط والجزاء اي تجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في ان
يرتب على كل منهما معنى رتب على الاخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي ونسخ ع
عنها فلج بي الهوى ولزمني اصاخت الى الواشي اي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه
ويزينه وصدقته فيما افترى فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي
الواقعين في الشرط والجزاء في ان رتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما
ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقع
في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها
ما ذكرناها لا ما سبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع
في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا
يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم علي اجلسته فانعمت عليه ومنه اي
ومن المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام على جزء اخر ثم يؤخر ذلك المتقدم
عن الجزء الاخير والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس
فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المص فيصدق على مثل قوله تعالى وتخشى الناس
والله احق ان تخشاه وقولنا عز سريع الى ابي القيم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع
ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي الجملة وما اضيف اليه ذلك الطرف كقولهم
عادات السادات سادات العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام و
بين السادات وهي التي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات ثم

عكس فقدم السادات على العادات ومنها اي من الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين
نحو قوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت وقدم
الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان بفعلين في جملتين ومنها
اي ومن الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو قوله تعالى لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن فقد
وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن عن هم وهما لفظان وقعا
في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون ونيلها رداء
شبابي والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون ومنه اي
من المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي
قول زهير قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم دل الكلام السابق على ان
تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار
لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه
عقله وافاق بعض الافاقة فنقض كلامه السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم و
مثله فأف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه اي ومن المعنوي التورية وتسمى الايهام ايضا
وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان مجردة
وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد
باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الا
ستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به عن
المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بايد معناها البعيد اعني
القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده
كقول القاضي ابي الفضل يصف ربعا باردا او النوالة امس طول المدى قرنت فما تفرق
بين الجدي والحمل يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت قرنة قبلة العقل فتنزلت في

برج الجدي في اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالنوا الاقمار منها العبيد اعني الشمس تقدر ان بها تلائم المعنى
القريب الذي ليس بمراد اعني الثريا حيث ذكر الجوائه وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون
كل من التورية ان ترشيحا للاخرى كبيت السقط محمد في المجد افري انعم للمعنى مكارم لا
تخفى فان كذب المحال اراد بالحد الحظ وبانعم الجماعة من الناس وبالمحال المحيلة فان قلت قد ذكر
صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش
وهو سرير الملك مما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار
مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان اي جواد من غير تصور
يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان
مسيرة اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من
غير ذهاب باليد الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان
يتمحل لمفرداته حقيقة او مجاز وقد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة
والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد
باليمين القدرة فذلك تفسير على الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات
تقع للجهال واهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف في جعل الاية
مثالا للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اي ومن المعنوي الاستخدام

الاستخدام

وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى
ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ معناه احدهما اي احد المعنيين
ثم يراد بالآخر اي بالضمير الآخر معناه الآخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان
كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله
اي قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين
الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالآخر وهو المنصوب في شبوه النار اي

اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي ومن
المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل واحد

اللف والنشر

من آحاده هذا النوع المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما
لكل من آحاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل
التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول
من اللف والثاني للثاني وهكذا الى الآخر نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار
لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل
وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله تعالى على الترتيب واما على غير
ترتيب اي ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للآخر من
اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله اي قول
ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال
والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل شبه به الكفل في العظم والاستدارة او
لا يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة
والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا
او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون
التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان وكذا ان يجعل قول
الفريقين فانه قد لف بين القولين في قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى
قوله في الايضاح فلف بين القولين فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا
على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا
على متعلق باحدهما ومتعلق بالآخر من غير تعيين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان
هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او القولين

ثقة بان السامع

اجمالاً لعدم الالتباس وثقة بان السامع يردّ الى كل فريق او كل فعل مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انه بر على الحق ضرورة لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب لعدمه وههنا نوع اخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظاً او مقدراً فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والاخر مجمل وهذا معنى لطف المسلك وذلك كما تقول ضربت زيداً او اعطيت عمراً او خرجت من بلد كذا للتاديب والاكرام والتنزه فعلت ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك تمر جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له براعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر براعاة العدة ولتكبروا الله علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى تبينه الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا الكلام وعليه اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئاً من العلل راجعاً اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكر في تفاصيل المعللات فما ذكره في بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكر من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات ليس لانه باستقلاله معلل بشيء من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد لتفريع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة صوم الحجر كما قال ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له براعاة عدة ما افطر ليصوم ما في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر المرخص له براعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث

الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلاً من العلل راجعاً الى واحدة من هذه الثلثة وقد تبيّن ان قوله ولتكملوا علة الامر براعاة العدة شامل الامر له بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر براعات العدة في قوله ولتكملوا علة الامر براعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص له براعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي ومن المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم واحد وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء يقال وجد في المال وجداً ووُجداً وجدة اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة اي داعية صاحبه الى الفساد ومنه اي من المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين اي عشرة آلاف درهم ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اي من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر وللقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتأمل فانه دقيق كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اي لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم به الا الاحد الا الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة مسنداً الى العام المحذوف عير الحي العير الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب ههنا والوتد هذا اي عير الحي على الخسف اي الذل مربوط برمته اي قطعة من حبل بالية وذا اي الوتد يشج اي يدق

ويبقى رسمه فلا يرثي اي لا يرق ولا يرحم له احد: ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول
الربط مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قلت هذا داخل في اللف والنشر
الى الوتد وكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين ومن جعل
البيت من قبيل اللف والنشر فقد لاتم الشاعر بل في حرف التنبيه ايماء الى ان الوتد فيه
اقل وانه يفتقر الى تنبيه فيكون اشارة الى غير الحي ولو سلم فسوا جعلت هذا اشارة الى
غير الحي وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية ما في الباب ان التعيين يحتمل وجهين
هذا البيت من اللف والنشر فليتامل ومنه اي من المعنوي الجمع كقوله اي قول الوطواط: فوجهك
كالنار في ضوءها: وقلبي كالنار في حرها: ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما
بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحتراق ومنه اي من
المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اي تقسيم متعدد
ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اي الجمع ثم التقسيم كقول ابي الطيب: حتى اقام المدوح وهو
سيف الدولة ولتضمن الاقامة معنى التسليط عداها بعلى فقال على اربابها جمع ربض وهو ما
حول المدينة خرشنة وهي من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى
والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل
البيت السابق اعني قاد المقانب يعني قاد العسكر حتى اقام حول هذه المدينة وشقيت
به الروم وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه يشمل
القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصله فقال للسبي ما نكحوا والقتل
ما ولدوا: لم يقل من نكحوا ومن ولدوا الموافق لقوله: والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا: ولا
في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم من جنس ذوي العقول
وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله: الدهر معتذر والسيف منتظر: وارضهم لك مصطاف
ومرتبع: وقال قد جمع فيه ارض العدو وما فيها في كونها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا

البيت المذكور فبعضها انها من نسخ ديوان ابي الطيب وقع عليه الشرح موافق لما اورده وبعضها قوله
الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت:
قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم: او حاولوا اي طلبوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم نفعوا:
سجية اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة: ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق
فاعلم شرها البدع: جمع بدعة وهي في الاصل المحدث في الدين بعد الاكمال والمراد ههنا مستحدثات
الاخلاق لا ما هو كالغرائز منها قسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء
ثم جمعها في البيت الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنه اي من المعنوي الجمع مع
التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلاثة كقوله
تعالى يوم ياتي يعني ياتي الله اي امره او ياتي اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او
بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن الله تعالى كقوله لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن
وهذا انه موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف اخر والماذون فيه هو
الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد
وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج
النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي سموات الاخرة وارضها لانها دائمة
مخلوقة للابد او هي عبارة عن التابيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح كوكب وكذلك
الا ما شاء ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات
والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى
الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة
بمعنى ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير وكثير من انواع العذاب
سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل
به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان

الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال

الجمع مع التقسيم

الجمع مع التفريق والتقسيم

٢٤٢

فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل يكفيه صرفه

عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة

ايام عذابهم والتأبيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء وإطلاق

السعادة عليهم باعتبار انهم سعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم

بقوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينها بان بعضها سعيد

بقوله فمنهم شقي وسعيد اذ الانفس واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من

نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى الاخر وقد يطلق

التقسيم على امرين آخرين احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به

كقوله اي قول ابي الطيب سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كأنهم من طول ما التثموا مرد ثقال اذا

لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا والان واحدا منهم يقوم مقام جماعة

قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني استيفاء اقسام

الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان

اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى جميع

الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان الاية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاء الانسان

فكان ذكر الاناث اللاتي هي من جملة ما لا يشاءه الانسان اهم ثم لما كان تأخير الذكور عن لان

في التعريف تنويها بالذكر فكأنه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى

كلا الجنسين حقهما من التقديم والتأخير فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث

لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى اخر ومنه اي من المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي

صفة امر آخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه

اي لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك

تلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام

منها ان يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في الصحاح حميمك قريبك الذي

تهتم لامره اي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه اي مع ذلك الحد ان يستخلص

منه اي من فلان صديق آخر مثله فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة

على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى

انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف المضاف

فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا اي القوي تشبيهه بالاسد وكذا معنى

لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان

صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق فليتأمل ومنها ما يكون بدخول باء

المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء

صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحرب

تعدو اي تسرع بي الى صارخ الوغى اي مستغيث في الوغى وهو الحرب بمستلئم اي

لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق هو الفحل المكرم عند اهله

المرحل من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس

درع لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى

انتزع مستعدا آخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها

دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في

جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط

حرف نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي اي تجمع الغنائم

والجملة صفة غزوة وروي نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن او يموت منصوب بان

مضمرة كأنه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه فكأنه انتزع من نفسه كريما مبالغة

ذكره ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا منع للانتزاع
منه وقيل تقديره او يموت مني كريم فيكون من القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر
اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انه اراد
ان في البيت نظرا لانه من باب الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها
في طلب المكنة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثمد والنصح في قوله اقول لها اذا جشأت وجاشت
مكانك تحمدي او تستريحي ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا
يشرب كاسا بكف من بخلا اي يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب
هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف
كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لذهنه فزعم ان الخطاب
ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء وانما هي كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف
ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه ان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه ويكون داخلا في قوله
ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة
التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد
النطق ان لم يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل
والمال والحال ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل
ومنه اي من المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى
الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما
يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا وان اشعر بيت
انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور
عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله
لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استقل جمع

القلة اعني الجفنات والاسياف وذكر الغرة وهو بياض المقدم وقال يقطرن دون يسلن
ونحو ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فلذا اشار الى تفسير
المبالغة مطلقا والى تقسيمها لتعيين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل وهي بل قال والمبالغة ان يدعى
لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه
اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين
وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله
اي قول امرئ القيس يصف فرسا له بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء في الصحاح العداء بالكسر الموالاة
بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش
وبالنعجة الانثى منها دراكا اي متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اي لم يعرق فلم
يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا
وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا
ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة
وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا
عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف
التي لم تخلق ادعى انه يخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه
اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد في قوله يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار
وعليه ما في السقط شيء ركبا واديا وابلا وزاد فكاد ان يشجو الرجالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا
من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها عثيرا اي عقدت سنابك
الجياد فوق رؤوسها عثيرا اي غبارا لو تبتغي عنقا عليه العنق نوع من السير عليه اي على ذلك العثير
لامكنا اي امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها
متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان يسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل

وقد اجتمعا اي ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله اي القاضي الارجاني يصف طول الليل: يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى * وشدت باهدابي اليهن اجفاني

اي يوقع في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان عيني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهري في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله: اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب

المذهب الكلامي

ومنه اي من المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجها عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة وفي التمثيل بالآية نظر على ما ظن بعض من زعم ان مذهب الكلامي ليس في القرآن وكانه اراد بذلك ان يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تحتمل النقيض بوجه ما وتعدد الآلهة ليس بقطعي الاستلزام للفساد وانا هو من المشهورات الصادقة وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك: حلفت فلم اترك لنفسك ريبة * وليس وراء الله للمرء مطلب

اي يريبك اي يوقعك في الريبة والقلق واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب اي هو اعظم المطالب فالحلف به اعلى الاقسام: لئن كنت قد بلغت عني جناية * لمبلغك الواشي اغش واكذب

واللام في لئن كنت موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب القسم: ولكنني كنت امرأ لي جانب * من الارض فيه اي في ذلك الجانب والمراد به الشام مستراد اي موضع ينردد فيه لطلب الرزق وينتجع من راد الكلأ وارتاده ومذهب: ملوك اي في ذلك الجانب واخوان اذا ما مدحتهم * احكم في اموالهم واقرب

اي يجعلون لي حكما في اموالهم مقربا منهم رفيع المنزلة عندهم: كفعلك في قوم اراك اصطنعتهم * فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا

اي لا تعاتبني على مدح آل جفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح اولئك لك لا تعد ذنبا

عقاب

وههنا كذلك مدحي لمن احسن الي وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم وتارة يرد على صورة القياس الاقتراني فوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه اي الاعادة اهون عليه من البداء وكل ما هو اهون فهو ادخل في الامكان فالاعادة ادخل في الامكان وقوله حكاية فلما افل قال لا احب الآفلين اي القمر آفل ورب ليس بآفل فالقمر ليس برب

حسن التعليل

ومنه اي من المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعي لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون لما هو في نفس الامر يعني ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم التصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا ظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي ومنشأ هذا الوهم انه سمع ان ارباب المعقول يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهو اي حسن التعليل اربعة اضرب لان الصفة التي ادعي لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة علة وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله اي ابي الطيب: لم يحك نائلك السحاب وانما * حمت به فصبيبها الرحضاء

المصبوب

اي لم يحك عطاءك وانما حمت به اي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها اي فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها في العادة علة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اي لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اولو كانت علتها هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله اي قول ابي الطيب في قتل اعاديه: ما به قتل اعاديه ولكن * يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب

فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعداءهم انما يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى تصفو لهم ممالكهم عن منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا ابلغ في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي اي تناهى في الشجاعة حتى

ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذئاب ان تنالوا من لحوم اعدائه
سيفضى اليها مع انه ليس ممن يسرف فى القتل طاعة للغيظ والحنق اى ليست قوته الغضبية منتقمة بربقة
الافراط فيقتص القضاء فصور اعدائه عنه وفرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم و اما الثانية اى
الصفة الغير الثابتة التى اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اى قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته
نجى حذارك اى حذارى اياك انسانى اى انسان عينى من الغرق فان استحسان اساءة الواشى ممكن لكن
لما خالف الناس فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشى وان كانت ممكنة عقبه اى عقب ان عد
استحسان اساءة الواشى بان حذاره اى حذار الواشى ومنه اى من الواشى نجى انسانه اى انسان عينه من
الغرق فى الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله فى البيت المعنى
وقد وجد حينئذ فارسيا هو المعنى فترجمه لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق
من انتطق اى شد النطاق حول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير
ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المص وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو الاصل لو من انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط
ان يكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليها ورؤية عقد النطاق عليها اعنى الحالة الشبيهة
بنطاق المنطق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب الاول مثل
قوله لم تحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق ممتنع الثبوت للجوزاء وقد اثبتها
ان عد علتها نية خدمة الممدوح فقد اخطأ من وجهين لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن
انكاره وهو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المص قد صرح فى الايضاح بان
ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو فى البيت مثلها فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
اعنى للاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية عقد النطاق علة انتفاء
علة لكون نية خدمة الممدوح اى دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الآلهة
والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما فى الضرب الاولى
لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما فى الاخرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته

٢٤٧

اثباته فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق
دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخلو عن تكلف لان
الظاهر من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اى بحسن
التعليل ما بنى على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا
والشك ينافيه كقوله اى قول ابى تمام كان السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة
الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا اراد ترقأ بالهمزة فخففها اى ما تسكن لهن مدامع والضمير
فى تحتها للربى فى البيت الذى قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا لنسيمها الى المزن حتى
جادها وهو هامع بمعنى ساقت الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر الهامع
السائل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى
فهى تبكى عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب طللان طال عليهما الامد دثرا فلا
علم ولا نضد لبسا البلى فكأنما وجدا بعد الاحبة مثل ما اجد قال بعض النقاد فسر هذا البيت
قوم فقالوا اراد حبيب نفسه ولا ادرى ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملائمة
لمطلع القصيدة وهو قوله الا ان صدرى من عزاى بلاقع عشية شاقتنى الديار البلاقع
وفى بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير فى تحتها للآثار
البلاقع فكأن نفس ابى تمام هو الحبيب الذى فقدته السحاب فى تلك الديار ومنه اى من المعنوى
التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اى اثبات ذلك الحكم لمتعلق له آخر على وجه
يشعر بالتفريع والتعقيب وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب كقوله اى الكميت
قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفى من الكلب الكلب
بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان عن عض الكلب الكلب وهو الذى يأكل لحوم الناس فيأخذه
من ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك فنزع الحكم ارباب
دم ملك من ارباب العقول الراجحة وعلو ملوك واشراف وفى طريقته قول الحماسى بناة مكارم

واسناده كلهم ودماؤكم من الكلب الشفاء فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم
بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه اى من المعنوى تاكيد المدح بما يشبه الذم التطرق في هذه التسمية
على الاعم الاغلب والا فقد يجوز ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى
ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعنى ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا
يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه وتعميم تاكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو
ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها
فيها اى دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اى قول النابغة الذبيانى ولا عيب فيهم غير ان
سيوفهم بهن فلول اى كسور في حدتها والواحد فل من قراع الكتائب اى من مضاربة
الجيوش فالعيب صفة ذم منفية فاستثنى منها صفة مدح هو ان سيوفهم ذوات فلول اى
ان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اى من العيب على تقدير كونه اى كون فلول
السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا فهو مفهوم من بيانه على الشرط المذكور
وهو اى على هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اى اثبات
شيء منه في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط فالتاكيد فيه
اى تاكيد المدح ونفى صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانه قد علق
نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل
في مطلق الاستثناء هو الاتصال اى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت
عن الاستثناء لكون ذكر المستثنى منه اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء
المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل
ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اى ما قبل الاداة وهو المستثنى منه
يعنى يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما نفاه من المنفى
ويريد اثباته حتى يحصل منهم شيء من العيب فاذا توهمت اثر طنته واوهمته غيرى فاذا وليها اى

(margin: من العيب)

اى الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح
على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء الى
نوع خلابة وتاخيذ القلوب والضرب الثانى تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة
مدح ويعقب باداة الاستثناء اى يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء يليها
صفة مدح اخرى له اى لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد انى من قريش وبيد بمعنى غير وهى اداة
الاستثناء والاصل في الاستثناء فيه اى في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء
في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا الاستثناء فوله ان الاصل في
مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتامل لكنه اى الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا
كما في الضرب الاول بل بقى على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير
دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثانى
من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فذكر اداته قبل
ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى
جاء التاكيد ولا يفيد فيه التاكيد من الوجه الاول اعنى دعوى الشيء ببينة لانه مبنى على التعليق
بالمحال المبنى على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اى ولكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثانى
فقط كان الضرب الاول افضل لافادته التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان
يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من الوجهين وان يكون من الضرب الثانى
بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويكون التاكيد من وجه واحد او يجعل الاستثناء متصلا حقيقة
لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا
ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو ونحوه لا يسمعون فيها لغوا
ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما لا يمكن حمله على كل من ضربى تاكيد المدح بما يشبه الذم كما تقرر ولا يمكن حمله
على الوجه الثالث اعنى حقيقة الاستثناء المتصل لان قوله سلاما سلاما من الكلام جعله من قبيل اللغو لكنه لا

(margin: خلاف ونقض بزيادة كثرة الاحسن رقبة ... الرجال ...)

٢٤٨

يمكن جعله من قبيل التتميم وهو اشبه الا انه وليس كذلك في الكلام ان تذكر مستثنى منه ثم تأتي بالاستثناء
المنفصل من الاول مثل ان يقول ما جاءني رجل ولا امرأة الا زيدا ولو قصدت ذلك كان الصواب
ذكر الرجل ومنه اي من تأكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون
العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح نحو قوله وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا اي
ما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله تعالى نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه
وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام
فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التأكيد من وجهين والاستدراك الذي هو
لفظ لكن في هذا الباب اي باب تأكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اي قول
ابي الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني: هو البدر الا انه البحر زاخرا: سوى انه
الضرغام لكنه الوبل: فالاول استثناء مثل قوله بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك
يفيد من التأكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه
اي من المعنوي تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية
عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان
لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة
استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التأكيد من
وجهين والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر ويأتي منه الضرب الاخر اعني الاستثناء
المفرغ نحو فلان لا يستحسن منه الا الجهل والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو جاهل لكنه فاسق ومنه
اي المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله اي قول ابي الطيب:
نهبت من الاعمار ما لو حويته: لهنئت الدنيا بانك خالد: مدحه بالنهاية في الشجاعة
اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا
ونظامها حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى لتهنئة احد بشيء لا فائدة له فيه قال علي

تأكيد الذم بما يشبه المدح

الاستتباع

٢٤٩

على بن عيسى الربعي وفيه اي في البيت وجهان آخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون
الاموال وهذا اما مبني على علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل احد من مقتوليه لانه
لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة لاهلها فلو
كان ظالما في قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اي من المعنوي الادماج
يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر
منصوب مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول فهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به
ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق لاجله فمن ثمه قول الشاعر ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا
واسعفنا فيمن نحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم المقدم انه ادمج شكوى
الزمان في التهنئة فقد سها لان الشكاية مصرح بها فكيف يكون مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة لكان
اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اي قول
ابي الطيب: اقلب فيه اي في ذلك الليل اجفاني كأني: اعد بها على الدهر الذنوبا: فانه ضمن
وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر نظرا الى كثرة تقليبي لاجفاني في ذلك الليل كأني اعد بها
على الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب او اكثر كما في قول
ابن نباتة: ولا بد لي من جهلة في وصاله: فمن لي بخل اودع الحلم عنده: فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما
حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان
لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا
الشان وقد نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما كان مرتبا لوصل هذا المحبوب
الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودعه حلمه اودعه اياه فان الودايع
تستعاد [illegible] ومنه اي ومن المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا
لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمرا: خاط لي عمرو قباء: ليت عينيه سواء: فانه يحتمل
التمني ان يصير العين العوراء صحيحة فيكون دعاء والتمني عكسه فيكون ذما قال السكاكي ومنه
ومنه

اى من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين ويفارقه باعتبار آخر
وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال
السكاكي واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ومنه اى ومن المعنوي الهزل الذي
يراد به الجد كقوله شعر: اذا ما تميمي اتاك مفاخرا ۞ فقل عدّ عن ذا كيف اكلك للضب ومنه اى ومن
المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته
بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية: ايا شجر الخابور وهو من ديار بكر ما لك مورقا ۞
اى ناضرا ذا ورق كأنك لم تجزع على ابن طريف ۞ فهي تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن
طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك والمبالغة اى كالمبالغة في المدح كقوله اى
قول البحتري: المع برق سرى ام ضوء مصباح ۞ ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي ۞ اى الظاهر
في مدح ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او المبالغة في الذم كقوله اى
قول زهير: وما ادري وسوف اخال ادري ۞ أقوم آل حصن ام نساء ۞ فيه دلالة على ان القوم الرجال
خاصة والتدله اى وكالتحير والتدهش في الحب في قوله اى كقول الحسين بن عبد الله: بالله يا ظبيات القاع
قلن لنا ۞ ليلاي منكن ام ليلى من البشر ۞ في اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح
باسمها الظاهر ثانيا لذة ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله
امنزلتي مي سلام عليكما ۞ هل الازمن اللاتي مضين رواجع ۞ وهل يرجع التسليم او يدفع البكاء ۞
ثلاث الاثافي والديار البلاقع ۞ والتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا
مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا صلعم كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما
وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتنويه في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وغير ذلك
من الاعتبارات ومنه اى من المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان يقع صفة في كلام
الغير كناية عن شيء اثبت له اى لذلك الشيء حكم فتثبتها لغيره اى فتثبت في كلامك تلك
الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه اى من غير ان تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك

القول بالموجب

٢٥٠

لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير كقوله تعالى يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله
العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن
المؤمنين اثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير
فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنين ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة
اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله
اى مما يحتمل ذلك اللفظ من المعاني التي تحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل اى يحمل على خلاف
مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله: قلت ثقلت اذ اتيت مرارا ۞ قال ثقلت كاهلي بالايادي ۞
فلفظ ثقلت قد وقع في الكلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله
على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم وبعده: قلت طولت قال اوليت طولا ۞ قلت ابرمت قال حبل ودادي ۞
اى طولت الاقامة والاتيان وابرمت اى امللت ابرم لينقض هذا الحكم وانطول التفضل والانعام فقوله ابرمت
ايضا من هذا القبيل واما قول الشاعر: واخوان حسبتهم دروعا ۞ فكانوها ولكن للاعادي ۞ وخلتهم سهاما
صائبات ۞ فكانوها ولكن في فوادي ۞ وقالوا قد صفت منا قلوب ۞ لقد صدقوا ولكن عن ودادي ۞
فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على خلاف مراده لم يقع
في كلام الغير بل وقع في ظنه معنى فحمله على خلاف ذلك المعنى ومنه اى من المعنوي الاطراد وهو ان
تأتي باسماء الممدوح او غيره واسماء آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك وتبين الاطراد
لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه كقوله: ان يقتلوك فقد ثللت
عروشهم ۞ بعتيبة بن الحارث بن شهاب ۞ يقال ثل الله عروشهم اى هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب
عزهم وتضعضعت حالهم قد ثل عروشهم اى ان يفتخر القتلة بقتلك وصاروا يفرحون به فقد اثرت في عزهم
وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عليه السلام الكريم ابن الكريم ابن
الكريم ابن الكريم ۞ يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم ۞ هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي واما
الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة فمنه الجناس بين اللفظين وهو

تشابههما في اللفظ اي في التلفظ فخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم
او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجيء تفصيلها والجناس ضربان تام وغير
تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف فبكل من الالف والباء والتاء الى الاخر نوع
اخر من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق وفي هيئاتها
وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل لها باعتبار الحركات والحروف
والسكنات فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول و
في ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف وهو اي القسم
اعني التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان المتفقان
في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين يسمى متماثلا لان التماثل هو
الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافراد والجمعية بان يكونا مفردين نحو يوم يقوم الساعة
اي القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق
الآجال آجال والهوى للمرء قتال الاول جمع الاجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع
الاجل والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفان نحو قول الحريري وذي ذمام وفت بالعهد ذمته ولا
ذمام له في مذهب العرب الذمام الاول الحرمة والثاني جمع ذمة وهو البئر القليلة الماء نحو فلان طويل
النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض وان كانا اي اللفظان
المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى فالاول
كقوله اي قول ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيي الكرم
ويجدده والثاني تقسيم اخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا
والاخر مفردا سمي جناس التركيب وبعد ان كان جناس التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس
اللذان احدهما مركب والاخر مفرد في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق
اللفظين في الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة اي صاحب هبة فدعه فدولته

فالحاصل ان التشابه في مجرد الوزن او عدد الحروف ... من اللفظ ... المنع ...

الا انه ... الاجم ...

والمغ ... الشبهة ...

٢٥١

فدولته ذاهبة غير باقية وكقول ابي العلاء مطايا مطايا وجدك من منازل منازل عنها ليس
عنه بمقلع فمطا فعل ماض وياء مخفف نداء ومطايا منادى والا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان
احدهما مفرد والاخر مركب في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق
اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا
اي عاملنا بالجميل فان قلت يدخل في قوله والا خص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة
وبعض كلمة كقول الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يضاهي الوبل حال مصابه ومثل
لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه والثاني مركب من صاب والميم من مطعم والصاب عصارة
شجرة مرة والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا انسكب وهما غير متفقين في الخط فيلزم ان يكون مفروقا
قلت لا اذ يجب ان المفروق لا يكون الا ما كان المركب مركبا من كلمتين وبعض كلمة بل من كلمتين والتقسيم الى المركب
ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه او مفروق فخرج من ذلك في الاكثر
في عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها
وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون
بالاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها او هيئاتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا في اثنين من ذلك
او اكثر لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة او العدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد
التشابه بينهما فلهذا انحصر المذكور في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على الجزاء الاستئناف
اعني قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا وهو عطف
اي لفظا المتجانسين في هيئة الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفا
لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد المراد
لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظ الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق وكقوله اي قولهم جبة
البرد وجنة البرد في كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما
مفرط او مفرط لان الراء من مفرط ساكن وان كان مشددا والمشدد ... وهذا التقسيم ان كلمة

مقرط ومقرط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة
كحرف واحد عُدّ حرفا واحدا وكأنه في الصورة حرف واحد زيدت فيه كيفية ولا جهة اخرى ان يقال الحرف
المشدد في هذا الباب في حكم المخفف نظرا الى ان الراء من مقرط حرف مكسور والراء من مقرط والاختلاف بينهما
في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكنة ومن الثاني متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الاول
ونحو قولهم البدعة شرك الشرك فقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم البدعة شَرَك الشِّرك فان الشين
من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها اي ان
اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الآخر وهو ستة اقسام لان الزائد
اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول او في الوسط او في الآخر والى هذا اشار بقوله
وذلك اي الاختلاف اما بحرف واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق
او في الوسط نحو جَدّي وجُهدي او في الآخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون من ايد عواص عواصم
تصول باسياف قواض قواضب من في ايد صفة محذوف اي يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب
الاخفش او للتبعيض مثلها في قولهم هز من عطفه والجملة هو الواقع موقع المفعول بيمدون وعواص
جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه اي حكم وقواضب
من قضبه قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء حاكمات
على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة وربما سمي هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف في الآخر مطرفا
ووجه حسنه انه يوهم قبل ورود آخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي الكلمة التي مضت وانما اتى
بها تأكيدا للاولى حتى اذا تمكن آخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم
وفي حصول الفائدة بعد اليأس منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسما واحدا
وهو ما يكون الزيادة في الآخر كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفا من الجوى اي حرقة
القلب بين الجوانح وربما سمي هذا القسم الذي يكون فيه الزيادة باكثر من حرف مذيلا وان اختلفا في انواعها
اي ان اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد

بحيث اذا حذفت الزايد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب يسمى الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الآخر ٣٣٣٣

واحد والا لبعد بينهما اشار بقوله فخرج عن التجانس كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وفوق ولفظي ضرب
وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي الجناس مضارعا
وهو ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس او في الوسط
نحو قوله تعالى وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى تقارب الدال
والطاء وكذا الهاء والهمزة وكذا اللام والراء من تقارب المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين
سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر
من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد ولا يقال ضحكة ولعبة الا للمكثر المتعود او
في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون الاولى ان يمثل بقوله تعالى وانه على ذلك
لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان في عدم تقارب الفاء والميم تشكيكا نظرا او في الآخر نحو واذا
جاءهم امر من الامن وان اختلفا في ترتيبها اي ان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا
في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين بعض الحروف وهو مؤخر في اللفظ الآخر سمي هذا النوع
تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الآخر من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذي قبله
ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض والى هاتين اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليائه حتف
لاعدائه اي الاحنف حسامك فيه للاحباب فتح ورمحك منه للاعداء حتف ويسمى قلب الكل ونحو
اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب البعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين في اول البيت
والمجانس الآخر في آخره ويسمى تجنيس القلب حينئذ مقلوبا مجنحا لان اللفظين كأنهما جناحان
للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين سواء كان جناس القلب
او غيره ولهذا ذكره باسم الظاهر دون الضمير المتجانس الآخر يسمى الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا
نحو وجئتك من سبأ بنبأ يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم
وبغير الدسم سم وشمل عواصي عواصم وقواضي قواضب وكذلك حسامه للاولياء وللاعداء فتح
وحتف وقد يطلق التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذي هو يطعمني

مكررا ايضا

ويسمى واذا رحت فهو شجني وكقوله عليه السلام عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم
غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدا بهذا وقد يقدم في
هذا النوع ما لم ينظر فيه الا الحروف والنقط لها كقولهم في سعود ومتى يعود ودوى المستغربة خبيئة المسمى
تعرفه خبيثة وقيل لفاضل استصح ثقة البتي تصحيفه فقال اثبت بتصحيفه ويلحق بالجناس شيئان
احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مع الترتيب والاتفاق في
اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة
وهو ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف
او اكثرها لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فان قال من القول
والقالين من القلي ونحو قوله تعالى اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف ان ليس المراد
بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول مع
غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل فهو ظاهر
ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه
وبهرون اذا ما قلبا ومنه اي من اللفظي رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين
المكررين اعني المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين
بهما اي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول الفقرة
وقد عرفت معناها واللفظ الآخر في آخرها اي آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين
نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه والثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من
السؤال والثاني من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا
والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد
اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او
حشوه او آخره او صدر المصراع الثاني وعبر صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع

المصراع الثاني نحو في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر ورأى المصنف تركه اولى اذ لا معنى فيه
لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة
اقسام وهو ان يقع اللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل
تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما يصير اثني عشر قسما من ضرب الاربعة في ثلثة وعند التحقيق
ان الملحقين قسمان لانهما اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر
بالامثلة الثلثة الباقية واما اكتفاء بمثله الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثمنية عشر مثالا اما
ما يكون اللفظان مكررين فما يكون احد اللفظين في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول كقوله
سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع وما يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول
مثل قوله اي قول الصمة بن عبد الله القشيري تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار اي
وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة وتمتع مقول القول
في قوله اقول لصاحبي والعيس تهوي بنا بين المنيفة فالضمار لعل الجاري رفيقي وانه قد نشأ والرمال
تسرع بنا بين الموضعين واقول في اثنائه ذلك تمتع استمتع بشميم عرار نجد فانا نعدمه اذا
امسينا لخروجنا من ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الآخر في آخر المصراع الاول مثل اي قول ابي تمام
ومن كان بالبيض الكواعب جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود مغرما مولعا فما زلت
بالبيض يعني بالسيوف القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله
وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها وقبله الما على الدار التي لو وجدتها بها اهلها
ما كان وحشا مقيلها الالمام النزول القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه ونصب معرج على انه
خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة لان التعريج يفهم من اضافة التعريج الى الساعة ويجوز
ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع او هو مبتدأ ونافع خبره
والضمير في قليلها للساعة اي قليل التعريج في الساعة يعني قفا على الدار التي لو وجدتها بها اهلها لكان
موضعها مأنوسا غالبا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن الالمام بها الا تعريج ساعة فان

فليلهما نجعى ونشتى بليل وجدى وأما إذا كان اللفظان متجانسين فما يقع أحدهما في آخر البيت
والآخر في صدر المصراع الأول مثل قوله أي قول القاضي الأرجاني دعاني أي تركاني من ملاميكما
سفاها: هو الخفة وقلة العقل فداعي الشوق قبلكما دعاني: من الدعاء، وما يكون المتجانس الآخر في
حشو المصراع الأول مثل قوله أي قول الثعالبي وإذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف
أفصحت بلغاتها: فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل: جمع بلبلة بالضم وهو إبريق فيها
الخمر والاحتساء الشرب والمقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة إلى الأول وأما بالنسبة إلى الثاني فهو
في هذا الباب على مذهب السكاكي دون المصنف وما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع الأول مثل قوله أي قول
الحريري فمشغوف بآيات المثاني: أي القرآن قال الجوهري المثاني من القرآن ما كان أقل من المائتين
وتسمى فاتحة القرآن مثاني لأنها تثنى في كل صلوة وتسمى جميع القرآن مثاني لاقتران آية الرحمة
بآية العذاب ومفتون برنات المثاني: أي بنغمات أوتار المزامير التي ضم طاق منها إلى طاق وهو
مثنى منقول من المثنى وما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله أي القاضي الأرجاني
أملتهم ثم تأملتهم فلاح أي ظهر لي أن ليس فيهم فلاح أي فوز ونجاة وأما إذا كان اللفظان
ملحقين بالمتجانسين فما يكون أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأول مثل قوله أي
قول البحتري ضرائب أبدعتها في السماح: فلسنا نرى لك فيها ضريبا: فالضرائب جمع ضريبة وهي
الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل وأصله في ضرب القداح فهما
راجعان إلى أصل واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في حشو المصراع الأول مثل قوله
أي قول امرئ القيس إذا المرء لم يخزن عليه لسانه: فليس على شيء سواه بخزان: أي إذا لم يخزن
المرء لسانه على نفسه ولم يحفظ ما يعود ضرره إليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظ ما ضرره فيه فيخزن
وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله أي قول أبي العلاء لو اختصرتم من الإحسان زرتكم: والعذب
من الماء يهجر للإفراط في الخصر: أي البرودة يعني أن بعدي عنكم لكثرة إنعامكم علي فهذا أيضا
مثال لما وقع أحد الملحقين في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الأول إلا أنه من القسم الثاني

الثاني من الإلحاق أعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في آخر المصراع الأول مثل قوله
فدع الوعيد فما وعيدك ضائري: أطنين أجنحة الذباب يضير: فضائر ويضير مما يجمعهما شبه الاشتقاق
وما يكون الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله أي قول أبي تمام من مرثية محمد بن نهشل حين استشهد
ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى: ويغمر صرف الدهر نائله الغمر: وقد كانت البيض القواضب أي
السيوف القواطع في الوغى: بواتر أي قواطع بحسن استعماله إياها فهي الآن من بعده بتر: جمع أبتر
أي لم يبق بعده من يستعملها استعماله فيغمر والغمر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر وأما الأمثلة
الملحقة التي أهملها المصنف فمثال ما يقع أحد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق في آخر البيت
والملحق الآخر في صدر المصراع الأول قول الحريري: ولاح يلحي على جري العنان إلى: ملهى فسحقا
له من لائح لاح: فالأول ماض من يلوح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الآخر في آخر
المصراع الأول قوله: ومضطلع بتلخيص المعاني: ومطلع إلى تلخيص عاني: فالأول من عني يعنى والثاني من
عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر لعمري لقد كان الثريا مكانه:
فأضحى الآن مثواه في الثرى: فالثرى واوي من الثروة والثرى يائي ومنه أي ومن اللفظي
السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الأخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الأخيرة من الفقرة
الأخرى كالسجعي وقد يطلق على توافقهما وإلى هذا أشار بقوله قيل وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على
حرف واحد في الآخر وهو معنى قول السكاكي وهو أي السجع في النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث لأن القافية
هو اللفظ في آخر البيت إما الكلمة برأسها أو الحرف الأخير منها أو غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا تطلق
القافية على تواطؤ الكلمتين في أواخر الأبيات على حرف واحد وإنما أراد السكاكي بالأسجاع حيث قال
إنما هي في النثر كالقوافي في الشعر الألفاظ المتواطئة عليها في أواخر الفقر وهي التي يقال لها الفواصل
ولهذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل أنه لم يرد بالأسجاع معنى المصدر كما أراد المصنف فقوله وهو معنى قول السكاكي معناه
أن هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله وإلا كان القوافي هي الألفاظ المتوافقة في أواخر الفقر وكان
التقفية توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر هنا توافقها وهو أي السجع ثلثة أضرب مطرف إن اختلفتا

السجع

اى الفاصلتان فى الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان
وزنا والا اى وان لم يختلف الفاصلتان فى الوزن فان كان ما فى احدى القرينتين من الالفاظ
او كان اكثره اى اكثر ما فى احدى القرينتين مثل ما يقابله اى يقابل ما فى احدى القرينتين من الاخرى
فى الوزن والتقفية اى التوافق على الحرف الاخير فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع
الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما فى القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى فى الوزن والتقفية
واما لفظ فهو فلا يقابلها شئ من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذان لكان اكثرها
فى الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا فمتواز اى وان لم يكن ما فى احد القرينتين ولا اكثره
مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازى وذلك بان يكون ما فى احدى القرينتين او اكثره
وما يقابله من الاخرى مختلفين فى الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة
او فى الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت
وهلك الحاسد والشامت ولا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربعة شرائط اختيار مفردات الالفاظ و
اختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحد من الفقرتين دالة على معنى اخر والا
كان تطويلا كعقل القبيح لا تدركه الاعين بلحظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها
ولا تهرمه الدهور بكرورها والحق على من لم يترك اثرا الا طمسه ولا رسما الا ازاله عفاه
اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر وعفاء الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت
قرائنه نحو فى سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اى بعد ان لم تتساو قرائنه فالاحسن ما طالت
قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم
الجحيم صلوه ولا يحسن ان يولى قرينة قرينة اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع
على اقسام الاول ان يكون الفاصلتان متساويتين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا
تنهر والثانى ان يكون الثانى اطول من الاول لا طولا يخرجه عن الاعتدال كثيرا والا لكان قبيحا كقوله تعالى

كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض و
تخر الجبال هدا فان الاول ثمان لفظات والثانى تسع وعلى فى القرآن غير نظير ويستثنى منه ما كان على
ثلث فقر فان الاوليين يحسبان فى عدة واحدة ثم تاتى الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز ان تجئ
مساوية لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين فى سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلثة
كل منها من لفظتين ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الاخير
اقصر من الاول وهو عندى عيب فاحش لان السجع قد استوفى امده فى الاول بطوله فاذا جاء الثانى
قصيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير واما طويل
والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع وافهما هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ
بالفاظ قليلة عز مواتاة السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظتين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة
وما زاد عليها وهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تاليفه من احدى عشرة الى اثنتى عشرة
واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان منا رحمة الآية فالاولى احدى عشرة والثانية
ثلث عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز اى اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان
يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك فى كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد
ما فات وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت
مكسور منون وهذا غير جائز فى القوافى ولا واف بالغرض اعنى تزاوج الفواصل واذا رايتهم يخرجون
الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقول آتيك بالغدايا والعشايا اى بالغدوات وهنانى الطعام
ومرانى اى امرانى واخذه ما قدم وما حدث اى حدث بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة
فما ظنك بهم فى ذلك قيل ولا يقال فى القرآن اسجاع لان السجع فى الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال
فواصل وهذا مشعر بان السجع غير مختص بالنثر بل هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل
الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجرى فى النظم ايضا ومثاله من النظم قول ابى تمام تجلى به
رشدى واثرت به يدى وفاض به ثمدى هو الماء القليل والاصل فى الماء واورى به زندى اى صار

وادرتني وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما ادري بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم
من ادري بث الزند اذا اوجب ناره فغلط وتصحيف والقافية بعود الى الاثر المذكور في البيت
السابق وهو قوله فسا فقد نصرا ما تحبيت وادتني . لا علم ان قد جعل لنصر من الحد ومن السجع على هذا
المقول يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة
مخالفة لاختها اي السجعة التي في الشطر الآخر وقوله سجعة مخالفة ينبغي ان ينتصب على المصدر
اي يجعل كل من شطري البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الآخر لا على انه المفعول
الثاني للجعل لان الشطر ليس سجعة ويجوز ان يسمى كل فقرتين مسجعتين سجعة تسمية للكل باسم جزئه
فقول الحريري لما اقتعدت غارب الاغتراب وانأتني المتربة عن الاتراب سجعة وقوله وطوحت
بطوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اي قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية
تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتقب في الله اي راغب فيما يقربه من رضوانه مرتقب اي منتظر ثواب
او خائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وتدبير مبتدا وخبره في البيت
الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب . ومن السجع على القول
بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو آخر المصراع
الاول من البيت والضرب آخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب
الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس افاطم
مهلا بعض هذا التدلل . وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي . الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى
الثاني فاذا جاء جاء مرتبطا به كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل . بسقط اللوى بين
الدخول فحومل . الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن
الحجاج البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان . خفة الشرب مع خلو المكان . الرابعة
ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني .
بمنزلة الربيع من الزمان . الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين كقول عبيد

عبيد بن الابرص فكل ذي غيبة يؤوب . وغائب الموت لا يؤوب . وهذا انزل درجة واما
مخالفة المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام فتى كان شربا للعفاة ومرتعا . فاصبح للهندية البيض مرتعا .
السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس
الا ايها الليل الطويل الا انجلي . بصبح وما الاصباح منك بامثل . لان الاول معلق بصبح وهذا
معيب جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول
ابي نواس اقلني قد ندمت من الذنوب . وبالاقرار عذت من الجحود . فصرع بالباء ثم قفاه بالدال
انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة مما نحن فيه ومنه اي ومن اللفظي الموازنة وهي تساوي
الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية كقوله تعالى
ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في التقفية لان الاول
على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بالتاء على ما بين في علم القوافي ومثل قوله هو الشمس قدرا و
الملوك كواكب . هو البحر جودا والكرام جداول . والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان
لا يتساوى الفاصلتان في التقفية وحينئذ يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها
التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وحينئذ يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه
لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع في مثل ونمارق
مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ذكره ابن الاثير
في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف
ايضا كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين
في الوزن ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان اي
اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثره اي اكثر
ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله في التقفية
او لم يكن فخص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان

في كلام البعض انه من الموازنة المفترقة بما قرنه المماثلة ومما يختص بالشعر اورد له مثالا من النثر
ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجرى في النثر والنظم جميعا ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب البعض
وعلم منه ان المماثلة لا تختص بالنثر كما يسبق الى الوهم من قوله في تساوي الفاصلتين فقال نحو
وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم ونحوه اي نحو قول ابي تمام مها الوحش اي
بقر الوحش الا ان هاتا اوانس اي هذه النساء تأنس بك وتحدثك ومها الوحش نوافر
قنا الخط الا ان تلك ذوابل وهذي نواضر لا ذبول فيها الظاهر ان الآية والبيت مما يكون
اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا تتحقق تماثل الوزن في آتيناهما
وهديناهما وكذا في مها وقنا ومثال الجميع قول البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم
لما لم يجد عنك مهربا ومنه اي من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من
حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر النظم
فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للآخر كقوله اراناه الاله هلالا انارا وقد يكون لا كذلك بل يكون
مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اي قول القاضي الارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته
تدوم واما في النثر فاشار اليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر والحرف المشدد
في هذا الباب في حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اي من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح
وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اي من القافيتين
وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لان التشريع هو ان يكون الشعر
مستقيما على اي القافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا
مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتأمل كقوله اي قول الحريري يا خاطب الدنيا
الدنية انها شرك الردى اي حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اي مقر الكدورات
دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا بعدا لها من دار غاراتها لا تنقضي واسيرها لا يفتدى
بجلائل الاخطار وكذا سائر الابيات فهذه الابيات كلها من الكامل الا انها على القافية

٢٥٧

القافية الثانية من ضربه الثاني وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من آخر حرف
في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن وروى عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك
الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف من شرك الردى
الى الالف او مجموع قوله الردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الآخر او لفظة دار مع حركة ها
الى الآخر مذكورة في علم القوافي ولو قال هو بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول
الحريري جودي على المستهتر الصب الجوي وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي
ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين
قلت الظاهر من قوله بناء البيت على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اي من اللفظي لزوم
ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروي
وهو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة وينسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا يسمى بذلك
لانه يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته يجمع بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت
عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع الاحمال او من الروي لان الشاعر يرتوي عنده وينقطع كما ان
ان عنده الارتواء ينقطع الشرب وما في معناه اي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة
يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي الابيات ما ليس بلازم في السجع
مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة بيان لما في معناه وقوله ما ليس بلازم
فاعل يجيء والمراد ان يجيء ذلك في بيتين او اكثر او فقرتين او اكثر والا ففي كل بيت يجيء قبل الحرف
الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول
فحومل فقد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم في السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء
في البيت الثاني ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم في السجع معناه انه يؤتى قبل حرف الروي من قافية
البيت وقيل في معناه من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعني لو جعل
القافيتان او الفاصلتان سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويصح السجع بدونه

يظهر فساده وما يقال انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي
او ما في معناه فجيء ما ليس بلازم في السجع قبلها هو في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم
فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي ومجيء قبلها في الفاصلتين بالهاء
وهو ليس بلازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر فلا تسخر ولا تنظر ونحو ذلك وكذا
فتحة الهاء لتحقق السجع بنحو لا تنهر ولا تشعر ولا تصغر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق
القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ومجيئه قبل حرف الروي نحو قوله: سأشكر عمروا
ان تراخت منيتي: ايادي لم تمنن وان هي جلت: اي لم تقطع او لم تخلط بمنة وان عظمت
وفي الاساس شكرت له نعمته واشكر الى وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته فكانه اراد سأشكر
لعمرو فحذف الجار وجعل ايادي بدل الاشتمال من عمرو فتى اي هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه: ولا مظهر
الشكوى اذا النعل زلت: يقال في الكناية عن نزول الشر والمحنة وامتحان المرء زلت القدم به وزلت
النعل به اي لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلايا وابتلى بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان
ومنه طريقة قول الآخر: اذا انفقر المرار لم يرتفقه: وان انشق المرار المرء صاحبه: راى خلتي اي فقري
من حيث يخفى مكانها: لاني كنت استرها بالتجمل فكانت قذى عينيه حتى تجلت اي انكشفت
وزالت باصلاحه لها باياديه يعني من حسن اهتمامه جعله كالداء الملازم له حتى تلافاه بالاصلاح بخلاف
الروي هو التاء وقد جيء قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق
السجع في نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك ففي كل من الآية والابيات نوعان من لزوم
ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحتهما وقد يكون الاول بدون الثاني
كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومي: لما تؤذن الدنيا به من صروفها: يكون بكاء الطفل ساعة يولد:
والا فما يبكيه منها وانها: لاوسع مما كان فيه وارغد: حيث التزم فتح ما قبل الدال فان قلت
قد ذكر المصنف في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري: وما اشتار العسل
من اختار الكسل: فانه كما التزم في الفاصلتين اعني العسل والكسل السين التي تحصل السجع بدونها كذلك

قد التزم في اشتار واختار التاء التي تحصل السجع بدونها فهل مثل ذلك التعميم المذكور
قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه اعم من ان يكون ذلك في حرف القافية
والفاصلة او في غيرهما لان جميع ما في البيت الى حرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا
جميع ما في الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار واختار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي
لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او في الفاصلة لانهم فسروه
بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزم من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه
او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يغني عن معرفة القافية او الفاصلة والا لكان المناسب
ان يقول في البيت والفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا معناه ان
مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد جيء في كلمات الفقر والابيات غير الفواصل والقوافي
واصل الحسن في ذلك كله اي في جميع الضرب اللفظي من المحسنات ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس
اي لا تكون المعاني توابع الالفاظ وذلك ان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا
يليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتي بالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان
كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب
فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية
فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون
بخفاء الدلالات وركاكة المعنى قال الشيخ هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث
وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما يتعين اهماله وترك
التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو من ذلك
احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين
متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة
الحروف كقول الحريري: فتنتني فجننتني تجني: بتجن يفتن غب تجني: ومثل المقطع وهو

فمنه الموصل كقول الوطواط ۞ وادركت ان زرت دار دود ود ۞ وردا ودروا ودروا ودورا ۞
ومثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة التي تكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى
غير منقوطة باجمعها كقول الحريري ۞ الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين ۞ واللوم غض الدهر جفن
حسودك يشين ۞ الى آخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوط والآخر
غير منقوط ومثل الحذف وهي ان يتكلف الكاتب او الشاعر فياتي برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها
بعض حروف المعجم والتزام ما لا يلزم انه في التجنيس قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة
بمعنى ثم تعلق بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وكقول زهير من يلق
يوما على علاته هرما ۞ يلق السماحة فيه والندى خلقا ۞ وقول ابي نواس ۞ صفراء لا تنزل الاحزان
ساحتها ۞ لو مسها حجر مسته سراء ۞ ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء
مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما
لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا ومثل ما سماه بعض المتاخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك
خفاء دلالة فتاتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع والمعنى المذكور
في باب الاطناب قد اورده في المحسنات او لكونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى
وايصاله الى النفس فانه قد يكون مع الايجاز وقد يكون مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثالث ما لا باس
بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول
في الابتداء والتخلص والانتهاء ولهذا قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة
وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن فنون
الثلاثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم **خاتمة** في السرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات مثل
الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء
اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء
ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي لتقرر

هذا الغرض العام في العقول والعادات فيشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان
اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة
والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن
هي له اي لاختصاص تلك الهيئات بمن تثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود
العفاة اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته
اي معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيهما اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد
والجواد بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض
العام في انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية
جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه
مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين
فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الآخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك
الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصي في نفسه غريب لا ينال الا بفكر
والآخر عامي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة من
تقسيمهما الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما
يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة ثمة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى
بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه
او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اي او يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فان اخذ
الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او مع بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده
والضرب الاول قسمان لان الماخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير النظم او بدونه
فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب والتاليف
الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله

بن زبير انه فعل بقول معن ابن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يجز اذا لم تعطه صاحبك النصفة
ولم توفه حقوقه منوخيا المعدلة ولم يوجب له عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه وجدته على طرف الهجران
ان كان يعقل: اى وجدته هاجرا لك متبدلا بك وباخاك ان كانت به مسكة وله عقل ومعرفة
ويركب حد السيف اراد بركوب حد السيف تحمل امور تقطع تقطيع السيف وتؤثر تاثيره او اراد الصبر على
الحرب والموت من ان تضيمه اى بدلا من ان تضيمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اى عن ركوب حد
السيف مزحل اى مبعد اى لا يبال ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تاثير السيف مخافة ان يدخل
عليه ضيم او يلحقه عار وانضمام متى لم يجد عن ركوبه مبعدا ومعدلا فقد ان عبد الله بن زبير دخل على
معاوية فانشد هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا ابابكر ولم يفارق عبد الله المجلس
حتى دخل معن بن اوس المزنى فانشد قصيدته التى اولها لعمرك ما ادرى وانى لاوجل على اينا
تعدو المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير فقال له الم تخبرنى
انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لى وبعد فهو اخى من الرضاعة وانا احق بشعره وفى معناه اى فى معنى ما
لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها يعنى انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما
يقال فى قول الحطيئة: دع المكارم لا ترحل لبغيتها: واقعد فانك انت الطاعم الكاسى: ذر المآثر
لا تذهب لمطلبها: واجلس فانك انت الآكل اللابس: وكقول امرئ القيس: وقوفا بها صحبى على مطيهم:
يقولون لا تهلك اسى وتجمل: اورده طرفة فى داليته الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال العباس بن
عبد المطلب: وما الناس بالناس الذين عهدتهم: ولا الدار بالدار التى كنت تعلم: فاورده الفرزدق فى شعره
الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها فى المعنى مع رعاية النظم
والترتيب كما قيل فى قول حسان: بيض الوجوه كريمة احسابهم: فطس الانوف من الطراز الآخر
شم الانوف من الطراز الاول: سود الوجوه لئيمة احسابهم: فطس الانوف من الطراز الآخر: وان كان
اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اى لنظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمى هذا الاخذ اغارة ومسخا
وهو ثلاثة اقسام لان الثانى اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثانى ابلغ من الاول

الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد فى الاول كحسن السبك او الاختصار او الايضاح
او زيادة معنى فممدوح اى فالثانى ممدوح مقبول كقول بشار من راقب الناس اى حاذرهم
فى الاساس رقبه وراقبه حاذره لانه اى يرقب العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته: وفاز
بالطيبات الفاتك اللهج اى الشجاع القتال الذى له ولوع بالقتل وقول سلم الخاسر اى المسمى
بذلك لخسرانه فى تجارته فى الاساس سمى سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عودا يضرب به
من راقب الناس مات غما اى حزنا انتصب على انه مفعول له او تمييز وفاز باللذة الجسور اى الشديد
الجراة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا روى عن ابى معاذ راوية بشار انه قال انشدت بشارا
قول سلم فقال ذهب والله بيتى فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الآخر
خلقنا لهم فى كل عين وحاجب: بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا: وقول ابن نباتة بعده: خلقنا باطراف
القنا فى ظهورهم: عيونا لها وقع السيوف حواجب: فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة
معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثانى دونه
اى دون الاول فى البلاغة لفوات فضيلة توجد فى الاول فهو اى الثانى مذموم مردود وكقول ابى تمام
فى مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد فى بعض غزواته: هيهات لا ياتى الزمان بمثله: ان الزمان
بمثله لبخيل: اى بعد ان ياتى الزمان بمثله من ليدنا بعده او بعد لنياتى له منه لانه ما قبله وهو قوله:
اعدى ابانصر نسبت اول يدى: من حيث ينتصر الفتى ويذيل: قال الشيخ عبد القاهر فى المسائل المشكلة
فى هذا البيت تقصير لان فى هذا النحو نفى المثل وان يقال انه تعذر وانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد
مثله بخل الزمان به فقد اقل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان
بان يجود بمثله وقول ابى الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به: ولقد يكون به الزمان بخيلا: فالمصراع
الثانى ماخوذ من المصراع الثانى لابى تمام لكن مصراع ابى تمام اجود سبكا لان قول ابى الطيب ولقد
يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على المضى والمراد لقد كان فان قلت بها مقام
محذوف والفعل المضارع على معناه اى يكون الزمان بخيلا بهلاكه اى لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه

بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم تحت السخاء بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخا به فقد بذله لم يبق
في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل كذا ذكره المصنف واعترض عليه بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه
تحصيلا للحاصل واما اعدامه وافناؤه فباق بعد تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل فمعنى ان عود ذلك
والى محل ان ايجاده واعدامه ان سيد الزمان فسخا بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه قط لكونه سببا لصلاح العالم
قلنا وعلى تقدير صحته هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه على تقدير المضاف الذي
لا يظهر له قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر البيت قال ابن جني اي تعلم
الزمان من سخائه فسخى به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي افاده لبخل به على
الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا تأويل فاسد وغرض بعيد لان السخاء غير موجود
لا يوصف بالتعدي وانما المراد سخا به علي وكان بخيلا به علي فلما اعداه سخاؤه اسعدني
اليه وهداني له وعلى التفاسير الثلاثة فالمصراع مأخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان
بهلاكه او بايجاده او بالتعاله الى انه عركان ان سمح مصراع ابي تمام لكنه مثل المرة ولو اشترط الاخذ
اتحاد وهنا في المعنى بحيث لا يكون فيهما تفاوت ما سبق الا بعض لا دمام لما كان مأخوذا منه
على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بشيء صريحا ولهذا قال ابو تمام مهيت البيت
وان كان الثاني مثله اي مثل الاول فابعد اي فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي
تمام؛ لو حار مرتاد المنية لم تجد؛ الا الفراق على النفوس دليلا؛ الارتياد الطلب واضافة
المرتاد الى المنية للبيان اي المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها ولم يمكنها
التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وقول ابي الطيب؛ لولا مفارقة الاحباب ما وجدت؛
لها المنايا الى ارواحنا سبلا؛ الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل انها جمع لهات
وهو فاعل وجدت اضيفت الى المنايا وروى يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ
كالمنية والفراق والوجدان وتبدل بالنفوس الارواح وكذا قول القاضي الارجاني؛ لم يبك الا
حديث فراقكم؛ لما اسر به الي مودعي؛ هو ذلك الدر الذي اودعتم؛ في مسمعي القيته من مدمعي؛

٢٦٠

مدمعي؛ وقول ابي ... في مرثية الستارة؛ وقائلة ما هذه الدرر التي تساقطها؛ عيناك سمطين سمطين؛
فقلت هي الدرر التي قد حشا بها؛ ابو مضر اذني تساقط من عيني؛ وقوله فهو ابعد من الذم انما هو
مع تقدير ان يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول ابي تمام
مقيم الظن عندك والاماني؛ وان قلقت ركابي في البلاد؛ ولا سافرت في الآفاق الا؛ ومن
جدواك راحلتي وزادي؛ وقول ابي الطيب؛ واني عنك بعد غد لغاد؛ وقلبي عن فنائك غير غاد؛
محبك حيثما اتجهت ركابي؛ وضيفك حيث كنت من البلاد؛ ولما فرغ من الضرب الاول اي
السرق الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال وان اخذ
المعنى وحده وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمي الاخذ المعنى وحده الماما من ألمّ بالشيء اذا قصده
واصله من ألم بالمنزل اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها والعطف للمعنى نحو الجلد فكأنه
كشط عن المعنى جلدا والبسه جلدا آخر وهو ثلاثة اقسام كذلك اي مثل ما مر في الاغارة والمسخ يعني ان الثاني
اما ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اي اول الاقسام وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول
كقول ابي تمام هو الضمير للشان الصنع اي الاحسان وهو مبتدأ وخبره الجملة الشرطية اعني
قوله ان يعجل فخير وان يرث؛ اي يبطؤ فللريث في بعض المواضع انفع؛ وقول ابي الطيب
ومن الخير بطؤ سيبك اي تأخر عطائك عني؛ اسرع السحب في المسير الجهام؛ اي السحاب الذي
لا ماء فيه يقول المعنى تأخر عطائك عني يدل على كثرته كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما
لا ماء فيه وما فيه الماء يكون ثقيل المشي فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث
ضرب المثل بالسحاب وثانيها اي ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني دون الاول
كقول البحتري واذا تألق اي لمع في الندى اي في المجلس الخاص باشراف الناس كلامه المصقول
المتنقح خلت لسانه من عضبه؛ اي سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه؛ وقول ابي الطيب
كأن ألسنهم في النطق قد جعلت؛ على رماحهم في الطعن خرصانا؛ خرصان الرمح قضبانها وخرصان
الرماح اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعني لفرط امضاء اسنتهم على رماحهم عند الطعن فصارت

الاستتار في النقاب كالشمس فبيت ابي الطيب دون بيت البحتري لانه قد فاته ما افاده البحتري بلفظ
تألق والمصقول من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التألق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار
للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية وثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون
الثاني مثل الاول كقول الاعرابي ابي زياد: ولم يك اكثر الفتيان مالا: وروي وما ان كان اكثرهم سواما:
السائمة والسوام والسوائم الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا: في الاساس فلان رحب الباع
والذراع ورحيبهما اي سخي وقول ابن اشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم في الغنى: القصير في
اوسعهم للملوك في البيت قبله: يروم الملوك مدى جعفر: ولا يصنعون كما يصنع: وكقول
الافوه يرثيه ابنه: والصبر يحمد في المواطن كلها: الا عليك فانه مذموم: وقول ابي تمام بعده:
وقد كان يدعى لابس الصبر حازما: فاصبح يدعى حازما حين يجزع: هذا اي النوع الظاهر من الاخذ
والسرقة واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى الثاني كقول جرير:
فلا يمنعك من ارب اي حاجة لحاهم: بالضم جمع لحية سواء ذو العمامة والخمار: اي لا يمنعك
من حاجة كون هؤلاء على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء في الضعف وقول ابي
الطيب في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب في قبائل العرب: ومن في كفه منهم قناة: كمن في
كفه منهم خضاب: فتعبير جرير عن الرجل بذي العمامة كتعبير ابي الطيب عنه بمن في كفه منهم قناة
وكذا التعبير عن المرأة بذات الخمار وبمن في كفه خضاب ويجوز في به المعنيين ان يكون احد
البيتين نسيبا والآخر مدحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى
المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب او المديح او غير ذلك وعن وزنه
وعن قافيته ومنه اي من غير الظاهر ان ينقل المعنى الى محل آخر كقول البحتري: سلبوا اي ثيابهم
واشرقت الدماء عليهم: محمرة فكانهم لم يسلبوا: لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم
وقول ابي الطيب: يبس النجيع عليه اي على السيف وهو مجرد: عن غمده فكانما هو مغمد:
لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه

ولكن معروفه اي الاحسان اوسع:

٢٦٢

ومنه اي من غير الظاهر ان يكون المعنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول جرير: اذا غضبت عليك بنو تميم:
وجدت الناس كلهم غضابا: لانهم يقومون مقام الناس كلهم وقول ابي نواس: ليس من الله بمستنكر:
ان يجمع العالم في واحد: والاول يختص ببعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم وروي انه لما بلغ
هارون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي و فرط احسانه في زمانه غار عليه غيرة افضت به الى
التنكر له والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات: قولا لهارون امام الهدى: عند احتفال
المجلس الحاشد: انت على ما بك من قدرة: فلست مثل الفضل بالواحد: ليس من الله بمستنكر: ان
يجمع العالم في واحد: فامر هارون باطلاقه ومنه اي من غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى الثاني نقيض
معنى الاول كقول ابي الشيص: اجد الملامة في هواك لذيذة: حبا لذكرك فليلمني اللوم: وقول
ابي الطيب: ءاحبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال اعني قوله
واحب فيه ملامة: كالعطف في القطع وانت محدث وهذا اذا جعلت الواو للحال على تقدير تجويز
تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو راي البعض او على تقدير المبتدأ اي وانا احب واذا
جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجميع اي الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني لا يجتمع
الا واحدا ان الملامة فيه من اعدائه: وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا نقيض معنى
بيت ابي الشيص والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب بكمال هذين البيتين الا ان يكون
ظاهر الكمال في قول ابي تمام: ونغمة معتف جدواه احلى: على اذنيه من نغم السماع: وقول ابي الطيب
والجراحات عنده نغمات: سبقت قبل سيبه بسؤال: فاراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ
نغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت نغمة من
سائل عطاء الممدوح يقع ذلك منه موقع الجراحة من المجروح لان عادته ان يعطي بغير سؤال
ومنه اي من غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه: وترى الطير على
آثارنا: راي عين اي عيانا: ثقة اي واثقة على ان المصدر اقيم مقام الصفة او مفعول له
من الفعل الذي يتضمنه قوله على آثارنا اي كائنة على آثارنا لوثوقها واعتمادها ان ستمار: اي

ستطعم من لحوم من تقتلهم من القتلى وقول ابي تمام قد ظللت اي القى عليها الظل عقبان اعلامه
ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل من نهل اذا روي نقيض عطش اقامت اي عقبان طير
مع الرايات اي الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحوم قتلاه حتى كأنها من الجيش الا انها لم تقاتل
يعني ان رايات الممدوح التي هي كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل في دماء القتلى
لانه اذا خرج للغزو تساير العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فيلقى ظلالها عليها فان ابا
تمام لم يلم بشيء من معنى قول الافوه راي عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعني ان ابا تمام انما
اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله راي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا
بعدت كانت متخيلة لا مرئية راي عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى
المقصود اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادي ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقة
بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يؤكد المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قول الافوه راي
عين وقوله ثقة ان ستمار لا يقال ان قول ابي تمام ظللت الما بمعنى قوله راي عين لان وقوع الظل على الرايات
يشعر بقربها من الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث
لا يرى اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اي على قول الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي اخذه
من الافوه وهو تساير الطير على اثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها
مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبها اي باقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش يتم حسن الاول
اعني قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم
يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل
مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو دفع التوهم الناشي من الكلام السابق بمعنى وقوع ظلها على الرايات
ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول ان بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول اعني تساير
الطيور على اثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لما في الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع
المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة ومنها اي ومن هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع

والاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اي كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان
الثاني مأخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تأمل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة
وادخل في الابتداع والتصرف هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا
او مردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول
بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما
واتباع الاخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اي اتفاق القائلين في اللفظ
والمعنى جميعا او في المعنى وحده من قبيل توارد الخواطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى
عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين يذهب
بك هذا للحطيئة فقال الان علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك
اتى باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامره سليمان بضرب عنق واحد منهم فاستعفى فما اعفى فدبر
الا سيفا غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي رغوان سيف مجاشع يعني سيفه وكانه
قال لا استعمل ذلك السيف الظالم او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي فاتفق ان نبا السيف فضحك سليمان
ومن حوله فقال الفرزدق: ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم: خليفة الله يستسقى به المطر: لم ينب سيفي
من رعب ولا دهش: عن الاسير ولكن اخر القدر: ولن يقدم نفسا قبل ميتتها: جمع اليدين ولا الصمصامة
الذكر: ثم اغمد سيفه وهو يقول: ما ان يعاب سيد اذا صبا: ولا يعاب صارم اذا نبا: ولا يعاب شاعر اذا
كبا: ثم جلس يقول كاني بابن المراغة يعني جريرا قد هجاني فقال: بسيف ابي رغوان سيف مجاشع: ضربت
ولم تضرب بسيف ابن ظالم: وقام وانصرف وحضر جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشأ يقول: بسيف ابي
رغوان سيف مجاشع: ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم: فاعجب سليمان ما شاهده ثم قال جرير يا امير المؤمنين
كاني بابن القين يعني الفرزدق قد اجابني فقال: ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم: اذا اثقل الاعناق
حمل المغارم: ثم اخبر الفرزدق بالهجو دون ما عداه فقال مجيبا: كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها
وتقطع احيانا مناط التمائم: ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم: اذا اثقل الاعناق حمل المغارم:

وهل غيره الردى يا غلمكم : اباً عن كلب واذا مثل دارم : فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل
قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب
ومن نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اي بالقول في السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين
والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول في السرقات
الشعرية ان كل منها اخذ شيء من الآخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من
القرآن او الحديث لا على انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشيء من القرآن او الحديث وبهذا احتراز عما
يقال في اثناء الكلام قال الله تعالى كذا او قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا او في الحديث كذا ونحو ذلك ومثل باب الكتاب بقوله انه لا
الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري
فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد فاغرب والثاني مثل قول الآخر ان كنت ازمعت اي عزمت
على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري
قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتد
الحرب يوم حنين اخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اي
قبحت [illegible] بالتخفيف من القبح نقيض الحسن وفي قول الحريري وقبح اللكع اي ولعن اللئيم وقيل ابعد من قبحه الله يقبح
اي ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال لي ان رقيبي سيء الخلق فداره من المداراة وهي المخالفة
والملاطفة وضمير المفعول للرقيب قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباس من قوله عليه السلام
حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات يعني حففته كذا اي جعلته محفوفا اي كانه قال ان وجهك
جنة فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اي الاقتباس ضربان احدهما
ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة والثاني خلافه اي ما نقل فيه المقتبس عن معناه
الاصلي كقوله اي قول ابن الرومي لئن اخطأت في مدحك ما اخطأت في منعي : لقد انزلت حاجاتي بواد
غير ذي زرع : فقوله بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي
زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى

المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف الاقتباس قول بعضهم في صبيح الوجه دخل الحمام فحلق رأسه : تجرد للحمام
عن قشر لؤلؤ : والبس من ثوب الملاحة ملبوسا : وقد جرد الموسى لتشريح رأسه فقلت لقد اوتيت سؤلك
ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتقفية كقوله اي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض احبابه
قد كان اي وقع ما خفت ان يكونا : انا الى الله راجعونا : وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين
فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اي على
انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز
عن الاخذ والسرقة ولو قال بكلام قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا
من قصيدة له اخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته في اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر
الغير فكقول عبد القاهر بن طاهر التميمي اذا ضاق صدري وخفت العدى : تمثلت بيتا بحالي يليق : فبالله
ابلغ ما ارتجي : وبالله ادفع ما لا اطيق : ودون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة : فصحوت
واستبدلت سيرة مجمل : وقعدت انتظر الفناء كراكب : عرف المحل فبات دون المنزل البيت الثاني لمسلم
بن الوليد الانصاري وتضمينه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لا حاجة اليه قول ابن العميد كانه كان
مطويا على احن : ولم يكن في قديم الدهر انشدني : ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا : من كان يألفهم
في المنزل الخشن : البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر آخر كقوله اي قول الحريري
يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه ابو زيد على اني سأنشد يوم بيعي : اضاعوني واي فتى اضاعوا المصراع
الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان نسب الى العرج وهو منزل الطريق بمكة وقيل هو لامية بن
ابي الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في اليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر
السين لا غير وهو سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اي اضاعوني في وقت الحرب
وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقي احوج ما كانوا الي واي فتى اي كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تنديم وأما
بدون التنبيه فكقول الآخر قد قلت لما اطلعت وجناته : حول الشقيق الغض روضة آس اعذاره
الساري العجول توقفا : ما في وقوفك ساعة من باس المصراع الاخير لابي تمام واعلم ان تضمين ما دون

البيت مرتين احدهما ان يتم المعنى مع عدم تقدير الثاني كما مر انفا والثاني ان لا يتم بدونه كقول الآخر ؎ وكنا معاشر فتى
بؤسى لكان اما والبلى والقلب منابة قذى واذى ؎ والآن اقبلت الدنيا عليك بما تهوى ؎ فلا تنسى ان الكرام
اذا ايسروا ؎ اشار الى بيت ابي تمام ولابد من تقدير الثاني منه لان المعنى لا يتم بدونه واحسنه اي احسن التضمين ما زاد على الاصل
بنكتة اي يشتمل البيت او المصراع المتضمن في شعر الشاعر على لطيفة لا توجد في شعر الاول كالتورية وهو ان
يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله اي قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى لي اي اظهر لي
لماها اي سمرة شفتيها وثغرها ؎ تذكرت ما بين العذيب وبارق ؎ ويذكرني من الاذكار من قدها ومدامعي
مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب مجر على انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب
وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان وما بين ظرف للتذكر
او للمجر والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا
منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل
فهذا الشاعر اراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنيهما البعيدين لانه جعل العذيب تصغير العذب يعني به شفة الحبيب
وبارق ثغرها الشبيه بالبرق وما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجريان دمعه على التتابع
بجريان الخيل السوابق فزاد على ابي الطيب بيته التورية والتشبيه ولا يضر في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه
ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب ؎ اقول لمعشر غلطوا وغضوا ؎ من الشيخ الرشيد وانكروه
هو ابن جلا وطلاع الثنايا ؎ متى يضع العمامة تعرفوه ؎ فالبيت لسحيم بن وثيل واصله انا ابن جلا وطلاع
الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وغضوا اي
وقعوا في الغلط في حقه وحطوا من رتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد واراد به
الغوي على طريق التهكم وربما سمي تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه
ايداعا لانه اودع شعره شيئا من شعر الاول وهو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب ورفوا
لانه رفا خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان ينظم نثر قرآنا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك لا
على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على

انه منه فالنثر الذي قصد نظمه ان كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد على اي طريق كان اذ لا دخل فيه
للاقتباس كقوله اي قول ابي العتاهية ؎ ما بال من اوله نطفة ؎ وجيفة آخره يفخر ؎ اي ما باله يفخر
عقد قول علي صلوات الله عليه وما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة وان كان قرآنا او
حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يتحمل مثله في الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى
انه من القرآن او الحديث وحينئذ لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر ؎ انلني بالذي استقرضت
خطا ؎ واشهد معشرا قد شاهدوه ؎ فان الله خلاق البرايا ؎ عنت لجلال هيبته الوجوه ؎ يقول اذا
تداينتم بدين ؎ الى اجل مسمى فاكتبوه ؎ وكقول الشافعي ؎ عمدة الخير عندنا كلمات ؎ اربع قالهن
خير البرية ؎ اتق المشبهات وازهد ودع ؎ ما ليس يعنيك واعملن بنية ؎ عقد قوله عليه السلام الحلال
بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام
المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرطه كونه مقبولا ان
يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول
بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة
لم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق توهمه
الذي يعتاده اي يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه حل قول ابي الطيب ؎ اذا
ساء فعل المرء ساءت ظنونه ؎ وصدق ما يعتاده من توهم ؎ يشكو سيف الدولة واستماعه لقول
اعدائه اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من الوهم
على اصدقائه واما التلميح فتح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما
تسمعهم يقولون في تفسير الابيات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير
ذلك من العبارات واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد
ذكرناه في باب التشبيه وهو هنا خطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح
والتمليح وفسرهما بان يشار الى قصة او شعر ثم صار الغلط مستمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز فهو

ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اى ذكر كل من القصة او الشعر
او المثل فالتفسير لواحد من القصة والشعر واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم او في النثر
وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل اما في النظم فالتلميح الى القصة كقوله
اى قول ابى تمام: لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى: قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع: فردت علينا الشمس
والليل راغم: بشمس لهم من جانب الخدر تطلع: نضا ضوؤها صبغ الدجنة وانطوى: لبهجتها ثوب
السماء المجزع: فوالله ما ادرى ااحلام نائم: المت بنا ام كان في الركب يوشع: الضمير في اخراهم
ولهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وعلم الطير على المثل واراد وجه غيره نضا وسلب
به وازاله الضمير في ضوؤها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر الدجنة الظلمة انطوى انضم المجزع
ذو لونين وقوله ااحلام نائم استفهام لما راى واستغراب اشار الى قصة يوشع بن نون
فتى موسى عليه السلام واستيقافه الشمس اى طلبه وقوف الشمس فانه روى انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما
ادبرت الشمس خاف ان تغيب الشمس قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا
الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله: لعمرو مع الرمضاء اى الرمل
الحارة يرمض فيها القدم اى تحترق والنار تلتظي: ارق من رق له اذا رحمه واحفى من حفى
عليه تلطف وتشفق منك في ساعة الكرب: اللام للابتداء وعمرو مبتدا خبره ارق ومع الرمضاء
حال من الضمير في ارق والنار عطف على الرمضاء وتلتظي حال من النار اشار الى البيت المشهور المستجير
اى المستغيث بعمرو عند كربته الضمير للموصول اى الذى يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء
بالنار وعمرو هو جساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها الجليلة وهي
ام جساس بجار لها من جرم بن ربان له ناقة وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها
الا ابل جساس للمصاهرة بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فرماها فاختل
ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها تشخب دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه
واغرباه فقال جساس ايتها الحرة اهدأي فوالله لاعقرن به فحلا هو اعز على اهله منها فلم

266

بزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحي فبلغه جساس فوجه نحوه على فرسه واتبعه
فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشب
الشر بين تغلب وبكر اربعين سنة كلها للتغلب على بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح الى المثل
الى دون عليان القتادة والخرط ودونه خرط القتاد يضرب للامر الشاق فان كليبا اذ سمع
قول جساس لاعقرن فحلا ظن انه يعرض بفحل له يسمى عليان والخرط ان تمر اليد على القتادة من
اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريري
فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة فبت كاني ساورتني ضئيلة
من الرقش في انيابها السم ناقع: والى قصة يعقوب عليه السلام والتلميح الى المثل كقول
العتبي فيالها من عجوة تحقق اولادها اشار الى المثل احمق من الجهوة تاكل اولادها ومن التلميح
ضرب يشبه اللغز كما روى ان تميميا قال لشريك النميري ما في الجوارح احب اليك قول جرير انا البازي
المطل على نمير: اتيح من السماء لها انصبابا: واشار شريك الى قول الطرماح: تميم بطرق
اللؤم اهدى من القطا: ولو سلكت طرق المكارم ضلت: وروى ان رجلا من بني محارب
دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا
ننام واراد قول الاخطل: تنق بلا شيء شيوخ محارب: وما خلتها كانت تريش ولا تبري:
ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت: فدل عليها صوتها حية البحر: فقال اصلحك الله اضلوا البارحة
برقعا فكانوا في طلبه اراد قول القائل: لكل هلالي من اللؤم برقع: ولابن يزيد برقع وجلال:

فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا
ان يتانق اى ان يفعل فعل المتانق في الرياض من تتبع الآنق والاحسن يقال تانق في الروضة
اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اى يعجبه في ثلثة مواضع من كلامه حتى يكون تلك المواضع الثلثة
اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد من التنافر والثقل واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد
من [illegible] التقديم والتاخير الملبس وان يكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة

من البازي فقال النميري
وخاصة اذا كان بطيء القطا
اشار التميمي الى ح

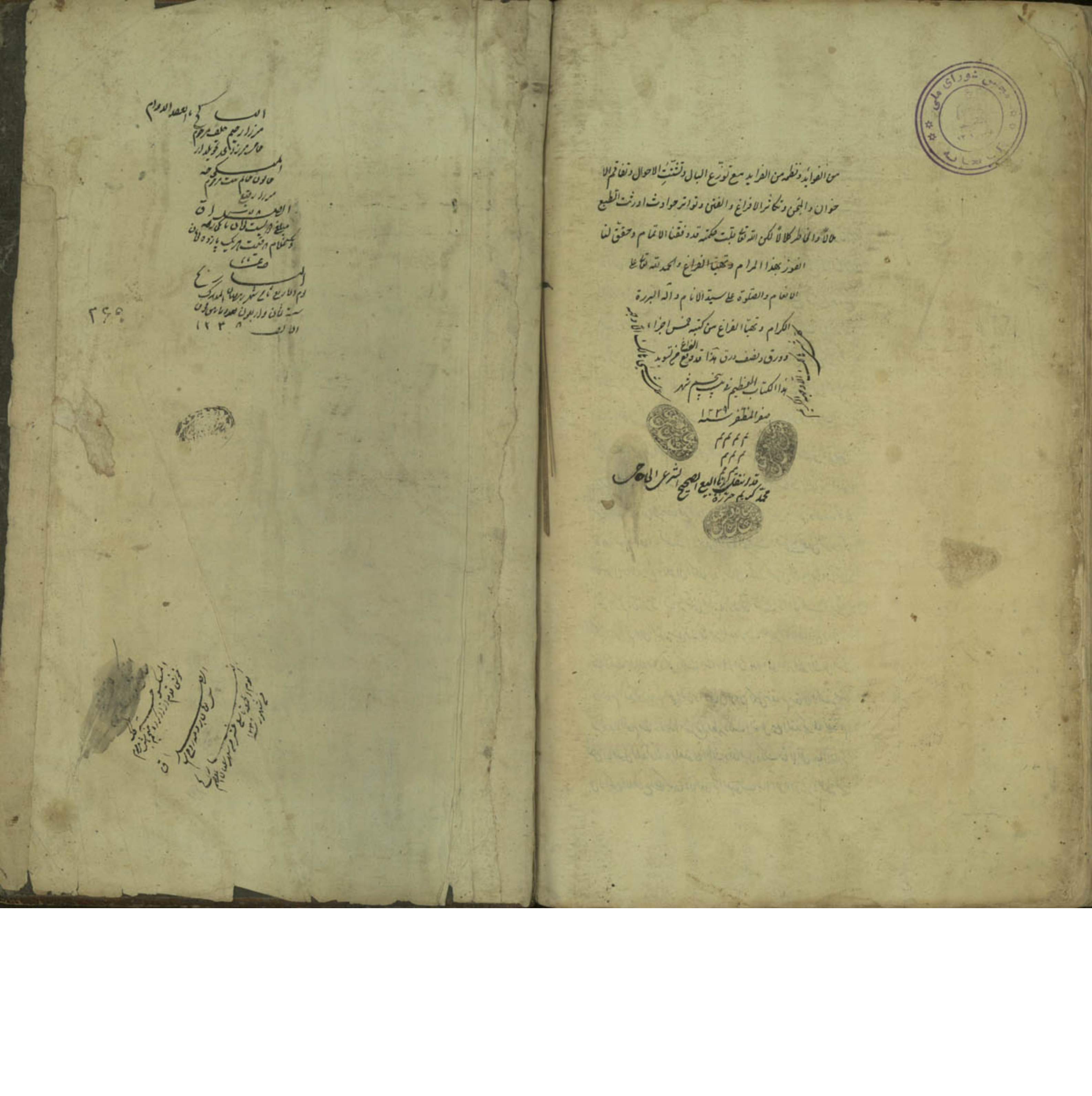
والسلاسة وكون المعانى مناسبة لالفاظها من غير ان يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس
بل يصاغان صياغة تناسب وتلائم واصح معنى بان يسلم من التناقض والامتناع و[illegible]
والابتذال ونحو ذلك ومما يجب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة فى ذكر الاشواق و
وصف ايام البعاد وفى استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك احدها الابتداء
لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى
جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقى فى غاية الحسن فالابتداء الحسن فى تذكار الاحبة والمنازل
كقوله اى قول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط
منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج والدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء
الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم والا لم يصح الفاء وقدح بعضهم فى هذا البيت بما فيه من عدم
التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل فى نصف بيت عذب اللفظ سهل
السبك ثم لم يتفق له ذلك فى النصف الثانى بل اتى فيه بمعان قليلة فى الفاظ غريبة فبان الاول
احسن من هذا بيت النابغة كلينى لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطئ الكواكب وكقوله
اى وحسن الابتداء فى وصف الديار كقول اشجع السلمى قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها
الايام فى الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه ونحو ذكر الفراق والعتاب كقول ابى الطيب
فراق ومن فارقت غير مذمم وأم ومن يممت خير ميمم وفى الشكاية قوله ايضا ارنقك
ام ماء الغمامة ام خمر بفى برود وهو فى كبدى جمر وينبغى ان يجتنب فى المديح مما يتطير به كقوله
اى قول ابى المقاتل الضرير فى مطلع قصيدة انشدها للداعى العلوى موعد احبابك بالفرقة غد
فقال له الداعى موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء وروى انه انشد ونحو على الداعى فى يوم مهرجان
وانشده لا تقل بشرى ولكن بشريان غرة الداعى ويوم المهرجان فتطير به الداعى وقال اعمى
تبتدئ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه اى القاه على وجهه وضرب خمسين عصا وقال اصلاح ادبه
ابلغ من ثوابه وحسنه اى حسن الابتداء اذا ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله

فؤاد ما تسليه المدام وعمر مثل ما يهب اللئام منه غزل قوله الفخم

لاجله لكون المبتدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا الى الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود
للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه فى العلم او غيره كقوله فى التهنئة اى
فى قول ابى محمد الخازن يهنئ الصاحب بولد لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد
فى افق العلا صعدا وقوله فى المرثية اى قول ابى الفرج الساوى فى مرثية فخر الدولة هى الدنيا تقول
بملء فيها حذار حذار اى احذر من بطشى اى اخذى الشديد وفتكى اى قتلى بغتة وكقول
ابى تمام يهنئ المعتصم بالله فى فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انه لا يفتح فى ذلك الوقت
السيف اصدق انباء من الكتب فى حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف
فى متونهن جلاء الشك والريب وكقول ابى العلاء فيمن عرضت له شكاة فى عظيم لعمرى الى
تم عظيم بال على والامام سليم وكقول ابى الطيب فى التهنئة بزوال المرض المجد عوفى اذا
عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم ومنه ما يشار فى افتتاح الكتب الى الفن المصنف
فيه كقول جار الله فى الكشاف الحمد لله الذى انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما وفى المفصل الله احمد
على ان جعلنى من علماء العربية وثانيها اى ثانى المواضع الثلاثة التى ينبغى للمتكلم ان يتأنق فيها
التخلص اى الخروج مما شبب الكلام به اى ابتدئ وافتتح قال الامام الواحدى معنى التشبيب
ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون فى ابتداء قصائد الشعر فسمى ابتداء كل امر
تشبيبا وان لم يكن فى ذكر الشباب من تشبيب اى وصف للجمال او غيره كالادب والافتخار
والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما اى بين ما شبب به الكلام وبين
المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوى والا فالتخلص
هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وقوله مما شبب به الكلام كان
ينبغى ان يقول مما ابتدأ به الكلام او افتتح لان التشبيب هو النسيب بعينه وهو ان يصف الشاعر
جمال المرأة وحاله معها فى العشق يقال هو يشبب بفلانة اى يحب بها فتشبيب الكلام بالنسيب او نحوه
مما لا يظهر معناه فى اللغة اللهم الا ان يقال لما كان اكثر ما يفتتح به القصائد والمدائح تشبيبا.

ذكر الثناء واراد مجرد الابتداء والافتتاح قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء
البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله
تعالى وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله
اما بعد ومن الاقتضاب الذي يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد
ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو
بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر
مذكورا مثل قوله تعالى حيث ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها
هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل
الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج من الكلام الى كلام آخر ثم
قال وذلك من فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا من التخلص ومنه اي من الاقتضاب
الذي يقرب من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث
آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ الحديث الآخر فجأة ومن هذا
القبيل لفظ ايضا في كلام المتأخرين من الكتاب وثالثها اي ثالث المواضع التي
ينبغي ان يتأنق فيها الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة
او رسالة باحسن خاتمة لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا
حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير كالطعام اللذيذ
الذي يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى
ربما انساه المحاسن الموردة فيما سبق كقوله اي كقول ابي نواس في الخصيب بن
عبد الحميد وانى جدير اي خليق اذ بلغتك بالمنى اي جدير بالاماني بالفوز وانت
بما املت منك جدير فان تولني اي تعطني منك الجميل فاهله اي فانت اهل الاعطاء
ذلك الجميل والا فاني عاذر عما قدر علي من الابرام وشكور لما صدر منك من الاصغاء

من الاصغاء الى المديح او من العطايا السابقة واحسنه اي احسن الانتهاء ما آذن
بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله اي المعري بقيت
بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك سبب لنظام البرية
في امن دنيا وصلاح حال وقد كثرت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون
يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح
السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه واكملها من البلاغة فانك اذا نظرت
الى فواتح السور جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة
ما يقصر عن كنه وصفه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن
نهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى
غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شئ
آخر وكيف لا وكلام الله عز وجل في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى
من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان
في هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتحت بعض السور بذكر
الاهوال والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس
اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم وقوله تعالى تبت يدا ابي لهب وغير ذلك
وكذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان
شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التأمل والتذكر
للاحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه
غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم
من الاصول المذكورة في الفنون الثلثة وتفاصيل ذلك مما لا تفي بها الدفاتر
بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب هذا آخر ما اوردنا جمعه من



من الفوائد وقطعة من الفرائد مع توزع البال وتشتت الاحوال وتفاقم الا
حزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث اورثت الطبع
ملالا وانى ظرکلالا لكن الله تعالى بلت حكمته قد وفقنا الاتمام وحقق لنا
الفوز بهذا المرام وتهيا الفراغ والحمد لله تعالى على
الانعام والصلوة على سيد الانام وآله البررة
الكرام وتهيا الفراغ من كتبه خمس اجزاء
وورق ونصف ورق هذا قد وقع الفراغ من تسويد
هذا الكتاب العظيم في شهر
صفر المظفر سنة ١٢٣٩

قد انتقل الىّ بالبيع الصحيح الشرعي الحاجى
محمد كريم

